الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF – دراسة حالة مؤسسة مدبغة جيجل –

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص : محاسبة وإدارة مالية

إعداد الطالبتين:

- آمال زاوي
- عائشة هشام

إشراف الأستاذ:

محصول نعمان

أعضاء لجنة الناقشة

الأستاذة	حياة نجار	رئيسا
الأستاذ	نعمان محصول	مشرفا و مقررا
الأستاذ	محمد بلعسل	مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

قال تعالى :

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

سورة هود:[الآية 88]

شكر و عرفان

اللهم اجعلني شكورا, واجعلني صبورا, واجعلني في عيني صغيرا, وفي أعين الناس كبيرا.

نحمد الله سبحانه أن وفقنا لإتمام هذا العمل، الذي نرجو أن يكون مرضيا عنه سبحانه وعند عباده المؤمنين ، فله سبحانه الحمد والمنة أولا وأخرا ، وله الشكر من قبل ومن بعد .

والشكر موصول، إلى من أسدى إلينا معروفا في إتمام عملنا، فإنه « لا يشكر الله من لا يشكر الناس» ، وأخص بالشكر و الثناء الأستاذ المشرف الذي فتح لنا صدره ولم يبخل علينا بمعلوماته ، وكان نعم المعلم الأستاذ المحترم " **محصول نعمان**". كما نتقدم بالشكر الى" **فتوسي عماد**"مسؤول في شركة التربص على معلوماته التي ساعدتنا في انجاز هدا العمل المتواضع.

فنسأل الله أن يثيبهم على ما قدموا و بذلوا ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على أشرف الأنبياء والمرسلين .

أمال&عائشة

الإهداء

الحمد لله الذي وهب لنا أسباب القدرة وحسن التدبير لإتمام هذا البحث وأعاننا في كل ظروف الحياة.

أهدي ثمرة جهدي وسهر الليالي إلى حبيب قلبي ونور حياتي، شفاعتي في الدنيا والآخرة إلى أشرف خلق الله، الحبيب المصطفى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من أنزلت بشأنها آيات، وكتبت عنها أجمل القصص والحكايات،إلى من سمعت طرب الليالي من أجلي، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، إلى هبة الرحمان ونبع الحنان، إلى أمي الغالية "تصيرة".

إلى الذي عمل وكد وجد فقاس ثم غلب حتى وصلت إلى هدفي هذا، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حمل عن كاهلي ثقل الأيام، إلى من جعلني أسير في هذه الدنيا بخطى سديدة فزادت الثقة في نفسي من ثقته بي، إلى أغلى هدية ربانية، إلى أبي العزيز "عبد المؤمن".

إلى توأمي روحي، إلى من بهما أكبر وعليهما أعتمد، إلى من كانتا تضيئان لي الطريق وتتنازلان عن حقوقهما لإرضائي، إلى من بوجودهما أكتسب القوة والمحبة، إلى من وجودهما يعني لي الحياة، أختاي "وسام و سلمى".

إلى من رفعت بهما رأسي وأسندت إليهما ظهري إلى نور القلب وبسمات الثغر البشوش، أخواي "هارون و مصطفى".

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها على مدى خمس سنوات وكنت فخورة بأني بينهم ومنهم، عائلة خالتي بهية وزوجها، سناء، رضوان، نصير، أحلام و" وائل ".

إلى من عشت معهم ذكرياتي الجامعية واليومية: حليمة، خديجة،نادية،أميرة،حبيبة،وسام،آسيا،مريم.

إلى من شاركتني شقاوة العمل وكانت لي نعم العون زميلتي وصديقتي عائشة.

إلى طلاب قسم المحاسبة والإدارة المالية

إلى دفعة تخرج 2017

إلى بلد المليون ونصف المليون شهيد

إلى وطني الحبيب "الجزائر"

أ مـــــــــــــــــال

إهداء

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيّدنا "محمد" صلى الله عليه وسلم .

الحمد لله الذي أعانني ووفقني في إنجاز هذا العمل ،أهدي هذا العمل المتواضع إلى حبيب قلبي ونور حياتي ،شفاعتي في الدّنيا والآخرة إلى أشرف خلق الله الحبيب المصطفى سيّدنا محمّد صلى الله عليه وسلّم .

إلى من جاء في قوله تعالى:"و اخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة "إلى من أنزلت بشأنها آياته وكتبت عنها أجمل القصص والروايات ، إلى من درفت الدموع من اجلي وسقتني الحب في صغري حتى ارتوت منه عروق جسدي .

إلى الغالية أمي " **سعيدة** " كل الحب والإخلاص.

إلى من علمني حب الله ورسوله إلى ، الذي زيّن لي طريق العلم وسهر راحتي وعمل إرضائي ، إلى قلب الأسرة النّابض الذي رباني, وأرادني أن أبلغ المعالي إلي الغالي أبي "**إسماعيل**" كلّ الحبّ والإخلاص إلى من حبهم يسري في عروقي إلى إخوتي : **سعدان ،خالد ،جمال ، زيدان, رياض.**

إلى أخواتي : **صورايا ، زهية و هجيرة** و بنات أخواتي : **إيناس ، نهاد ، روان ووفاء** والكتاكيت "**منصف**" و "**لقمان**" .

إلى من شاركتني وتقاسمت معي هذا العمل "**امال**"

إلى كل من يعرفني سواء من قريب أو من بعيد .

إلى جميع الأساتذة الكرام الذين درسوني .

إلى من لم أذكرهم في مذكرتي لكنهم محفوظون في ذاكرتي .

علي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	**I**
فهرس المحتويات	**II**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الاشكال	**IV**
قائمة الملاحق	**V**
قائمة المختصرات	**VI**
مقدمة	**أ-ج**
الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة	**08**
المطلب الأول: التطور التاريخي للمحاسبة	**08**
المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة	**12**
المطلب الثالث: الفروض والمبادئ المحاسبية	**16**
المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي	**23**
المطلب الأول: تطور الإفصاح المحاسبي	**23**
المطلب الثاني: مفهوم الإفصاح وأنواعه	**24**
المطلب الثالث: أساليب ومقومات الإفصاح المحاسبي	**27**
خلاصة	**31**
الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	
تمهيد	**33**
المبحث الأول: مدخل إلى القوائم المالية	**34**
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	**34**
المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية ومستخدميها	**38**
المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية	**41**
المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية	**44**

المطلب الأول: نشأة ومفهوم معايير المحاسبة الدولية	**44**
المطلب الثاني: التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية والتحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	**47**
المطلب الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي عن محتوى القوائم المالية في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	**50**
خلاصة	**63**
الفصل الثالث: الافصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	**65**
المبحث الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي	**66**
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	**66**
المطلب الثاني: هيكل النظام المحاسبي المالي	**72**
المطلب الثالث: قواعد إدراج وقياس عناصر القوائم المالية في الحسابات	**76**
المبحث الثاني: محتوى القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	**84**
المطلب الأول: الميزانية	**84**
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة	**87**
المطلب الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية	**89**
خلاصة	**94**
الفصل الرابع: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة مدبغة جيجل في ظل النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	**96**
المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة مدبغة جيجل	**97**
المطلب الأول: نشأة مؤسسة مدبغة جيجل	**97**
المطلب الثاني: أهداف مؤسسة مدبغة جيجل	**99**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مدبغة جيجل	**101**
المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة مدبغة جيجل	**105**
المطلب الأول: الإفصاح في الميزانية وجدول حسابات النتائج	**105**
المطلب الثاني: الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة	**112**
المطلب الثالث: الافصاح المحاسبي وفق الملاحق	**115**
المطلب الرابع: دور الافصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة مدبغة جيجل	**134**
خلاصة	**139**

خاتمة	**141**
قائمة المراجع	**145**
الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	بعض المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالإفصاح	**62**
(4-1)	توزيع العمال على مختلف مديريات مؤسسة مدبغة جيجل	**99**
(4-2)	قائمة الميزانية لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015-أصول-	**106**
(4-3)	قائمة الميزانية لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015-خصوم-	**107**
(4-4)	جدول حساب النتيجة (حسب الطبيعة) لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015	**110**
(4-5)	قائمة تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015	**112**
(4-6)	قائمة تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015	**115**
(4-7)	التثبيتات المادية لمؤسسة مدبغة جيجل	**118**
(4-8)	المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ لمؤسسة مدبغة جيجل	**119**
(4-9)	جدول الزبائن لمؤسسة مدبغة جيجل	**119**
(4-10)	أصول الخزينة لمؤسسة مدبغة جيجل	**120**
(4-11)	رأس المال الخاص لمؤسسة مدبغة جيجل	**121**
(4-12)	تعديل التغيرات والطرق المحاسبية لسنة 2014	**122**
(4-13)	الضرائب المتعلقة بمؤسسة مدبغة جيجل	**123**
(4-14)	إنتاج السنة المالية لمؤسسة مدبغة جيجل	**123**
(4-15)	أعباء المستخدمين لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015	**124**
(4-16)	مخصصات الإهتلاكات والمؤونات لمؤسسة مدبغة جيجل	**126**
(4-17)	جدول دفتر الأستاذ العام للديون اتجاه المجمع	**127**
(4-18)	ميزان المراجعة لحسابات الغير لسنة 2015	**128**
(4-19)	توزيع رقم أعمال لمؤسسة مدبغة جيجل حسب القطاع الجغرافي لسنة 2015	**129**
(4-20)	تطور الأصول والممتلكات المالية الغير جارية	**130**
(4-21)	جدول الاهتلاكات لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015	**131**
(4-22)	جدول خسارة في التثبيتات والاصول الاخرى غير الجارية	**132**
(4-23)	جدول المؤونات لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015	**132**
(4-24)	استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند اقفال السنة المالية 2015	**134**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	ارتباط المبادئ والممارسات المحاسبية بالفروض المحاسبية	22
(1-2)	أنواع الافصاح المحاسبي	27
(2-1)	التسلسل الهرمي للخصائص النوعية	38
(3-1)	مكونات النظام المحاسبي المالي	76
(4-1)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مدبغة جيجل	102

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	نموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي
02	نموذج حساب النتائج حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي
03	نموذج حساب النتائج حسب الوظيفة وفق النظام المحاسبي المالي
04	نموذج قائمة تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) وفق النظام المحاسبي المالي
05	نموذج قائمة تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) وفق النظام المحاسبي المالي
06	نموذج قائمة تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي
07	نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق
08	قائمة الميزانية لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015
09	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015
10	قائمة تدفقات الخزينة لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015
11	جدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015
12	القواعد والسياسات المحاسبية الخاصة بالقوائم المالية
13	قائمة الميزانية لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2014
14	الملاحظات الخاصة بالميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015
15	تحليل حسابات الميزانية (تعديل الطريقة المحاسبية) ل2014/12/31
16	جدول تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015
17	جدول الاهتلاكات لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015
18	جدول خسائر القيمة على الاستثمارات والأصول غير الجارية لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015
19	جدول المؤونات لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015
20	جدول وضعية الديون والحقوق لمؤسسة مدبغة جيجل عند اقفال السنة المالية 2015
21	تقرير محافظ الحسابات لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015
22	ميزان المراجعة لحسابات الغير لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015
23	دفتر الأستاذ العام (الديون) لسنة 2015

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

العبارة باللغة العربية	الاختصار	العبارة باللغة الاجنبية
معايير المحاسبة الدولية.	IAS	International Accounting Standards.
مجلس معايير المحاسبة الدولية.	IASB	The International Accounting Standards Board.
لجنة معايير المحاسبة الدولية.	IASC	The International Accounting Standards Committee.
معايير الإبلاغ المالي الدولية.	IFRS	International Financial Reporting Standards.
جمعية المحاسبين الأمريكيين.	AAA	American Accounting Association.
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.	AICPA	The American Institute of Certified Public Accountants.
النظام المحاسبي المالي.	SCF	Financial Accounting System.
لجنة تفسير المعايير.	SIC	Standards Interpretations Comite.

مقدمة

إن التقدم العلمي الذي شمل كل مجال من مجالات النشاط البشري و التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي نتيجة الثورة الصناعية وظهور شركات المساهمة والشركات المتعددة الجنسيات، قد ولد الحاجة إلى المعلومات الصحيحة والدقيقة خاصة المالية منها , التي تعتبر المحاسبة المصدر الأساسي لها كونها تعبر عن الأحداث و المعاملات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات، و الإفصاح عنها من خلال القوائم المالية و التقارير التي تعد عن فترات زمنية محددة، والهدف من ذلك هو تزويد و إيصال نتائج هذه الأحداث إلى الفئات ذات المصالح، كما يعتبر الإفصاح المحاسبي الجيد الوسيلة الرئيسية و الأداة الفعالة التي يعتمد عليها مستخدمي المعلومات المالية لدعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بالاستثمار و التمويل.

وقد تطورت المحاسبة في مختلف دول العالم و ذلك بما ينسجم مع متطلبات التطور في كل دولة في ضوء الأنظمة و التشريعات و القوانين السائدة في كل منها، مما أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية نتيجة لاختلاف الأنظمة و الممارسات المحاسبية الذي أدى بدوره إلى اختلاف مخرجات العملية المحاسبية (القوائم المالية) بين الدول و صعوبة اتخاذ القرارات بين المستثمرين في الدول المختلفة، مما يشكل عائقا كبيرا أمام ضمان القراءة الموحدة و الفهم الأفضل للقوائم المالية خاصة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، التي تنشط في حدود جغرافية مختلفة تخضع فروعها لممارسات محاسبية مختلفة مما اثر على صعوبة فهم المعلومات المالية و الاقتصادية التي يتم تبادلها لاتخاذ القرارات المناسبة.

ومن هذا المنطلق زاد الاهتمام بتطبيق معايير دولية لإعداد تقارير مالية تعالج موضوع الإفصاح وإبراز المعلومات و البيانات المالية الواجب الإفصاح عنها, و تبني مفاهيم و مصطلحات و توحيد المبادئ و طرق العمل لإعداد معلومات مفيدة ذات مصداقية و قابلة للمقارنة.

ومع تخلي الجزائر على الاقتصاد الموجه والتحول إلى اقتصاد السوق إضافة إلى توقيعها على برامج تأهيل المؤسسات مع الاتحاد الأوروبي ومواصلة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة, اوجب عليها العمل على تلبية حاجيات المستخدمين للمعلومات المحاسبية و المالية حول الاقتصاد الجزائري، من اجل جدب الاستثمار الأجنبي، وقد كشفت الممارسات المحاسبية عدة نقائص وجهت للمخطط المحاسبي الوطني، وأصبح تعديله ضرورة حتمية ملحة لتكييفه مع متطلبات السوق, و مواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة على المستوى العالمي، بهدف تسهيل المعاملات الدولية و تقريب الممارسات المحاسبية المحلية مع الممارسات العالمية، وفي بداية الثلاثي الثاني من سنة 2001 باشرت الجزائر مجموعة من الإصلاحات المحاسبية نتج عنها تبني النظام المحاسبي الجديد (scf) المستمد مباشرة من المعايير المحاسبية الدولية الذي

يبين شكل القوائم المالية الواجب إعدادها بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح عنها، وتحقيق جودة للمعلومات المقدمة فيها.

1 إشكالية البحث

بناءا على ما تقدم قمنا بصياغة الإشكالية الأساسية للدراسة كما يلي:

كيف يتم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة مدبغة جيجل وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (scf)، وما مدى جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

-كيف يتم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟

-كيف يتم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد؟

-هل الكشوف المالية لمؤسسة مدبغة جيجل أعدت وفقا لمتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي الجديد(scf)؟

-ما هو دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة مدبغة جيجل وفقا لـ scf في تحقيق جودة المعلومات المالية المحاسبية؟

2- الفرضيات

و كإجابة أولية عن الإشكالية المطروحة وغيرها من الأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تحدد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؛
- يحدد النظام المحاسبي المالي متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؛
- تلتزم مؤسسة مدبغة جيجل عند الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بمتطلبات الإفصاح وفقا للنظام المحاسبي الماليscf؛
- للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة مدبغة جيجل دور في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

3- أهداف الدراسة

إن لهذا الموضوع عدة أهداف نذكر البعض منها كما يلي:

- التعرف على متطلبات وكيفية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛
- تحديد نوعية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية؛

– التعرف على ما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالإفصاح في القوائم المالية

– معرفة الجوانب المتعلقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تم تبنيها من طرف النظام المحاسبي المالي؛

– الوقوف على مدى توافق القوائم المالية لمؤسسة مدبغة جيجل مع متطلبات الإفصاح المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

4- منهج الدراسة

تحقيقا لأهداف البحث السابقة وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وذلك لمعرفة العناصر التي لها أهمية بموضوع الدراسة من خلال التعاريف ودراسة كيفية الإفصاح في القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي(scf).

أما بالنسبة للجانب التطبيقي فتم اعتماد منهج دراسة حالة، من خلال دراسة القوائم المالية لمؤسسة مدبغة جيجل ومدى اعتمادها في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي.

5- أهمية موضوع الدراسة

يستمد البحث أهميته من خلال انفتاح الاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي والتطورات الاقتصادية التي تشهدها مختلف دول العالم، الأمر الذي يحتم على كل دولة ومن بينها الجزائر مواكبة هذه التطورات, من خلال إفصاحها عن المعلومات المالية الضرورية لمختلف المستخدمين, تكون مكيفة مع متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية, وهذا من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي المستمد من هذه المعايير، وما يحققه من إفصاح وشفافية سعيا لتوفير جودة المعلومات المحاسبية والمالية.

6- أسباب اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان لعدة أسباب منها:

الأسباب الذاتية

الرغبة الشخصية والميول الذاتي في معالجة ودراسة هذا الموضوع ومحاولة توسيع معارفنا في هذا المجال.

الأسباب الموضوعية

– تخصصنا في مجال المحاسبة؛

– التغيرات والتطورات التي تعرفها المحاسبة على المستوى المحلي والعالمي؛

– الاهتمام المتزايد نحو تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات اللازمة.

7- حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية في دراسة القوائم المالية لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015.

- **الحدود المكانية:** سوف تكون الدراسة على مستوى مؤسسة مدبغة جيجل.

8- الدراسات السابقة

-**دراسة السعيدي عبد الحليم،** محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة،2015.

حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى معالجة واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي حيز التنفيذ سنة 2010، ومحاولة تقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي (scf).

وقد توصلت إلى أن إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي ليس بالسهولة التي قد يفترضها أو يظنها البعض، إلا إن تطبيقه يعتبر ملائم حسب أراء وإطارات و مسؤولي المالية والمحاسبة في المؤسسات وأن تطبيقه سمح بدرجة كبيرة في رفع كفاءة العمل المحاسبي.

- **دراسة خليدة قدور، مريم حنك** ، مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا لscf، مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2016.

تم التطرق في هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية، والتركيز على المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، وذلك وفقا للنظام المحاسبي المالي، والوقوف على مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بضوابط العرض والإفصاح في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

وقد تم التوصل إلى أن المؤسسات الاقتصادية تلتزم بمتطلبات الإفصاح في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى توفر قوائمها المالية على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

- **دراسة زين عبد المالك** ، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان طرق القياس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال إبراز أهمية عمليتي القياس والإفصاح وتبيان مدى مساهمتها في

إعطاء صورة واضحة حول أداء ووضعية المؤسسة من خلال تقديم معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة.

وخلصت هذه الدراسة إلى إن النظام المحاسبي المالي جاء بعدة بدائل لقياس عناصر القوائم المالية وبمتطلبات الإفصاح والتي من شأنها إعطاء معلومات مالية ذات مصداقية، في حين لا تتوافق البيئة الاقتصادية الحالية مع متطلبات التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، وذلك لوجود العديد من المعوقات الاقتصادية والقانونية.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو التطرق إلى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لما لها دور كبير في تطوير الإفصاح المحاسبي، وباعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستمد منها، بالإضافة إلى إسقاط دراستنا للإحاطة بجوانب الموضوع على مؤسسة مدبغة جيجل.

الفصل الأول

الإفصاح المحاسبي

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة

المبحث الثاني : ماهية الإفصاح المحاسبي

تمهيد

يعتبر الإفصاح المحاسبي أداة رئيسية وهامة في مجال المحاسبة، وضروري لجميع الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية المنشورة في صلب القوائم المالية، وذلك باعتبار أن الإفصاح المحاسبي يستخدم في المحاسبة لإظهار هذه القوائم المالية والمعلومات والإيضاحات المتممة لها، كونه يهدف إلى توفير المعلومات الملائمة والمفيدة لهذه الأطراف ذات المصلحة والتي تعتمد بشكل كبير في اتخاذ قراراتها على ما يتم نشره من قبل المؤسسات.

وعليه فإن القصور في العمل بمتطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مضللة، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات وهذا سينعكس حتما على القرارات التي يتخذها المساهمين أو المستثمرين المهتمين بهذه المعلومات.

و لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الجوانب المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

-المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة؛

-المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة

إن التطور الذي عرفته المحاسبة ارتبط بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للبشر والمحاسبة التي نراها اليوم هي حصيلة تطور تاريخي للعصور البشرية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمحاسبة

إن أقدم دليل على استعمال المحاسبة وجد عام 3500ق.م، وذلك خلال الفترات الأولى للحضارتين اليونانية والرومانية، ويمكن تقسيم التطور التاريخي للمحاسبة إلى ثلاث مراحل هي[1] :

- **المرحلة الأولى:** المرحلة التمهيدية (ما قبل عام 1494م)؛
- **المرحلة الثانية:** نشأة علم المحاسبة (1494إلى 1775م)؛
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة تطور علم المحاسبة (ما بعد عام 1775م).

1- المرحلة الأولى (ما قبل عام 1494م)

تمتد هذه المرحلة من عام 3500ق م إلى عام 1494م، وخلال هذه الفترة تم الاعتماد على نظام القيد المفرد كأساس لإمساك الدفاتر وقد امتازت هذه الفترة بظهور تطورات مختلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كان لها أثر كبير في نشأة علم المحاسبة ومن هذه التطورات:

1 1 ظهور الفكر الرأسمالي

شكل الفكر الرأسمالي منذ ظهوره حجر الأساس لدفع الأفراد والمجموعات للقيام بالمشاريع الاستثمارية الهادفة إلى تحقيق الربح وبالرغم من أن المجتمعات في هذه الحقبة الزمنية كانت مجتمعات بدائية تعتمد على الرعي والزراعة إلا أنه كانت تتواجد طبقة من التجار في الحضارتين البابلية والمصرية، وهناك أسواق منظمة في الحضارة اليونانية القديمة.

1 2 ظهور الكتابة والحساب

لقد ساهمت الحضارات البابلية والسومرية والأشورية واليمنيون القدامى في تطور الكتابة والحساب، كما ساهمت الحضارة الإسلامية في تطور العمليات الحسابية والأرقام العربية وتم نقلها إلى أوروبا في القرن الثالث عشر.

1-3 استخدام النقود كوسيلة للتبادل

عندما ظهرت النقود اختفى نظام المقايضة أصبحت النقود وسيلة لعملية التبادل التجاري مما دفع التجار إلى البحث عن نظام محاسبي جيد يلي حاجاتهم، كما أسهمت الحضارة الإسلامية في تطوير علم المحاسبة،

[1] سليمان مصطفى الدلاهمي، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص(8،9).

حيث نالت المحاسبة اهتماما وفيرا في صدر الإسلام باعتبارها وسيلة لحماية العاملين على جمع الزكاة والصدقات وقيامها بتسجيل ما تم تحصيله وصرفه من الأموال.

2- المرحلة الثانية (ما بين 1494 و1775م)

يتفق جمهور علماء المحاسبة على أن تاريخ ميلاد علم المحاسبة هو عام **1494م** على يد لوقا **باسيولي Luca Paicioli** عالم الرياضيات الايطالي حيث انه أول من قدم وصفا تفصيليا لنظام القيد المزدوج، كأساس لإمساك الدفاتر في كتابه الشهير " نظرة عامة في الحساب والهندسة والنسب ".

وقد امتازت هذه المرحلة بالأتي:

- انتقال نظام القيد المزدوج إلى بلجيكا وألمانيا وهولندا وانجلترا واسكتلندا والبرتغال واسبانيا؛
- ترسيخ مفهوم رأس المال؛
- اعتبار المحاسبة أداة لخدمة الإدارة وليس مصدر للمعلومات؛
- ظهور الطريقة الإنجليزية في المحاسبة.

3- المرحلة الثالثة (ما بعد عام 1975م)

تميزت هذه المرحلة بتطور المحاسبة وانتقالها من مجرد نظام بدائي إلى نظام للمعلومات متطور يقدم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، ويمكن رصد أهم العوامل التي ساعدت في تطوير علم المحاسبة في[1]:

3-1 ظهور الدولة وانقسام المجتمع إلى طبقات وفئات اجتماعية

بعد تفسخ المجتمع البدائي وانهياره وولادة المجتمع العبودي، أدى ذلك انقسام المجتمع إلى طبقات مالكة ومملوكة، وترتب عليه ظهور الدولة ككيان إداري، سياسي، عسكري، واقتصادي مهمتها إدارة وتوجيه والسيطرة على الحياة العسكرية والاقتصادية والسياسية مما ترتب عليه الحاجة الملحة للبيانات الاقتصادية والمعلومات المالية عن الدخل والضرائب والأدوات والإيرادات، وكميات المحاصيل والمنتجات الزراعية والرعوية وثروات البلاد وغنائم الحروب والغزوات، مما حتم ضرورة الاحتفاظ بسجلات محاسبية والقيام ببعض العمليات الحسابية لتقديم تقارير مالية إلى إدارة الدولة.

3-2 حصول فائض في الإنتاج الزراعي أدى إلى خلق نشاط التبادل التجاري

إن الإنسان القديم في بداية ممارسته الأنشطة الاقتصادية البدائية كالرعي والصيد والتي كان يحصل على حاجاته من خلال الترحال والتنقل، لكن بعد أن استقر في مناطق زراعية ورعوية استدعى استخدام

[1] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص(85- 95).

وسائل الإنتاج وأدوات عمل بدائية وساهم الإنسان في تطورها، إذ نجم عن ذلك وجود كميات من المنتجات والمحاصيل الفائضة عن حاجاته، وهذا تطلب من الإنسان البحث عن طرق ووسائل تساعده في تصريف الفائض من منتجاته، وبنفس الوقت الحصول على النقص الذي يحتاجه، وبذلك كانت الضرورة الموضوعية لنشوء نظام المقايضة كأساس للتبادل التجاري، ولهذا السبب استوجب من كلا الطرفي عملية التبادل أن يقوما بعملية العد والقياس المحاسبي بمفهومه البسيط.

3-3 أهمية ودور الحضارة الإسلامية في تطور الفكر المحاسبي

كما أن الحضارة العربية والإسلامية لعبت دورا فعالا ومتميزا في تطور المحاسبة، وذلك من خلال الاهتمام بدواوين المال في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، مما زاد الاهتمام بأنظمة التسجيل المحاسبي لإثبات كافة المعاملات المالية، واثبات كل ما ينفق من المال من جهة وكذلك تسجيل كافة المبالغ التي يتم توريدها إلى بيت المال، وهذا يعتبر الأساس الموضوعي لتصوير الميزانية العمومية للحكم على الأموال المتبقية في ديوان المال.

3-4 أهمية السجلات لحفظ البيانات

إن حاجة الإنسان القديم لمعرفة الأعداد والأرقام التي تعكس أنشطة وعمليات معينة، من حالة النسيان التي يعاني منها الإنسان وعدم قدرته على التذكر والاحتفاظ بتلك الأرقام لفترة طويلة، استدعت تلك الحاجة إلى ضرورة الاهتمام بعملية الحساب والتسجيل وما نجم عن ذلك من ضرورة الاحتفاظ بالسجلات البسيطة من مواد البناء والأشجار وغيرها.

3-5 ظهور النقود كوسيلة أو أداة للقياس والدفع والمبادلة ومخزن للقيم

وهنا حصل تطور ملموس في المحاسبة، إذ تحول أسلوب القياس المحاسبي من الأسلوب الكمي إلى الأسلوب القيمي باستخدام النقود، وهذا التطور شكل الأساس النظري لظهور فرضية النقود كوحدة قياس للأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية، وهذا ساهم بالتأكيد في التأصيل العلمي والنظري للمحاسبة باعتبار الفروض المحاسبية تمثل ركنا أساسيا من أركان نظرية المحاسبة.

3-6 انفصال الملكية عن الإدارة في شركات الأموال

على اثر زيادة تأثير وفاعلية عامل المساهمة في تكوين الشركات وما نجم عن ذلك من ضرورة انفصال المالكين عن إدارة تلك الشركات مما حتم ضرورة وجود من ينوب عن أولئك المالكين حاليا للحكم على مدى كفاءة الإدارة في استغلالها للأموال المتاحة لديها، وهذا استوجب إضافة مهام جديدة أمام المحاسب من جهة وتنامي الاهتمام بدور المراجع الخارجي من جهة أخرى.

3-7 ظهور نظام القيد المزدوج

إن الانقلاب الثوري الذي طرا على طريقة ونظام التسجيل المحاسبي من خلال الانتقال من نظام المفرد لتبني نظام مغاير ألا وهو نظام القيد المزدوج، وذلك خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر.

3-8 دور المنظمات المهنية والجمعيات العلمية في مجال المحاسبة

تنامى دور المنظمات المهنية والمؤسسات العلمية التي تشرف على مهنة المحاسبة وتهتم بشؤونها وتساهم في تطويرها، وذلك مند نهاية القرن السادس عشر، إذ طرأت بعض الأحداث في هذا المجال نذكر أهمها كما يلي:

- تأسيس أول جمعية للمحاسبيين في ايطاليا 1581م؛
- صدور قانون تنظيم مهنة المحاسبة في فرنسا 1673م؛
- إنشاء جمعية المحاسبين في المملكة المتحدة ومن تم إنشاء جمعية المحاسبين القانونين عام 1854م؛
- صدور قانون الشركات البريطاني عام 1916م؛
- تأسيس معهد المحاسبين القانونين في كندا عام 1881م.

3-9 صدور العديد من التشريعات والقوانين واللوائح

والتي تنظم مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، وكذلك القوانين التجارية وقوانين الضرائب وقوانين الشركات وغيرها في العديد من الدول الأوربية، إذ شكل صدور تلك القوانين أثر كبير على تطور مهنة المحاسبة.

3-10 أثار الثورة الصناعية على تطور الفكر المحاسبي

إن الاستخدام الواسع وتطبيق نتائج الثورة الصناعية اثر وبشكل فعال على تطور الفكر المحاسبي من خلال العوامل التالية:

- أدى تطبيق الثورة الصناعية إلى توسع حجم النشاط والتوجه نحو أسلوب الإنتاج الضخم أو الكبير، وهذا استوجب بطبيعة الحال زيادة الاهتمام بالمحاسبة وتسجيل المعاملات المالية ؛
- زيادة تركز الأموال وتمركزها في أنشطة اقتصادية محددة بل في مواقع جغرافية معينة تطلب استخدام سياسات وإجراءات محاسبية تعمل على الحفاظ على تلك الأموال؛
- التغير الهيكلي في إدارة وتوجيه والإشراف على كيفية استغلال الأموال، وبالذات في شركات المساهمة من خلال انفصال المالكين عن إدارة وتسيير تلك الشركات زاد من مهام المحاسب وضرورة تحليه بمقومات ومستلزمات العدالة المحاسبية والحياد والموضوعية في عرض المعلومات المحاسبية؛

– إن الصيغة الجديدة لتسيير وتوجيه استغلال الأموال وإدارتها من قبل مجلس الإدارة تختاره الجمعية العمومية للمساهمين يستوجب تحويل بعض الصلاحيات إلى مستويات إدارية وسطى.

إذ أن أغلب الأشخاص يمارسون فعليا ويواجهون عمليا كل يوم العديد من العمليات والإجراءات والأحداث والمعاملات ذات الطابع المالي والمحاسبي، لدرجة نجدهم يساهمون في تطبيق بعض المفاهيم المحاسبية، كما يسعون جاهدين لتحقيق الهدف العام من المحاسبة والمتمثل بإنتاج وخلق المعلومات المحاسبية ذات الطابع المالي والمحاسبي، إذ أن المواطن العادي يهمه التعرف على مصادر مدخولاته وكيفية قياسها، وكذلك أوجه استخدامات ذلك الدخل والعمل على الاقتصاد في النفقات لتحقيق الموازنة، فعلى سبيل المثال يرغب الموظف في التعرف على كيفية حساب صافي المرتب الشهري وأسس حساب الاقتطاعات المختلفة بما فيها الاقتطاعات الضريبية وهذا ما يعكس لنا مدى أهمية المحاسبة ومجال استخدامها في الحياة العملية وممارسة مختلف الأنشطة والعمليات الاقتصادية، مما يحتم ضرورة قيام الإداريين و المسؤولين على صنع القرار بالتعرف والاطلاع على الأسس والمبادئ المحاسبية الواجب استخدامها في قياس دخلهم السنوي وتحديد وعاء الضريبة، والحكم على مدى كفاءة و مردودية نشاطهم.

وعليه فالاستفادة من المحاسبة والاهتمام بها لا يقتصر على المؤسسات الاقتصادية فقط، بل يتعدى ليشمل المواطن العادي، إذ نجد مثلا أن رب الأسرة يمارس يوميا وشهريا إعداد موازنة الإنفاق العائلي لكي يتجنب حدوث عجز في شهر لا يستطيع تغطيته، إذ لا بد من خلق درجة مناسبة من التوازن بين مصادر الدخل الشهري وأوجه استخدامه في مختلف بنود الإنفاق العائلي، وهذا يعتبر بحد ذاته الشكل البسيط للحسابات الختامية على الصعيد الشخصي وليس على مستوى مؤسسة اقتصادية معينة.

كما أن الاهتمام بالمحاسبة تجاوز حدود قياس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل تعداه ليشمل أيضا ضرورة قياس الأداء الاجتماعي للحكم على مستوى كفاءة ذلك الأداء إذ ظهرت في العقدين الآخرين الكثير من المنظمات والقوة الضاغطة في المجتمع من اجل الحفاظ على البيئة والحد من التلوث وتأمين السلامة المهنية والأمن الصناعي وتقليل الحوادث.

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة

لقد تطورت المحاسبة كبقية العلوم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، فأصبحت ضرورة حتمية تقتضي على كل مسير أو عون اقتصادي أو باحث أن يكون على دراية بجوانب هذا العلم وهذا ما يجسده المطلب الثاني المتعلق بمفهوم المحاسبة والذي سنحاول أن نورد فيه بعض تعاريف المحاسبة بالإضافة إلى أهميتها وأهدافها.

1- تعريف المحاسبة

ظهرت عدة تعاريف لعلم المحاسبة إلا أن المحاولات الجادة لإيجاد تعريف شامل له بدأت حديثا وفيما يلي عرض لبعض تعاريف علم المحاسبة.

عرف المعهد الأمريكي المحاسبي المعتمدين AICPA عام 1941 المحاسبة بأنها " فن تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث والمعاملات المالية والتي يمكن التعريف عنها بوحدات نقدية وتتمتع بخصائص مالية بهدف تفسير النتائج الناجمة عن الأحداث والمعاملات المالية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية "[1].

كما عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية AAAالمحاسبة بأنها " عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية ليتمكن المستفيدون منها من التصرف في ظل رؤية واضحة " [2].

وعرفت المحاسبة أيضا بأنها " نظام المعلومات يختص بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية يمكن استخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات " [3].

وعليه يمكن القول أن المحاسبة هي علم وفن يعتمد على استخدام مجموعة من المبادئ والفروض المتعارف عليها، بغرض تحليل وقياس الأحداث والمعاملات الاقتصادية والاجتماعية واستخلاص نتائجها على شكل معلومات مالية تصاغ في قوائم مالية تقدم إلى مستخدمي تلك المعلومات لأجل التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ قرارات رشيدة.

2- أهمية المحاسبة

إن أهمية المحاسبة لم تعد مقتصرة على المالكين والمساهمين والمديرين وكذلك العملاء والموردين والمصارف، بل ازدادت أهميتها والحاجة إليها من فئات عديدة العمل وغيرها من الجوانب التي تستوجب دراسة التكاليف الاجتماعية وتطبيق أسس ومقومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وطبقا لما تقدم نجد أن الفئات التي يهمها التعرف على المعلومات المحاسبية واستخدامها في مجالات مختلفة تساعدهم في عمليات التخطيط والتنفيذ ورقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات [4].

---

[1] كمال عبد العزيز النقيب، المرجع السابق، ص 118.

[2] سليمان مصطفى الدلاهمي، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3] خليل الدليمي وأخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص12.

[4] كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سبق ذكره، ص ص (123،124).

3- أهداف المحاسبة

إن الهدف الأساسي من نظام المحاسبة هو توفير المعلومات المناسبة لمساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذه المعلومات هي التي تطبق احتياجات الإدارة والتي تصل إليها في الوقت المناسب قبل اتخاذ القرار بفترة كافية للدراسة والتفكير، فإذا وصلت هذه المعلومات بعد اتخاذ القرار أو بعد الوقت الذي كان يجب أن يتخذ فيه القرار أصبحت عديمة الفائدة [1].

ويمكن إجمال أهداف المحاسبة كما يلي[2] :

- تنظيم علاقة المؤسسة مع كافة الأطراف الداخلية والخارجية، وذلك بالمحافظة على الحقوق وتحديد الالتزامات بدقة على أساس موضوعي؛
- قياس نتيجة النشاط الاقتصادي من ربح أو خسارة وبيان المركز المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
- تحقيق رقابة وضبط داخلي على استخدام الموارد الاقتصادية المستخدمة داخل المشروع والعمل على ترشيد الاستهلاك وتخفيض الهدر والتلف والوقت الضائع؛
- رفع كفاءة عمل الإدارة من خلال تقديم البيانات لها، مما يساعدها على ممارسة وظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء بصورة رشيدة؛
- تقديم المعلومات إلى المستخدمين الخارجيين وتشمل بشكل أساسي القوائم المالية مثل قائمة المركز المالي،قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حركة رؤوس الأموال مما يساعدهم على اتخاذ القرارات المالية في مجال الاستثمار والتمويل والإقراض، وفي مجال الخطط العامة على مستوى القطاع الاقتصادي أو الدولة بشكل عام؛
- المحافظة على ممتلكات المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة والدولة بشكل عام مما يساعدهم على تحقيق فائدة لكافة المواطنين.

ولأجل تحقيق هذه الأهداف لابد من ممارسة الوظائف الرئيسية للمحاسبة والتي يمكن تلخيصها أساسا في [3]:

[1] سيد عطا الله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص23.

[2] خليل الدليمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص (14،15).

[3] كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص (66- 68).

- القياس المحاسبي

بمعنى ترجمة المعاملات المالية التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، إلى قيم نقدية باستخدام عملية معينة، ويشمل هذا القياس ما يلي:

- قياس الموارد المتاحة لدى المؤسسة؛
- قياس حقوق والتزامات المؤسسة؛
- قياس التغيرات التي تطرأ على الموارد والحقوق والالتزامات؛
- تخصيص تكاليف الحصول على الموارد والحقوق على فترات زمنية طبقا لمدى استفادة المؤسسة من تلك الأصول و خاصة الطويلة الأجل؛
- التعبير النقدي لكافة عناصر المركز المالي ونتائج الأعمال على أساس كون النقود تمثل وحدة القياس المحاسبي؛
- السير بعملية القياس المحاسبي بدءا من إدخال البيانات المالية وتشغيلها وصولا إلى إخراج المعلومات المحاسبية وصياغتها في القوائم المالية.

وبناءا على ما سبق يتم تنفيذ وظيفة القياس من خلال تجسيد عدة مراحل من الدورة المحاسبية والمتمثلة بما يلي:

- تحليل الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تجسدها البيانات المالية والتي احتوتها المستندات بنوعيها الثبوتية والمحاسبية؛
- إثبات وتسجيل القيود المحاسبية اللازمة في دفتر اليومية العامة ودفاتر اليوميات المساعدة طبقا للطريقة المحاسبية المطبقة واسترشادا بنظام القيد المزدوج؛
- فتح الحسابات المختصة في دفتر الأستاذ العام والأستاذ المساعد حسب الطريقة المحاسبية وترحيل القيود المحاسبية المثبتة في دفتر اليومية العامة والمساعدة إلى الحسابات التي تخصصها؛
- غلق و ترصيد الحسابات في نهاية فترات زمنية محددة، وكحد أدنى مرة سنويا في نهاية السنة المالية؛
- إعداد موازين المراجعة بكافة أنواعها وفي مقدمتها ميزان المراجعة بالأرصدة؛
- القيام بعملية الجرد وما يسفر عنها من إجراء قيود للتسويات الجردية كلما تطلب الأمر ذلك (وهذا في حالة الاختلاف مابين نتائج الجرد الفعلي والأرصدة الدفترية التي تضمنها ميزان المراجعة بالأرصدة)؛
- إجراء قيود تصحيح الأخطاء المحاسبية؛

– إثبات قيود الإقفال لكافة بنود المصاريف والإيرادات الخاصة بدورة النشاط والتي يتم تجميعها في الحسابات الختامية؛

– صياغة المعلومات المحاسبية لكافة المجاميع المحاسبية الخمس المتمثلة في المصاريف والإيرادات اللتان ظهران في الحسابات الختامية بالإضافة إلى الأصول والالتزامات وحقوق الملكية التي تظهر في الميزانية العمومية.

– الإفصاح المحاسبي

تبدأ هذه الوظيفة عندما تنتهي وظيفة القياس، حيث تقوم المحاسبة بتوصيل المعلومات إلى المستخدمين بالطريقة المثلى، وذلك بعد التحقق من صحتها والمصادقة عليها، وقد أصدرت لجنة نظرية المحاسبة المتبقية عن جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) الصادرة عام 1966 عدة قواعد إرشادية يمكن الاسترشاد بها كمعايير للاتصال المحاسبي، اصطلح عليه بإرشادات الاتصال والمتمثلة في:

– الصلاحية والتوافق مع الاستخدامات المتوقعة؛

– الإفصاح عن العلاقات الهامة طبقا لمبدأ الأهمية النسبية؛

– الاحتواء على المعلومات البيئية؛

– توحيد الممارسة للوحدة المحاسبية مع الوحدات الأخرى؛

– تجانس وانتظام الممارسة على مر الزمن.

المطلب الثالث: الفروض والمبادئ المحاسبية

إن الفهم الصحيح للمعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية تتطلب علم ومعرفة وفهم للفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما وسيتم التطرق إلى كل منها في هذا المطلب.

1– الفروض المحاسبية

يمكن تعريف الفروض المحاسبية بأنها جمل إخبارية مسلم بها لا تتضارب أو تتناقض فيما بينها وهي متطلب ضروري لاشتقاق المبادئ المحاسبية ولا تحتاج الفروض المحاسبية إلى برهان ويصعب إثبات صحتها أو إقامة الدليل عليها. وتتمثل هذه الفروض في التالي:

1 1 فرض الوحدة المحاسبية المستقلة

ويعني أن المؤسسة عند إنشاءها واكتسابها الصفة القانونية تصبح لها شخصية مستقلة عن مالكيها أو عن المؤسسات الأخرى، ما يعني أن هناك استقلال مالي لها وكأنها شخص طبيعي كامل الأهلية، لذلك

فإن الإقرار عن ملكيتها يتم بواسطة القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي يقوم بها المالكين وبصفتهم الشخصية[1] .

1-2 فرض الاستمرارية

ويقصد بذلك بأن المؤسسة مستمرة في مزاولة نشاطها إلى أمد غير محددة بصورة مستمرة ما لم يثبت عكس ذلك وقد اعتبر هذا الفرض أحد الفروض الجوهرية في إجراء وتثبيت القيود المحاسبية سواء المصروفات والإيرادات أو الأصول و الخصوم[2].

1 3 فرض الفترة المحاسبية

وهي الفترة الزمنية التي تعتمدها المؤسسة أساسا لتحديد نتائج عملياتها التشغيلية وتحديد المركز المالي في نهاية تلك الفترة وتكون هذه الفترة في الغالب سنة، وبالرغم من أن الكثير من نشاطات المؤسسة لا يمكن إتمامها خلال هذه الفترة المحاسبية وتأخذ عدة فترات، فإن استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية المقبولة قبولا عاما في تحميل المصروفات وتحويل الإيرادات إلى الفترات المحاسبية الصحيحة يولد الثقة في مصداقية القوائم و موثوقيتها[3] .

1 4 فرض وحدة القياس النقدي

يعتبر هذا الفرض حجر الأساس في القياس المحاسبي، حيث تعتبر وحدة النقد الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الأحداث الاقتصادية وقياسها، وباعتبار المؤسسة تمتلك موارد اقتصادية مثل الأراضي والمباني وغيرها من الموارد أصبح لزاما إيجاد وحدة قياس موحدة يتم بموجبها قياس وتسجيل العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة خلال الفترات المحاسبية المختلفة، لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم والتغيرات التي تحدث فيها [4].

2- المبادئ المحاسبية

تعتبر المبادئ المحاسبية بمثابة تعميمات أو قواعد إرشادية لتوجيه العمل المحاسبي في حالات معينة،فعندما يواجه المحاسبين مشاكل محاسبية تحتاج إلى حلول يتم الرجوع إلى هذه المبادئ، وعليه فالمبادئ المحاسبية هي مجموعة قواعد متعارف عليها تم تبنيها نتيجة للتطبيق المهني للفكر المحاسبي وذلك للقيام بعملية القياس المحاسبي وعملية تسجيل العمليات المالية وإعداد القوائم المالية وتتمثل هذه المبادئ في:

[1] رضوان محمد العناني، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**،الجزء الأول، الطبعة السادسة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص39.

[2] جلال عبد الحسن، **الأصول العلمية في القوائم المحاسبية والمالية**، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2006، ص56.

[3] إسماعيل يحي التكريتي وآخرون، **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الحامد للنشر، عمان،2010، ص28.

[4] مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص22.

2-1 مبدأ التكلفة التاريخية

يطبق هذا المبدأ في الممارسات المهنية فيما يعرف بالتكلفة التاريخية أو الفعلية، ويعتبر من أهم المبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية، وبموجب هذا المبدأ يتم الإثبات المحاسبي لأصول والتزامات المؤسسة حسب السعر التقليدي الفعلي المعادل لتلك الموارد والالتزامات وذلك في تاريخ اقتناء الأصل أو حدوث الالتزام، أما ما يطرأ على التكلفة من تغير بعد تاريخ اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام فيتم تجاهله، ويفترض بالمحاسب أيضا أن يتجاهل أيضا ما يعرف بالتكاليف الضمنية مثل تكلفة الفرصة البديلة وذلك رغما عن الأهمية الكبيرة التي قد تكون لمثل هذه التكاليف في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. وبناءا لذلك يشكل هذا المبدأ قيدا على ملائمة البيانات المحاسبية لعملية اتخاذ القرارات، مما أدى إلى تزايد الضغوط الداعية إلى التقليل من أهمية التكلفة التاريخية لصالح القيمة العادلة وذلك كأساس لإدراج الأصول المالية في الميزانية[1] .

2 2 مبدأ الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

تجدر الإشارة إلى أنه إلى عهد قريب كان يعرف هذا المبدأ بمبدأ الاعتراف بالإيراد، ويمكن تعريف الإيراد بأنه التدفق الداخل لأحد أصول المؤسسة، ليس بالضرورة النقدية وكذلك التدفق الداخل الذي يؤدي إلى نقص مطلوبات المؤسسة نتيجة لبيع السلع أو تقديم الخدمات، ويشمل ذلك أيضا التدفقات النقدية الداخلة نتيجة لاستخدام موجودات المؤسسة كالإيجارات والفوائد الدائنة وكذلك الأرباح الناجمة عن تبادل أو بيع أصول غير نقدية[2] .

أما المصروفات فهي تمثل تدفق من القيم خارج المؤسسة نتيجة لاستنفاد الموارد الاقتصادية في سبيل اكتساب الإيرادات خلال الفترة المالية، والقاعدة العامة هو أن يتم الاعتراف بالمصروفات بمجرد ما يتضح أنه هناك منافع اقتصادية قد تم استنفادها في أداء النشاط وخلال الفترة المالية[3].

ومما تجدر الإشارة إليه انه هناك أساسان من الأسس الواجب إتباعها لتحديد الإيراد والمصروفات هما[4] :

- **الأساس النقدي:** ويقضي هذا الأساس أن يتم الاعتراف بالإيراد عند استلام النقدية وكذلك المصروف عند دفع النقدية وبموجب هذا الأساس فإن صافي الربح هو الفرق بين الإيرادات المقبوضة نقدا والمصاريف

[1] محمد مطر، **المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية)**، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص35.

[2] رضوان محمد العنانتي، مرجع سبق ذكره، ص43.

[3] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة**، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر، عمان، 2009، ص35.

[4] رضوان محمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص ص (44،45).

المدفوعة أي أنه يمثل صافي الربح النقدي ويستخدم هذا الأساس في محاسبة المهن الحرة كالأطباء والمهندسين والمحامين والمؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح كالنوادي والجمعيات الخيرية وكذلك في حالة البيع بالتقسيط؛

– **أساس الاستحقاق:** ويعني هذا الأساس تحميل كل فترة مالية بجميع ما يخصها من إيرادات تم اكتسابها، وتخص هذه الفترة، سواء قبضت أو لم تقبض ومن مصاريف ونفقات تخص تلك الفترة دفعت أم لم تدفع.

وبموجب هذا الأساس فإن لكل فترة مالية شخصية قائمة بذاتها ومستقلة عن الفترات الأخرى، مما يتيح تصوير نتيجة أعمال تلك الفترة المالية بشكل صحيح وفعلي إضافة إلى أن عملية المقارنة بين السنوات المالية تكون أسهل وإمكانية فرض الرقابة أفضل.

إن أساس الاستحقاق المحاسبي هو الذي يقضي بإجراء التسويات الجردية اللازمة للحسابات الوهمية (حسابات الإيرادات والمصروفات).

2 3 مبدأ مقابلة الإيراد بالمصروفات

عند تحديد الربح من عمليات المؤسسة تنزل جميع التكاليف التي تخص إيراد الفترة من هذا الإيراد والتكاليف التي تخص الإيراد هي تلك التي تمثل بدرجة واضحة ومعقولة استثمارا في موارد وخدمات استهلكت أثناء عملية تحقق هذا الإيراد، فالاهتمام الرئيسي للمحاسبة هو مقابلة الانجازات (الإيرادات) والممثلة عادة بثمن مبيعات البضاعة أو الخدمة بالمجهودات (المصروفات) ممثلة بتكلفة البضاعة المباعة أو الخدمة المقدمة خلال فترة زمنية معينة للتوصل إلى قياس الأداء (الربح أو الخسارة)، وقد نشأت صعوبات عند تطبيق مبدأ المقابلة وتتعلق هذه الصعوبات بتوقيت تحقق الإيراد.[1] وبتحديد الإجراءات والمصروفات التي تخص الفترة المحاسبية وبالتعرف على المصروفات التي تولد الإيراد، ونتيجة لذلك وضعت الأسس التالية لحل هذه المشكلة [2]:

– يتم أولا فحص وتحليل المصروفات السنوية لتحديد العلاقة بين هذه المصروفات والإيرادات المتحققة خلال الفترة؛

– إذا وجدت علاقة بين المصروف والإيراد السنوي يتم تحميل هذا المصروف على الإيرادات المتحققة خلال الفترة؛

[1] نعيم دهمش وآخرون، **مبادئ المحاسبة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص ص (44،45).

[2] المرجع السابق، ص46.

– إذا اتضح انه لا توجد علاقة بين المصروف والإيراد فيتم توزيع المصروف على فترات زمنية بطريقة التخصيص أو ما يطلق عليه بالمقابلة المنتظمة، والمنطقية أو العقلانية كما هو الحال في محاسبة الإهتلاك للأصول الطويلة الأجل؛

– إذا تعذر متابعة ما تقدم، فإنه من المستحسن تحميل هذه المصروفات على إيرادات الفترة المالية التي تم إنفاق المصروف فيها.

2-4- مبدأ الإفصاح الكامل

يشير هذا المبدأ والذي تزايدت أهميته في عصرنا الحاضر إلى تزويد متخذي القرارات بالمعلومات الملائمة المؤثرة على تحديد الربح والمركز المالي، وتعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح حيث يراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة والتبويب والتوحيد والأرقام المقارنة على سنتين وكذلك المذكرات التي تشتمل على بيانات مالية غير واردة في القوائم المالية، وتكون منشورة أسفل القوائم المالية كطرق تقييم المخزون ومعالجة مصروفات الصيانة، الإصلاح...إلخ، كون هذه البيانات مرتبطة بالفترة المحاسبية التي أعدت عنها القوائم المالية من ناحية، وقبل تاريخ اعتماد إدارة المؤسسة للقوائم المالية من ناحية أخرى [1].

ويعتبر هذا المبدأ المحور الأساسي لدراستنا والذي سيتم التطرق إليه لاحقا.

2 5 -مبدأ الحيطة والحذر

ويقصد به إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة للأصول والإيرادات وإظهار قيمة أعلى من بين القيم المحتملة للمصروفات والالتزامات ويعني ذلك الاعتراف بالمصاريف بأسرع ما يمكن وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لأبعد وقت ممكن، وأن الأصول تقدم بأقل من أسعار تبادلها في السوق، وتقليل الدخل إلى اقل ما يمكن،وعليه تسعر بضاعة أخر المدة بسعر التكلفة أو السوق أيهما اقل وتأخير الاعتراف بالإيرادات حتى تتحقق، بمعنى عدم المبالغة في الأرباح وقيم الأصول وكذلك عدم تأجيل المصروفات والخسائر[2].

2-6-مبدأ الأهمية النسبية

ويقصد به إعطاء درجة أعلى من التركيز والأهمية للقضايا الرئيسية ودرجة اقل أهمية للأمور الفرعية[3].

---

[1] حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص53.

[2] نفس المرجع، ص54.

[3] خليل الدليمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 23.

وتدعو الأهمية النسبية كلا من المحاسب ومدقق الحسابات إلى توجيه اهتمامهم وعنايتهم بشكل رئيسي نحو البنود والعناصر التي تتضمنها القوائم المالية وتشكل أهمية متميزة مقارنة بغيرها من البنود، وتحدد الأهمية النسبية عن طريق أن عدم إظهار المعلومة أو البند سيؤثر على قرار الشخص ذو الذكاء المعقول[1].

2-7-مبدأ أولوية الجوهر على الشكل

بمعنى أن تتم عرض الأحداث المالية بالقوائم المالية على أساس جوهرها وما يترتب عليها من أثار مالية وليس على أساس شكلها القانوني[2] .

2 8 -مبدأ الموضوعية

ويرتكز على ضرورة إثبات أي عملية مالية استنادا إلى دليل موضوعي (مستند) يؤيد وقوع العملية، مما يمكن من مراجعة العمليات المالية وتدقيقها بالرجوع إلى المستندات المرفقة بها، وهذا يبعد البيانات المحاسبية والقوائم المالية عن العوامل الذاتية والتحيز يؤدي إلى الوصول إلى نفس النتائج في حال تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية ذاتها مهما كان الشخص الذي يقوم بعملية التسجيل والمراجعة والتدقيق [3].

وتعتبر الفروض المحاسبية هي الأساس لاشتقاق المبادئ المحاسبية، حيث توجه هذه الأخيرة الممارسات والإجراءات المحاسبية المعتمدة في الحياة العملية من المحاسبين والمدققين لتسجيل العمليات المالية المرتبطة بالمؤسسة.

الشكل رقم (1-1): ارتباط المبادئ والممارسات المحاسبية بالفروض المحاسبية

فرض استقلالية الوحدة الاقتصادية	فرض وحدة القياس المحاسبي	فرض الاستمرارية	فرض الدورية (الفترة المحاسبية)

[2] محمود عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير المحاسبية، شركة الجلال للطباعة والنشر، مصر،2003، ص ص 14،15.

[3] خليل الدليمي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 23.

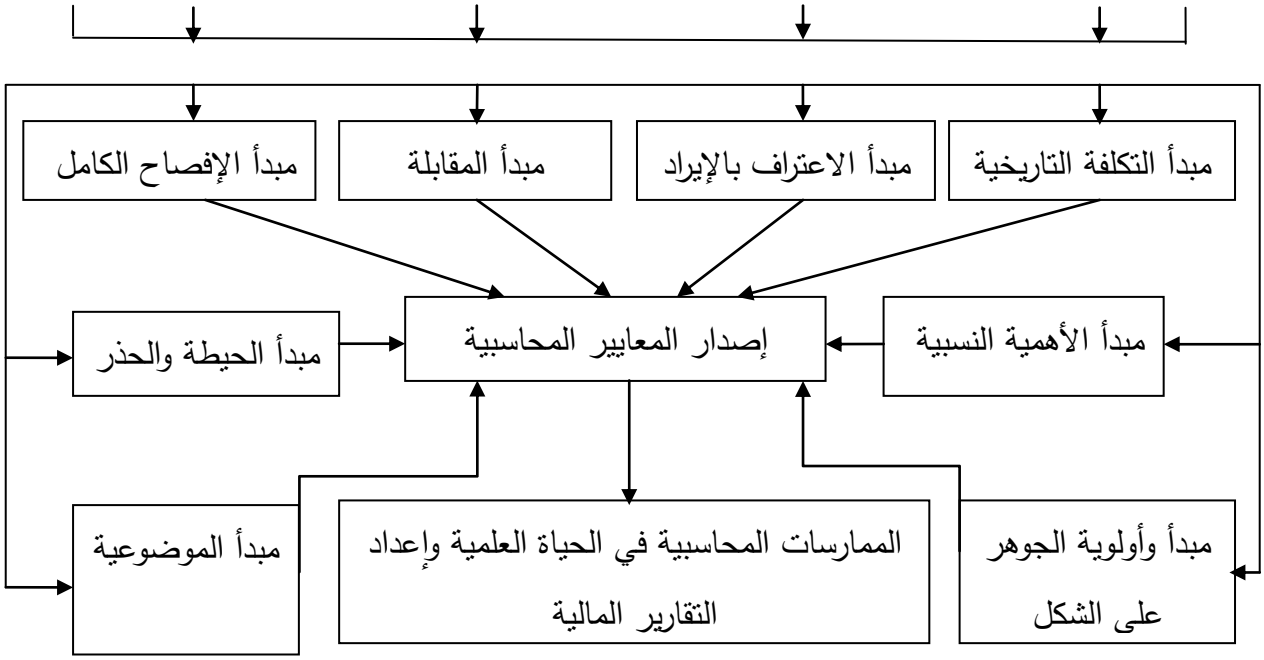

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، عمان، 2003،ص41.

المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة والعولمة، ولقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة في بداية الستينات بموضوع الإفصاح، حيث أن هذا الاهتمام لم يأت من فراغ وذلك باعتباره يؤثر في موقف متخذي القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

وسيتم تناول في هذا المبحث تطور الإفصاح المحاسبي، مفهومه وأنواعه.

المطلب الأول: تطور الإفصاح المحاسبي

إن تطور نظم الإفصاح المحاسبي كانت مواكبة إلى حد كبير لتطور الأنظمة المحاسبية، ففي المراحل التاريخية الأولى لتطور المحاسبة وبالتحديد قبل ظهور الثورة الصناعية حيث كانت الشركات الفردية أو ما يعرف بشركات الأشخاص هي النموذج السائد للمؤسسات في تلك الفترة، ولم تكن هناك حاجة واضحة للإفصاح المحاسبي كما هو معروف اليوم، فحاجة الملاك للمعلومات من الممكن تلبيتها من خلال الإطلاع المباشر على الدفاتر والسجلات والحسابات المختلفة للمؤسسة, لما يتمتع به الملاك من حق الحصول على أي دفتر أو سجل بالمؤسسة، ومع ظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر، ظهرت إلى السطح مؤسسات ضخمة من نوع جديد تعرف بمؤسسات المساهمة, يملكها عدد كبير من المساهمين من الممكن أن ينتمي إلى فئات مختلفة من حيث المستوى الثقافي أو الاقتصادي...إلخ، وحيث يصعب على هؤلاء الملاك إدارة تلك المؤسسات بأنفسهم ثم الفصل بين الإدارة والملكية لهذه المؤسسات، كما أصبح هناك تنوع وتعدد الأطراف التي لها مصالح حالية ومستقبلية بهذه المؤسسات مثل: المستثمرين الحاليين أو المتوقعين, المقرضين, الموردين وغيرهم، إن جميع هؤلاء المستخدمين بمن فيهم الملاك يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم أداء الإدارة ومدى نجاحها في إدارة واستثمار الأموال المتاحة للاستثمار الأمثل، وكذلك مراقبة الإدارة في المحافظة على أموال المستثمرين، فمن غير المتوقع أن يتم هذا من خلال الاطلاع المباشر لهؤلاء المستخدمين على السجلات والدفاتر للحصول على المعلومات المطلوبة، ورغم ما شهدته العقود الأخيرة من تطورات ملحوظة في الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في معظم دول العالم، فإن هذه التطورات لم تكن بنفس الوتيرة أو الشكل بسبب اختلافات العوامل البيئية السائدة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفي العديد من الدول الأنجلوساكسونية يلعب مصدر التمويل المتمثل غالبا في أسواق رأس المال دورا مهما في توفير التمويل اللازم للمؤسسات المختلفة، كما أن توسيع قاعدة الملكية لهذه المؤسسات بين عدد كبير من حملة الأسهم، جعل من مجموعات المستثمرين بهذه الدول عنصر ضغط أساسي على المؤسسات بأن تطور نظم الإفصاح بها، حتى تتمكن من توفير المعلومات المطلوبة لهؤلاء المستخدمين بجودة عالية تساعد على ترشيد قراراتهم المتعلقة بالربحية, وبشكل عام يشهد

العالم اليوم تزايدا مستمرا في عدد المؤسسات المتعددة الجنسيات المسجلة بأسواق رأس المال العالمية، حيث زاد عدد المؤسسات المسجلة في بورصة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وبورصة لندن وغيرها من الأسواق المالية بالعالم خلال العقد الأخير إلى أكثر من الضعف، وبدون شك تطمح المؤسسات المسجلة بالأسواق المالية إلى تحقيق العديد من المزايا، منها تنويع مصادر التمويل، التعريف والترويج لنشاطاتها وزيادة حجم الطلب على منتجاتها، إن قبول تسجيل المؤسسات بالأسواق المالية مشروط في الغالب بامتثال هذه المؤسسات بشروط وضوابط مختلفة تهدف في عمومها إلى حماية المستثمر من خلال ضمان حصولها على معلومات موثوقة وكافية لغرض تقييم ومراقبة استثماراتهم [1].

المطلب الثاني: مفهوم الإفصاح وأنواعه

يعتبر الإفصاح المحاسبي في الوقت الحالي من المفاهيم المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من مفهوم وأنواع الإفصاح المحاسبي.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي الواجب تقديمه في القوائم المالية المنشورة، وذلك بسبب اختلاف وجهات نظر الأطراف المستفيدة من عمليات الإفصاح المطلوب، وتعارض مصالحه، حيث توجد عدة تعاريف للإفصاح المحاسبي سنتطرق إلى البعض منها بالإضافة إلى أهميته.

1-1 تعريف الإفصاح المحاسبي

يشير مصطلح الإفصاح المحاسبي إلى أنه " تقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدمين لتلك المعلومة" [2].

وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه " عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة "[3] .

---

[1] محمد المبروك ابو زيد، المحاسبة **الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص ص (578- 581).

[2] أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح والتقرير المالي)**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص33.

[3] محمد رمزي جودي، **اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية الحد من الفراد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، يومي2012/07/06، ص 07.

كما عرف الإفصاح المحاسبي أيضا بأنه " الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية " [1].

نلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات في القوائم المالية بشكل يعكس الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات سليمة.

1-2 أهمية الإفصاح المحاسبي

إن أهمية الإفصاح المحاسبي تنبع من مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية والتقارير) وهي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة وتكمن هذه الأهمية فيما يلي [2]:

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين في ترشيد قراراتهم؛
- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين حول التدفقات النقدية، وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة؛
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين؛
- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة.

2- أنواع الإفصاح المحاسبي

ينقسم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أشكال حسب مكان عرض المعلومات، نوعها، أو الدافع وراء الإفصاح وتتمثل هذه الأشكال فيما يلي [3]:

2-1الافصاح الكامل (الشامل)

يشير إلى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات اثر محسوس على القارئ ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ

---

[1] صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل المحاسبة الدولية IFRS-IAS وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة شهادة الماجستير، فرع المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص63.

[2] أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 513.

[3] سعيدي يحي، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي**، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية IAS-IFRS والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، يومي14/13 ديسمبر 2011، ص ص (10،11).

القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق من نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2-2 الافصاح العادل

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يتضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

2-3 الافصاح الكافي

ويشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

2-4 الافصاح الملائم

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

2-5الافصاح التثقيفي (الإعلامي)

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية والغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شانه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

2-6الافصاح الوقائي (التقليدي)

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك هو حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محددة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنها يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضلة للمستثمرين الخارجين.

الشكل رقم (2-1): أنواع الإفصاح المحاسبي

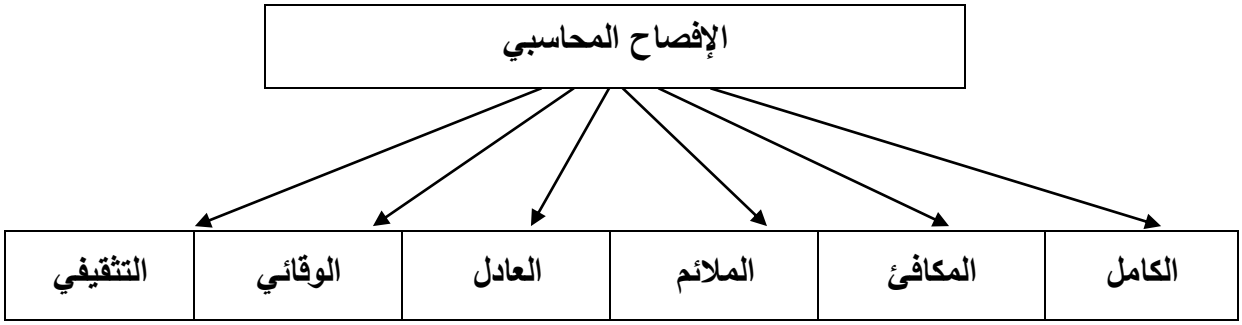

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: أساليب ومقومات الإفصاح المحاسبي

إن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية تترك أثار مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدموا تلك المعلومات، لذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، وعليه يجب تحديد صفات الإفصاح المحاسبي لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

1- أساليب الإفصاح المحاسبي

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومة المالية وبيان اثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو الملاحق، وهي أساليب مكملة لبعضها البعض حيث يتوقف استخدام أي منها على درجة وأهمية المعلومات، فهناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، أو في الهوامش، وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية،هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للأوضاع المالية منها[1] :

1 1 إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها

إن الجزء المهم من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تستعمل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

1 2 الملاحظات الهامشية

يتم استخدام الملاحظات الهامشية بالتوضيح أو التفسير للعناصر الغامضة لضمان أفضل عرض للمعلومات المالية، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية, والتي يمكن أن تحتوي

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص (584،585).

على معلومات كمية أو وصفية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية, أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

1 -3 الملاحق

و تشتمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي تكون مستقلة عن الإيضاحات مثل: الأصول الثابتة، طرق الامتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار...إلخ.

1-4 المعلومات الموجودة من خلال الأقواس

تستخدم الأقواس لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية, والتي يصعب فهم طرق احتسابها مثل: بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

1 5 تقرير المراجع

يهدف هذا التقرير إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية, حيث يتم من خلاله إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية.

2- مقومات الإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح المحاسبي الجيد على مجموعة من المقومات الرئيسية التالية [1]:

2-1 تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فالملاك الحاليون والمحتملون والدائنون والجهات الحكومية وغيرها تعد من الأمثلة على مستخدمي هذه المعلومات، ويعد تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية ركن أساسي في تحديد إطار الإفصاح المناسب، كما أن تحديد هذه الجهة سوف يساعد في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظرها، سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل وصورة العرض، فإيضاحات معينة تكون ملائمة لاستخدامات جهة معينة قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات، وينبغي بناءا على ذلك إعداد التقارير المالية في ظل فرضية وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لها، مما يضع معدي التقارير أمام خيارين رئيسين:

[1] محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص (345،346).

– إعداد التقرير المالي الواحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي سوف تستخدمه، وذلك يصعب تطبيقه بالإضافة إلى انه مكلف جدا.

– إصدار تقرير مالي متعدد الأغراض بحيث يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين ويصعب تطبيق هذا الخيار أيضا من الناحية الواقعية، مما سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم والتفاصيل.

وعليه يعتبر الأخذ باختيار من الخيارين السابقين مشكلة وعليه فقد اقترح الباحثون حلا واقعيا وذلك بتطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف يتم تحديده من بين الفئات المتعددة التي ستستخدم هذا التقرير، بحيث يمثل المستخدم المستهدف محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية في التقرير, ولكن حتى وان اتفق على مبدأ اعتبار المستخدم قاعدة أساسية لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية فمن الممكن الاختلاف بشأن تحديد هوية المستخدم المستهدف.

2-2 تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية

ينبغي ربط الطرف الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملاءمتها، وتلتقي في هذا الإطار وجهات نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين وجمعيته المحاسبية الأمريكية التي عبرت عن وجهة نظرها في احد تقاريرها بالقول " في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح, لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدامها من الجهة الأخرى ".

وتعد معلومة ما ملائمة إذا كان من المتوقع الاستفادة منها في غرض معين (اتخاذ القرارات المختلفة)،لذا لابد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة، من أن يحدد أولا الغرض الذي ستستخدم فيه, إذ أن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.

3-2 تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في ما يتم تضمينه في بيانات مالية محتواة في القوائم المالية وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة.

بالإضافة إلى الملاحق المرفقة بالقوائم المالية ويتم إعداد القوائم المالية وفقا لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية وضمن قيود ومحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم، ومن المفاهيم الأخرى التي تشكل قيدا على نطاق الإفصاح المحاسبي مفهوم الأهمية النسبية ومفهوم الحيطة والحذر، وعليه ولتوفير الإفصاح المناسب في البيانات يستوجب إعادة النظر في المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم, والخطوة الأولى في هذا السبيل تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح خاصية الملائمة على الخواص الأخرى للمعلومات، وذلك باعتبار أن الملائمة هي المعيار الرئيسي للمعلومات التي يجب أن يتمحور حولها مفهوم الإفصاح المناسب، مما يجعل من الضروري إجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملائمة من جهة وبين خواص أخرى للمعلومات من جهة أخرى التي تمثل قيدا على ملاءمتها.

ولقد أدى ترجيح خاصية الملائمة على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب في القوائم المالية، ويجب الإشارة إلى أن توسيع حدود الإفصاح عن المعلومات لا يعني الإغراق المفرط في التفاصيل الذي قد يؤدي إلى أثار عكسية تربك المستخدمين، ويقود في كثير من الأحيان إلى توفير معلومة غير جيدة تعقب معلومة جيدة. مما يؤدي إلى تخفيض نوعية القرار وهذا بعكس الحال إذا لم يتوفر لمتخذ القرار سوى المعلومة الجيدة فقط.

2-4 تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات بأساليب وطرق يسهل فهمها، ويتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، وفي هذا الإطار من المهم جدا عند توفير الإفصاح المناسب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض معلومات في مكان يصعب الوصول إليه، وعموما يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية, في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خاصة التفاصيل أما في ملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان إفصاحا عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

خلاصة

تعتبر المحاسبة المصدر الأساسي و الأول لمستخدمي المعلومات المالية و الركيزة الأساسية لاتخاذ القرارات، و مع تعدد احتياجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية ظهرت الحاجة إلى تطور المحاسبة واستنادها على مبادئ و أسس يعتمدها كل مسير أو عون اقتصادي في أداء مهمته المحاسبية.

كما يعتبر الإفصاح المحاسبي أداة اتصال بين المؤسسة و المستخدمين فهو يحتوي على المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المتمثلة في المعلومات الموجودة في القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة،جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق)، التي تتضمن ملخص عن جميع العمليات والأحداث التي وقعت خلال فترة معينة.

و نظرا للاختلافات في إعداد هذه القوائم المالية التي أحدثت صعوبة في استخدامها نظرا لتعدد طرق إعداد القوائم المالية, أصدرت مجموعة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمعالجة هذه الاختلافات و ذلك للوصول إلى نتائج سليمة و متشابهة في مختلف دول العالم تعكس المركز الصحيح للأحداث المالية التي تقوم بها المؤسسات، وسيتم التطرق إلى هذه المعايير لاحقا.

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المبحث الأول: مدخل إلى القوائم المالية

المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي وفق القوائم المالية في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تمهيد

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم أهداف المحاسبة المالية . وذلك لما لها من توصيل معلومات للمتعاملين الاقتصاديين، فهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، بغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة غلى كافة الجهات التي يمكن أن يستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة.

وتختلف مفاهيم ومحتويات القوائم المالية التي تعدها المؤسسات باختلاف الأنظمة المحاسبية في البلدان، وهذا ما يؤثر على قدرة فهم معلومات هذه القوائم خصوصا بالنسبة للمستثمرين على المستوى الدولي, وذلك نتيجة نمو حركة الاستثمارات المالية عبر الحدود، حيث كان هذا السبب الرئيسي وراء الضغوط الدولية لتوحيد الممارسات الدولية, وذلك لتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية تحظى بالقبول العام من أجل توحيد عملية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية, وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مدخل للقوائم المالية وكيفية الإفصاح عن هذه القوائم وفق المعايير الدولية.

المبحث الأول: مدخل إلى القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة وأدائها المالي، تستفيد منها سلسلة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، فإعدادها هو المرحلة النهائية لأي نظام محاسبي، إذ تتضمن ملخص عن جميع العمليات التي قامت بها المؤسسة والأحداث التي وقعت خلال فترة زمنية معينة، وسيتم في هذا المبحث تناول أهم الجوانب المتعلقة بالقوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية مجموعة من المعلومات تخص الجوانب المتعلقة بنشاط المؤسسة وسنهتم في هذا المطلب بتعريف وخصائص القوائم المالية.

1 -تعريف القوائم المالية

لقد أعطيت عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر أهمها:

-القوائم المالية هي:" المنتج النهائي للمحاسبة، تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة، بقصد اتخاذ القرارات المختلفة وتصور نتيجة عمل المؤسسة ومركزها المالي"[1].

كما عرفت القوائم المالية بأنها:" مجموعة متكاملة من الحسابات تتضمن الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغيرات رؤوس الأموال والملاحق, والهدف من هذه القوائم هو تقديم المعلومات عن الوضعية المالية والأداء المالي من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية" [2].

وعليه فالقوائم المالية هي وثائق محاسبية ذات علاقة تكاملية مع بعضها البعض تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء المالية للمؤسسة, من خلال ما تحتويه من معلومات تلخص جميع العمليات والأحداث التي قامت بها، وتوجيهها إلى الفئات المستخدمة لها لاتخاذ القرارات المختلفة.

2- الخصائص النوعية للقوائم المالية

تعتبر المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية احد المصادر الهامة التي يعتمد عليها متخذي القرارات المالية، والخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية الخصائص النوعية لهذه القوائم في إطاره المفاهيمي للتقارير المالية المعدل في 2010م، والذي حل محل الإطار الصادر 1989، حيث ميز بين خاصيتين أساسيتين للمعلومات المالية وأربع خصائص تعتبر معززة لها والمتمثلة في:

[1] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص34.

[2] Pascal Barento, **Normes IAS/IFRS Aplication Aux etats financiers**,Dunod, Paris, 2eme edtion, 2006, P261.

2- 1 الخصائص النوعية الأساسية

وتتمثل هذه الخصائص في الملائمة والتمثيل الصادق

2-1-1 الملائمة: وتكون المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية ملائمة إذا كانت من المحتمل أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمين وتساعدهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية [1] . وهذا يقتضي توافرها على المميزات التالية [2]:

- **القيمة التنبؤية:** وتكون المعلومات المالية لها قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن استخدامها كبيانات للتنبؤ بالنتائج المستقبلية من طرف المستخدمين.

- **القيمة التأكدية:** وتكون المعلومات المالية لها قيمة تأكدية إذا كانت تؤكد أو تعدل التقييمات السابقة، حيث أن الدور التنبؤي والتأكيدي للمعلومات الموجودة في القوائم المالية متداخلين(ومترابطين) فيما بينها إذ أن المعلومات التي لها قيمة تنبؤية في غالب الأحيان تكون قيمة مؤكدة، فمثلا المعلومات المعروضة أو النتائج المحققة حاليا يمكن أن تستخدم كأساس للتنبؤ بنتائج الدورة المقبلة، كما يمكن أيضا المقارنة بين تقديرات نتائج السنة الحالية أو السنوات السابقة وبالتالي يمكن أن تساعد نتائج هذه المقارنات المستخدمين في تصحيح وتحسين العمليات التي استخدمت في إجراء هذه التنبؤات.

- **الأهمية النسبية(المادية):** وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، وتجدر الإشارة إلى أن خاصية الملائمة للمعلومات المالية ترتبط (تستند) على خاصية الأهمية النسبية.

2-1-2 التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات المالية موثوقة (ممثلة بصدق) يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المؤسسة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها في القوائم المالية [3]. وحتى تصور المعلومات المالية والأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون[4] :

- **كاملة:** ويعني التمثيل الكامل أن تشمل جميع المعلومات اللازمة للمستخدم من اجل فهم الحقائق التي يتم تقديمها، حيث أن أي استبعاد أو حذف من شانه أن يؤدي إلى معلومة خاطئة ومضللة، وبالتالي لن تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.

---

[1] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص57.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص08.

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع السابق، ص08.

[4] Robert obert, Le nouveau coclre conceptuel de L'IASB Revue francaise de comptabilite, N439, Janvier2011, P28 .

- **الحياد:** ويقصد بالتمثيل المحايد خيار بدون تحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية ولا يجب أن تعد وتعرض لخدمة جهة معينة من مستخدمي هذه المعلومات على حساب أطراف أخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد، وإنما تكون للاستخدام العام.

- **الخلو من الأخطاء :** يعني انه لا توجد أخطاء أو اغفالات في وصف الظواهر وان العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المالية المقرر عنها قد تم اختيارها وتطبيقها دون أخطاء فيها.

وحتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تتصف بخاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق.

2-2 الخصائص النوعية المعززة

تعتبر الخصائص النوعية المعززة مكملة لتلك الخصائص النوعية الأساسية وتتمثل في القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب وفيما يلي عرض لهذه الخصائص.

2-2-1 القابلية للمقارنة: ويقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة هذه القوائم لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى ولنفس الفترة وذلك لاتخاذ القرارات المختلفة من طرف مستخدمي هذه القوائم وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، بالإضافة إلى الثبات في طريقة عرض القوائم المالية من فترة لأخرى، ولا يسمح للمؤسسة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملائمة والموثوقية, أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي [1].

2-2-2 القابلية للتحقق [2]: بمعنى التحقق من نوعية المعلومات التي تساعد على تزويد المستخدمين مع ضمان أن المعلومات تعطي صورة عادلة أو حقيقية للظواهر الاقتصادية التي ترمي لتمثيلها، وقابلية التحقق تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص أخر باستخدام نفس الأساليب، وليس بالضرورة الوصول إلى نفس النتائج بالضبط لكن يكون هناك توافق عام في الآراء حول نقطة أو أكثر من النقاط التالية:

- تصوير المعلومات دون خطأ أو تحيز جوهري للظواهر الاقتصادية التي ترمي لأن تمثلها؛
- أن يتم تطبيق الطرق المحاسبية أو التقييم الملائمة دون خطا أو تحيز جوهري.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميمدات، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] سعيدي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص59.

2-2-3 التوقيت المناسب : تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل. كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية ولكن مع مرور الوقت، وعندما ما يصبح المستقبل هو الحاضر، تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات[1] .

2-2-4 القابلية للفهم : تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، بافتراض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المؤسسة وأنشطتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بدل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية للشركة، إذ يجب أن تكون هذه المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، وهذا لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالأحداث المعقدة مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم [2].

والشكل التالي يبين هذه الخصائص النوعية:

[1] المرجع السابق، ص11.

[2] المرجع السابق ، ص11.

الشكل رقم (1-2): التسلسل الهرمي للخصائص النوعية

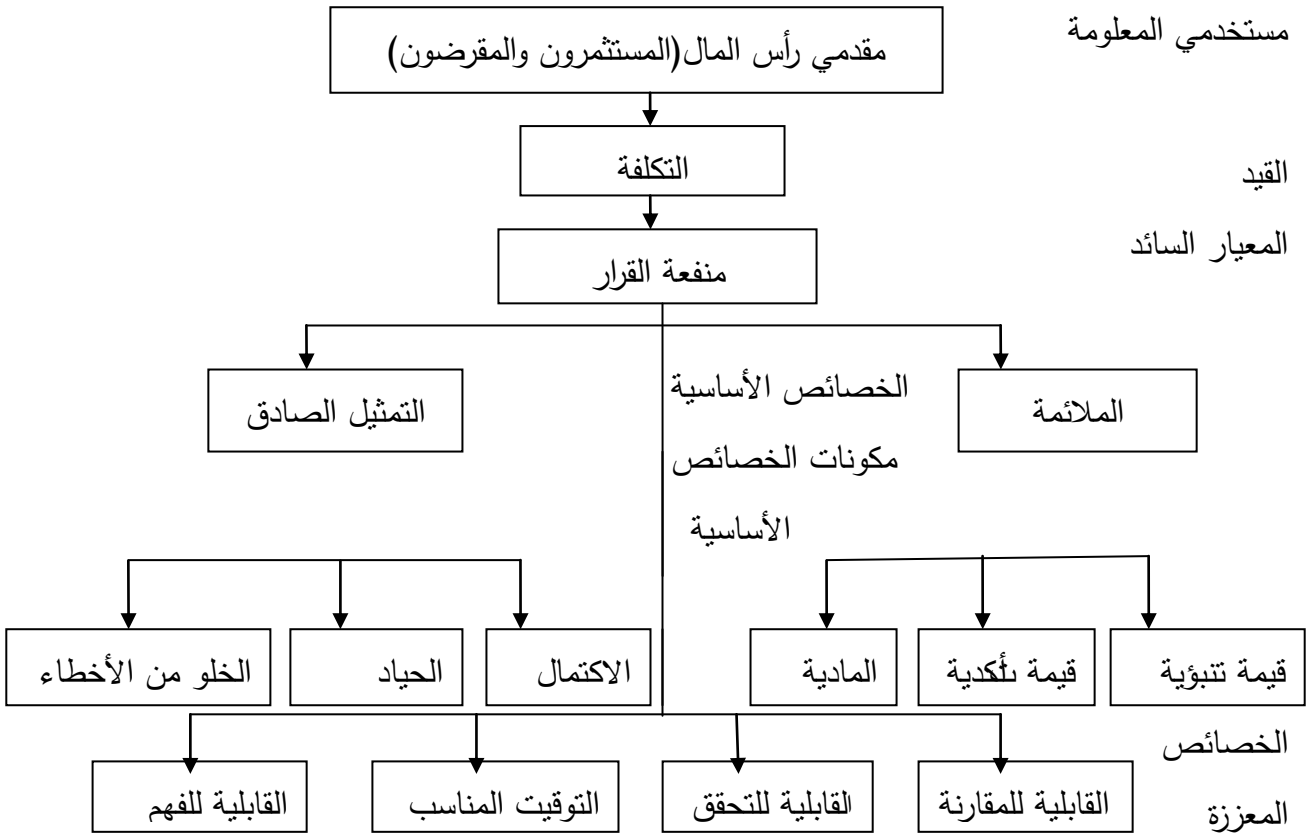

المصدر: بدرة بن تومي، **أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية(IFRS/IAS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف** ، مذكرة الماجستير، علوم تجارية، دراسات محاسبية ومالية معمقة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013، ص52.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية ومستخدميها

تعتبر القوائم المالية أداة اتصال بين المؤسسة ومختلف المتعاملين معها عن طريق المعلومات التي تحتويها, بهدف إمدادهم بالمعلومات الضرورية لتلبية احتياجاتهم واتخاذ القرارات الاقتصادية, وسنتعرف فيما يلي على الأهداف التي تسعى القوائم المالية غلى تحقيقها بالإضافة إلى مستخدمي هذه القوائم.

1- أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية أساسا إلى التزويد بمعلومات عن الوضعية المالية، الأداء المالي، التدفقات النقدية والتغيرات في رؤوس الأموال المتعلقة بمؤسسة ما لمستخدمي هذه القوائم ويمكن تلخيصها في[1] :

- تقديم معلومات ملائمة للمستفيدين لاتخاذهم قراراتهم المختلفة؛
- تقديم معلومات مرتبطة بالتدفقات النقدية لإعطاء صورة للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية المستقبلية؛

[1] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص (31- 33).

– تقديم معلومات عن موارد والتزامات المشروع فبل الموارد الأخرى لإعطاء القدرة لمستخدمي القوائم المالية على تحديد نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة، وتحديد السيولة والسير المالي لها؛

– تقديم معلومات عن أداء المؤسسة والعوائد المكتسبة لها.

2- مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الفئات التي تستخدم المعلومات والبيانات المالية الموجودة في القوائم المالية وتتمثل هذه الفئات أساسا في:

2-1 المستثمرون الحاليون والمحتملون

تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها، حيث تتعلق بالاستثمار في مؤسسة ما سواء بشراء الأسهم أو الاستمرارية والاحتفاظ بها أو بيعها، بالإضافة إلى أن المساهمون معنيون بربحية المؤسسة وقدرتها على توزيع الإرباح والنمو فيها وولوج الأسواق المالية والدولية، ولكل من المستثمرين بما فيهم المساهمين الحاليين والمتوقعين توجهاتهم التي تترجم على شكل قرارات مستندة إلى ما تقوم المؤسسات بعرضه من معلومات مالية[1] .

2-2 الموظفون

تعتبر المؤسسة بالنسبة للموظفين مصدر دخلهم فهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار واستمرارية المؤسسة ومدى تحقيقها أرباح وتدفقات نقدية تعزز ذلك، كما يحتاجون أيضا إلى معلومات تساعدهم في تقييم قدرة مؤسساتهم على توفير مكافئات ومنافع التقاعد وفرص التوظيف[2] .

2-3 الموردون

يعتبر الموردون الذين يمنحون المؤسسة ائتمانا قصير الأجل في وضع مشابه للمقرضين للأجل القصير، فليس من الضروري أن تهتم كلتا المجموعتين اهتماما كبيرا بالتدفقات النقدية للمؤسسة ومقدرتها على السداد إلا في حدود الشهور الأولى القليلة التي تستحق خلالها تلك القروض، فالمورد إضافة إلى كونه دائن لأجل قصير للمؤسسة فهو يعقد مع المؤسسة اتفاقية طويلة الأجل لتوريد جانب كبير من منتجاته لسنوات عديدة وبذلك تنصب اهتماماته في دراسة مستقبل المؤسسة ومدى قدرتها على سداد ديونه عند استحقاقها وبدرجة السير المالي التي تتمتع بها، ويعنى المورد أيضا بمعرفة مدى استقرار حجم العمليات التي

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS2007**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص42.

[2] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي AFRS**، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص40.

تزاولها المؤسسة، ويستدل على ذلك إجمالي المبيعات من المنتجات التي تستخدم توريداته في إنتاجها بالإضافة الى ربحية تلك العمليات[1] .

2-4 المقرضون

يهتم المقرضون عادة بقدرة المقترض على السداد والحصول على عائد مناسب لذلك فإن هذه الفئة ترتكز على البيانات التي تقدم لهم معلومات تمكنهم من تقدير درجة المخاطر المترتبة بقروضهم والتي تعكسها درجة السيولة النقدية للمشروع ومقدرته في المستقبل على سداد أصل الدين (القرض) والفوائد في مواعيدها المقررة، كما تمكنهم من تحديد معدل العائد الذي يتلاءم مع مستوى المخاطر المرتبطة بالقرض، وكل هذا يعتمد على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية [2].

2-5 العملاء

يعتبر العملاء المصدر الأساسي لإيرادات المؤسسة، إذ تهتم هذه الفئة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل لتلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات [3].

2-6 الجمهور

تؤثر المؤسسات على الجمهور وأفراد المجتمع بطرق متنوعة على سبيل المثال، قد تقدم مساعدات للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في إنماء المؤسسة وتنوع نشاطاتها [4].

2-7 إدارة المؤسسة

تعتبر إدارة المؤسسة من المستخدمين الداخلين للمعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية، وتهتم الإدارة في هذا الصدد بربحية المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وقدرتها على جذب رؤوس الأموال من خلال المعدلات المتوقعة على رأس المال، وذلك على أساس أن هذه المعدلات هي المحدد الرئيسي لجذب رؤوس أموال المستثمرين القائمين والمحتملين من ناحية وتقييم أداء الإدارة من ناحية أخرى بما يفي استمراريتها في أداء واجباتها داخل المؤسسة [5].

---

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص (166 -167).

[2] محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص286.

[3] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص41.

[4] خليدة قدور، مريم حنك، **مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق لـ scf** ، مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر،2016، ص55.

[5] محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص286.

2-8 الحكومة بأجهزتها المختلفة

وتعتبر المؤسسات بالنسبة للحكومة من الدعائم الرئيسية التي تستند إليها في تمويل خططها من خلال الضرائب، وتحقيق الأهداف الوطنية كالتشغيل والتقليل من نسب البطالة والفقر، لذلك فالحكومة مهتمة بربحية المؤسسة وتوسيع أعمالها، فهي تستخدم المعلومات الموجودة في القوائم المالية كأساس لمنح إعفاءات ضريبية وتحديد مقدار الضريبة على الأرباح وغيرها [1].

2 -9 السلطات القضائية

تحتاج السلطات القضائية المعلومات الموجودة في القوائم المالية للفصل

في أمور التفليس والمنازعات القضائية التي تحدث بين المؤسسة والغير أو داخل المؤسسة [2].

المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية مجموعة كاملة من الوثائق، وتتمثل القوائم المالية في المكونات الأساسية التالية:

1- الميزانية (قائمة المركز المالي)

تعرف الميزانية بأنها صورة فوتوغرافية للوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين أي أنها ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم ولكل مؤسسة ذمة مالية توضح مالها من حقوق وما عليها من التزامات، وتضم معطيات خاصة بالسنة الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية السابقة [3].

وتعتبر قائمة المركز المالي أو الميزانية من أهم القوائم المالية حيث تحقق الميزات التالية [4]:

- بيان المركز المالي للمؤسسة عند تاريخ إعداد الميزانية حيث تبين ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات؛
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع؛
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها؛
- تسمح بالتعرف على مدى استمرارية المؤسسة والقيام بعمليات التحليل المالي؛
- تبين مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.

2- جدول حسابات النتائج

توجد تسميات مختلفة لهذه القائمة فهناك من يطلق عليها اسم قائمة الدخل، قائمة الربح أو قائمة

---

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره،ص43.

[2] رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص34.

[3] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص119.

[4] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص ص113-114.

الأرباح والخسائر.

وجدول حسابات النتائج هو عبارة عن كشف بين مقدار الفرق من (ربح أو خسارة) بين الإيرادات بجميع عناصرها والنفقات بمختلف مكوناتها خلال السنة المالية، ويتضمن نتيجة أعمال المؤسسة ويستخدم في معرفة التدفقات النقدية وقياس كفاءة الأداء [1].

وتتمثل أهمية جدول حسابات النتائج في كونه يساعد على[2] :

– التعرف على نتيجة كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح مقياس لقياس الأداء؛

– معرفة ربحية السهم الواحد وذلك كأساس من الأسس الهامة التي يرتكز عليها اتخاذ القرارات الاستثمارية؛

– التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المؤسسة غير المستمرة وكذلك نشاطاتها غير العادية؛

– التعرف على نشاطات المؤسسة وتركيبة المصروفات التي قامت بإنفاقها؛

– التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها؛

–احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.

3– جدول تدفقات الخزينة

تعتبر قائمة التدفقات النقدية إحدى الركائز المهمة التي يتم الاعتماد عليها في فهم نشاطات المؤسسة،فهي عبارة عن قائمة مالية تلخص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة خلال فترة من الزمن، الهدف منها هو إعلام المستخدمين بكيفية وسبب التغيير الطارئ على نقدية المؤسسة، وتتكون مجموعات القائمة وتقارير التدفقات النقدية من ثلاث فئات رئيسية: العمليات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية[3] .

ولقد أصبح جدول تدفقات الخزينة في الوقت الحاضر إحدى القوائم المطلوب إعدادها في اغلب الدول، وتتمثل أهمية هذه القائمة في تحقيقها ما يلي [4]:

– توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للمؤسسة والقدرة في التأثير على مقادير وأوقات التدفقات النقدية حتى يمكن التكيف مع الظروف والفرص؛

[1] دريد كامل آل شيب، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص53.

[2] خالد جمال الجعارات،مرجع سبق ذكره، ص121.

[3] نضال محمود الرمحي، **المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص343.

[4] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة(عرض القوائم المالية)**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، 2004، ص ص (148– 150).

– توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة؛

– تعزز قائمة التدفقات النقدية من القدرة على المقارنة تقارير الأداء التشغيلي لمختلف المؤسسة لأنه يستبعد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث؛

– تفيد قائمة التدفقات النقدية في مقارنة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية للمستقبل بمعلومات التدفقات النقدية للسنة الجارية؛

– تعتبر قائمة التدفقات النقدية ذات قيمة في تقييم العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية وفي تقييم اثر تغيرات الأسعار أيضا.

4 – جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997م، وهي عبارة عن جدول يبين كل ما يتعلق بحقوق أصحاب المؤسسة(الملاك) المتمثلة في رأس المال والمسحوبات الشخصية الخاصة بهم وصافي الربح أو الخسارة المتحققة في قائمة الدخل فهو يوضح مقدار الزيادة أو النقص الذي طرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة [1].

وتتمثل أهمية جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة بكونه يعتبر أداة ربط بين جدول حسابات النتائج والميزانية فهو يفصح عن كل التغيرات الناجمة في حقوق الملكية والتعرف على بنود حسابات النتائج التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل الأرباح والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع [2].

3-5 الملاحق

يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات أساسية ذات معنى تسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من اجل إعداد القوائم المالية، ويقدم بطريقة منتظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة[3] .

وسيتم التطرق إلى المعلومات الواجب إظهارها في كل قائمة من هذه القوائم لاحقا.

[1] رضوان حلوة حنان وآخرون، **أسس المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص126.

[2] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص126.

[3] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة الماجستير، علوم التسيير تخصص الادارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص62.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية

إن الاختلاف في الأنظمة والممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة نتج عنه صعوبة في الحصول على تدفقات رؤوس الأموال بين هذه الدول، نظرا لصعوبة فهم القوائم المالية المعدة طبقا لمبادئ وأنظمة تختلف من تلك المطبقة في الدولة المستخدمة لهذه القوائم لذا قامت العديد من الهيئات الحكومية ببذل جهود لتقريب وجهات النظر في كيفية الابتعاد عن الممارسات المحاسبية المتباينة، من خلال محاولة التوفيق بين المعايير المحاسبية المتبعة محليا من اجل الحصول على قوائم مالية قابلة للمقارنة تتضمن معلومات تساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات رشيدة. وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور هذه المعايير المحاسبية وكيفية الإفصاح وفقا لمختلف القوائم المالية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

نظرا لتأثير العولمة والتكتلات الاقتصادية على الاقتصاديات المحلية, أصبحت المعلومات المالية المتحصل عليها من الأنظمة المالية المحاسبية غير كافية للإجابة على تساؤلات المستخدمين, مما جعل الحاجة ماسة لإيجاد توافق بين المعايير المعمول بها محليا والمعايير الدولية.

1- نشأة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بها، ولعل من أهم هذه المؤسسات مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بدر إلى وضع معايير التدقيق مند عام 1939. كما تم تشكيل هيئة او مجلس المعايير المحاسبية الدولية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1973، كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية.

أما محاولات وضع معايير محاسبة على المستوى الدولي بدأت مع بدايات القرن الماضي حيث عقدت عدة مؤتمرات دولية للمحاسبة أهمها [1]:

- المؤتمر المحاسبي الدولي الأول في سنة 1904 في سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية جمعية المحاسبين القانونين في 1917 وقد بلغ عدد المسجلين في المؤتمر 83 عضوا، وقد دار البحث في هذا المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول. وقد كان أمستردام مقر انعقاد المؤتمر الثاني الذي عقد في عام1926م. وقد حضره مندوبون من كل دول أوربا تقريبا.

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص (104-106).

– أما المؤتمر المحاسبي الثالث فقد عقد في نيويورك عام 1929م حيث قدمت فيه ثلاث أبحاث رئيسية وهي الاستهلاك و المستثمر، الاستهلاك و إعادة التقييم ،السنة التجارية أو الطبيعية.

– المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع انعقد في لندن عام1933م، وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية.

– المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عقد عام1938م في برلين، وذلك بمشاركة 320 وفدا.

– المؤتمر المحاسبي السادس عقد عام1952م في لندن، حيث سجل في المؤتمر2510 عضو.

– أما المؤتمر السابع فقد عقد في أمستردام عام 1957م، شارك فيه 104 منظمة محاسبية، وقد حدد هذا المؤتمر الفترة الفاصلة بين مؤتمر وآخر ب05 سنوات، وبقيت على هذا النحو حتى يومنا هذا.

– وفي عام1962 احتضنت نيويورك المؤتمر الثامن، حيث شاركت فيه83 منظمة وقدم فيه45 بحثا.

– أما المؤتمر التاسع فقد عقد في باريس عام1967م، تلاه المؤتمر العاشر في1972م حضره4347 مندوب من 59 دولة وفي عام 1973م تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية وكدا الاتحاد الدولي المحاسبين وبوجه عام اتجهت العديد من البلدان إلى طواعية التوظيف بين المعايير المحاسبية التي تستخدمها الشركات وبين المعايير التي أعدتها لجنة معايير المحاسبة الدولية ،وقد تم إصدار أول معيار محاسبي للجنة معايير المحاسبة الدولية في جويلية عام1975م، وتم إلغاءه عام1998م واستبداله بمعيار القوائم المالية.

– أما المؤتمر الدولي الحادي عشر فقد استضافته ألمانيا عام 1977م،تلاه المؤتمر الثاني عشر الذي عقد بالمكسيك عام1982م، والمؤتمر الثالث عشر في طوكيو عام1987م.

– أما المؤتمر الرابع عشر فقد كان موضوعه هو دور المحاسبين في اقتصاد شامل، والذي عقد عام 1992م، وشارك فيه نحو 106 هيئة محاسبية من 78 دولة.

– المؤتمر الخامس عشر عقد بباريس عام 1997م، وعقد المؤتمر السادس عشر عام 2002م في هونغ كونغ حيث تمت مناقشة حوالي 90 عنوان دارت موضوعاتها حول الشفافية وأخلاقيات المهنة واثر اقتصاد المعرفة على المحاسبة.

– أما المؤتمر السابع عشر فقد انعقد بتركيا عام 200م تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم واستقرار أسواق رأس المال في دول العالم، ودور المحاسبين في عملية تقييم المشروعات بالمؤسسات.

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين، دائنين، نقابات، اتحادات تجارية، منظمات دولية، جمعيات حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير.

2- مفهوم المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية

حظي موضوع معايير المحاسبة الدولية باهتمام كبير باعتباره محصلة لجهود العديد من الهيئات المحاسبية المهنية الدولية، وسيتم في هذا العنصر التطرق إلى تعريف معايير المحاسبة الدولية وأهميتها.

2-1 تعريف معايير المحاسبة الدولية

يعرف المعيار المحاسبي على انه:" بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج أعمال الوحدة الاقتصادية، وبموجبه يتم تحديد الوسيلة للقياس أو العرض أو كيفية التصرف أو التوصيل المناسب، وعادة ما يلقى المعيار المحاسبي قبولا عاما على المستوى المحلي والإقليمي والدولي" [1].

كما يمكن تعريف المعايير بأنها نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات، وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام والتوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير[2] .

أما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فهي قواعد يتم اعتمادها من طرف شركات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشتمل القواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام وبالأخص قياس وتقييم وعرض وإفصاح هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها وتعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية[3] .

3 - أهمية معايير المحاسبة الدولية

اكتست المعايير المحاسبية الدولية أهميتها ومصداقيتها من خلال أهدافها الرامية إلى الإجابة على احتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية التي تربطها علاقة بالمؤسسة والمهتمة بمعلوماتها, وتظهر أهمية هذه المعايير في التوفيق بين متطلبات المستثمرين الدوليين وحاجيات المؤسسات من الأسواق المالية الدولية، ذلك تجاوبا لنمو التجارة العالمية والانفتاح الاقتصادي الذي افرز توجه المؤسسات إلى خارج حدودها الوطنية بحثا عن التسعير في بورصات متطورة والاستفادة من رؤوس الأموال [4].

---

[1] محمد براق، عمر قمان، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** الملتقى الوطني حول واقع وآفات النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ماي2013، ص103.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان مرجع سبق ذكره، ص103.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص371.

[4] آلاء مصطفى الأسعد، **المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة**، مجلة كلية بغداد، العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص264.

فوجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية حيث أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق وعدم وجود هذه المعايير سوف يؤدي إلى انتشار فوضى محاسبية، بحيث أن الاختلافات سوف تكون كبيرة بين المحاسبين في معالجة نفس الممارسات المحاسبية وهو ما قد يساء استغلاله من قبل المساهمين في الغش والتلاعب مما يقلل من موضوعية وعدالة المخرجات المحاسبية، ويمكن الإشارة هنا إلى الأزمات المالية والمشاكل التي حدثت بعد تفاقم أزمة الكساد بدول النظام الرأسمالي بين عام 1929م-1933م، مما أدى بالمؤسسات التي تقف على هاوية الإفلاس إلى نشر بيانات مضللة تظهر المؤسسات بوضع مالي أفضل من الوضع الحقيقي لها، وكان هذا التضليل من خلال إقرار وانتهاج سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع, وللحد من التلاعب والإضرار الناتجة عنه ظهرت الحاجة إلى وضع هذه المعايير والمبادئ المحاسبية لإلزام الإدارة في مختلف المؤسسات بتقييدها لما لها من أهمية بالغة على المستوى الدولي والمحلي[1].

نلاحظ أن الحاجة إلى المعايير المحاسبية تأتي من [2]:

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة، فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول إلى نتائج سليمة، ودقيقة وتعكس المركز الصحيح للأحداث المالية؛
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، وعليه فغياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج قياس سليمة وبالتالي سوف تكون عملية الإيصال لتلك النتائج تعكس الواقع غير السليم؛
- تحديد الطريقة المناسبة للقياس والإفصاح؛
- اتخاذ القرار المناسب.

المطلب الثاني: التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية والتحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

إن المعايير المحاسبية الدولية تتميز بالمرونة وقابلية التعديل والتغير استنادا إلى التغير في الظروف الاقتصادية، فوضع المعايير وتحديثها عبارة عن عملية مستمرة تستجيب للمستجدات على ساحة الأعمال في البيئة الدولية وتواكب التغيرات على الساحة الاقتصادية باعتبار المحاسبية جزء لا يتجزأ منها، وقد يحدث التغير في المعايير المحاسبية الدولية بسبب ظهور معايير محاسبية محلية كالمعايير البريطانية والمعايير

[1] المرجع السابق، ص264.

[2] فارس جميل الصوفي، **المعايير المحاسبية الدولية و الأداء المالي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ،عمان، 2012، ص70.

الأمريكية تعالج بعض الأمور المستجدة، كما حصل الأمر بالانخفاض في قيمة الأصول باستبدال الإطفاء بالانخفاض استنادا إلى أسلوب إعادة التقييم حيث كان السبق في طرح هذين الموضوعين للمعايير المحاسبية الأمريكية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي FASB تبعها في ذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بطرح هذين الموضوعين، أضف إلى ما تقدم تعدد وتطور مطالب أصحاب العلاقة بتعديل بعض الإجراءات والممارسات المحاسبية، وكذلك زيادة دور المنظرين في المحاسبة في جعل الجهود الحديثة في النظرية المحاسبية هي أساس تعديل كثير من المعايير المحاسبية الدولية، وأخيرا تظل مشكلة الارتقاء بمستوى الإفصاح في التقارير المالية وزيادة، الموثوقية والدقة في المعلومات المالية من أهم المحركات لتغيير وتطوير المعايير المحاسبية الدولية.

1- التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية

ويأخذ التطور المستمر في المعايير المحاسبية الدولية أشكالا عديدة يمكن إدراجها فيما يلي[1] :

1-1 تعديل المعايير

حيث يتم التعديل لبعض أو معظم الفقرات في معيار معين، حيث تم تعديل معظم المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من 2005/1/1، وكذلك ظهرت تعديلات أخرى بعد ذلك ويكون التعديل أيضا بأشكال مختلفة منها:

1-1-1 إلغاء بعض البدائل المحاسبية : حيث يعتبر تعدد البدائل من الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة، حيث يؤدي ذلك إلى اختلاف في الأرقام والنتائج المحاسبية، ولعل المنظرين وواضعي المعايير في مهنة المحاسبة يسعون إلى تقليل هذه البدائل لتوحيد طرق المعالجة من ناحية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى، وأمثلة هذا النوع من التعديلات:

- تعديل المعيار IAS2 المتعلق بالمخزون بإلغاء أسلوب الوارد أخيرا صادر أولا من أساليب تقييم المخزون؛
- تعديل المعيار IAS22 قبل استبداله بالمعيار IFRS3 والمتعلقين باندماج الأعمال بإلغاء طريقة المصالح المشتركة من طرق المحاسبة عن اندماج الأعمال.

1-1-2 تعديل التعريفات : حيث تعتبر التعريفات في المعايير المحاسبية الدولية من أهم ما تبنى عليه المعايير ومن أمثلة ذلك تعديل تعريف القيمة العادلة بين فترة وأخرى في أكثر من معيار محاسبي.

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص ص (33-36).

1-1-3 إلغاء بعض الممارسات المحاسبية : كما حصل في التعديل الأخير للمعيار IAS36 من إلغاء الممارسات الواجب إتباعها لإجراء فحص من أسفل لأعلى من أعلي لأسفل في تحديد الانخفاض في قيمة الشهرة.

1_2 دمج التفسيرات في المعايير

إن لجنة تفسيرات المعايير المحاسبية الدوليةSIC والتي تم تعديل تسميتها إلى لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدوليةIFRIC تختص بوضع تفسيرات لتوضيح كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وقد تم التطرق في التفسيرات إلى ما يجب دمجه في المعيار، وأمثلة ذلك:

- التفسير SIC18 حيث تم دمجه في المعيار IAS1؛
- التفسير رقمSIC1 حيث تم دمجه في المعيارIAS2 ؛
- التفسيرات SIC6,SIC14,SIC33 تم دمجها في المعيار IAS16.

وهناك تغييرات أخرى تم دمجها في المعايير المحاسبية الدولية.

1-3 دمج بعض المعايير ببعضها البعض

وذلك من خلال وجود عامل مشترك بين هذه المعايير ومن أمثلة ذلك:

- دمج المعيارIAS3 في المعيارين IAS27,IAS28؛
- دمج المعيار IAS4 في المعيار IAS1؛
- دمج المعيار IAS9 في المعيار IAS38.

1-4 سحب بعض المعايير

وذلك لعدم الاتفاق على صيغة موحدة عالميا على تطبيقها كما حصل في المعيار IAS15 المتعلق بالمعلومات التي تعكس أثار تغيرات الأسعار.

1-5 إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة

وذلك كما حصل مع المعيار IAS32 المتعلق باندماج الأعمال حيث حل محله المعيار IFRS3 بذات المسمى.

2- التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

ويمكن ترجمة التغير الاصطلاحي الذي ادخله مجلس معايير المحاسبة الدولية 2002 من معايير المحاسبة الدولية IAS إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS بتغيير منظر في السلوكيات حيث أن مرجعية معايير التقارير المالية الدولية IFRS مبنية على فكرة أن المحاسبة لا تقتصر على كونها نظاما

لجمع وتخزين ومعالجة المعلومة بما يسمح بتسوية النزاعات المحتملة بين أصحاب المصالح كما هو في معايير المحاسبة الدولية IAS ، بل إنها نظام للتقرير المالي المستثمر المحترف، حيث يتم إنتاج المعلومة من قبل المسيرين وتفسيرها من قبل المحللين الماليين ثم استلامها من قبل المستثمرين الذين يتفاعلون بسلوكها أما بالشراء أو البيع للأسهم[1] .

المطلب الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي عن محتوى القوائم المالية في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

لقد اهتمت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعمليات القياس والإفصاح في عناصر القوائم المالية وكيفية عرضها من خلال المحتوى الذي تتضمنه هذه القوائم، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي عدلت فيما بعد تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار العديد من المعايير المختلفة بالإفصاح في القوائم المالية، وفي هذا المطلب سيتم الإشارة إلى قياس عناصر القوائم المالية والإفصاح عن محتواها.

1- طرق قياس عناصر القوائم المالية

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيتم الاعتراف بها في القوائم المالية , والتي تظهر في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل, ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية نذكر منها [2]:

1_1 التكلفة التاريخية

هذه الطريقة يعتمد عليها النموذج المحاسبي في تقييم عناصر الأصول والخصوم، إذ بمقتضاها يتم تقييم كافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها ومصادر تمويلها، وجمع المصروفات والإيرادات التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية، مما يجعل المعلومة المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية في فترات مختلفة غير ملائمة بإجراء المقارنات الزمانية والمكانية.

1-2 التكلفة الجارية

تعتمد هذه الطريقة على التكلفة البديلة كقاعدة رئيسية للقياس، وتتمثل التكلفة البديلة لأصل معين في التكلفة الجارية للحصول على أصل مماثل للأصل محل الاهتلاك، وهذا بهدف الحصول على طاقة إنتاج أو خدمات مماثلة، وتستخدم الأرقام القياسية الخاصة عادة كوسيلة لتحديدها.

[1] Charlotte Disle et christine Noel**, La Revolution Des Normes IFRS une convergence De La comptabilite vrrs la finance**, La Revue Des Gestion,N224-225, 2007, P19 .

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص (101، 102.)

1-3 القيمة المحققة(القيمة العادلة)

تحمل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتحمل الالتزامات بقيم السداد، أي المبلغ غير المخصوم من النقدية أو ما يعادلها والتي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل، ويطلق عليها حاليا بالقيمة العادلة.

1-4 القيمة الحالية

تحمل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل في مسيرة النشاط العادي، وتحمل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجية المستقبلية التي من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات في النشاط العادي الخاص بالمؤسسة.

2-الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي رقم (01): عرض القوائم المالية(IAS1)

لقد تطرق هذا المعيار إلى عرض القوائم المالية، حيث تم اعتماده من مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1997م، وأصبح ساري العمل به في 1998م، إذ حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم(01) المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، ومعيار المحاسبة الدولي رقم(05) المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، وكذلك المعيار الدولي رقم(03) المتعلق بعرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، وتتمثل القوائم المالية وفق هذا المعيار في الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق.

2-1 هدف المعيار

إن الغرض الرئيسي من المعيار هو عرض القوائم المالية ذات الغرض العام, وذلك لضمان قابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسة في السنوات السابقة وأيضا القوائم المالية للمؤسسات الأخرى، كما يحدد هذا المعيار الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية والإيضاحات والتفسيرات المتعلقة بها والحد الأدنى من متطلبات كل قائمة من المعلومات الضرورية واللازمة لترشيد قرارات أصحاب المصالح، إذ يحدد المتطلبات الكلية لعرض القوائم المالية, والإرشادات الخاصة بهيكلها وطرق إعدادها ومزاياها والأسس التي على أساسها يتم تصنيف البنود في هذه القوائم, وكذلك بيان السياسات المحاسبية التي يجب إتباعها في إعداد القوائم المالية[1].

[1] فارس عميل الصوفي،مرجع سبق ذكره، ص79.

2-2 نطاق المعيار

يتعامل هذا المعيار مع عرض كافة القوائم المالية ذات الغرض العام، المعدة طبقا للقواعد وقوانين المعايير المحاسبية الدولية، ويقصد بالقواعد المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي ينتظر منها أن تلبي احتياجات المستخدمين الذين ليس بإمكانهم مطالبة المؤسسة بإعداد تقارير تكون مصممة لتوفير احتياجاتهم المحددة من المعلومات وعليه [1]:

- ينطبق هذا المعيار على جميع أنواع المؤسسات التي تقوم بإعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك البنوك ومؤسسات التأمين والمؤسسات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الإضافية للإفصاح الخاصة بالبنوك وهذه المؤسسات المنصوص عليها في معايير محاسبة أخرى؛
- كما ينطبق هذا المعيار على المؤسسات التي تستهدف تحقيق الربح، أما المؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح فيمكنها تطبيقه مع تغيير بعض المسميات في بنود البيانات المالية؛
- لا ينطبق هذا المعيار على هيكل ومحتوى القوائم المالية المرحلية والمختصرة المعدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولية رقم34 التقارير المالية المرحلية بل ينطبق على كل المؤسسات(فردية أو جماعية)، بما في ذلك التي تعرض قوائم مالية موحدة أو تلك التي تعرض قوائم مالية منفصلة.

2-3 الأسس الواجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية

عند إعداد القوائم المالية يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

2-3-1 العرض العادل والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية : ويتم تحقيق هذا العرض عن طريق تطبيق المعايير الدولية، ويتطلب المعيار الدولي الأول، أن تلتزم المؤسسات بإعداد قوائمها المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFR مع تأييد ذلك الالتزام من قبل المدقق في رأيه عن القوائم المالية، ويتم السماح بالخروج عن تلك المعايير فقط إذا كان تطبيق احد المعايير المحاسبية سوف يترتب عليه قوائم مالية مضللة وفي هذه الحالة يتطلب من المؤسسات ما يلي [2]:

- عدم تطبيق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية؛
- الإفصاح المفصل عن طبيعة وأسباب عدم تطبيق المعايير والآثار الناجمة عن ذلك؛
- بيان المعالجة المحاسبية التي تم تطبيقها والتي تمثل خروجا عن معايير التقارير المالية الدولية.

[1] وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، **المعايير المحاسبية** الدولية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصرن 2013، ص67.

[2] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص ص (98-101).

2-3-2 فرضية الاستمرارية: تعتمد المؤسسات في إعداد قوائمها المالية على فرضية الاستمرارية، وعليه يجب عليها تقييم مدى قدرتها على الاستمرار إلى أجل غير محدود، والإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار من خلال الملاحظات، وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المؤسسة غير قادرة على الاستمرار وإذا تبين على الإدارة أنها غير قادرة على الاستمرار وجب عليها في هذه الحالة إدراج مجموعة من الافصاحات تتعلق بالظروف التي أدت إلى عدم قدرتها على الاستمرار وهذا وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (01).

2-3-3 المحاسبة المستندة على أساس الاستحقاق: من متطلبات المعيار IAS01 أن تقوم المؤسسة بإعداد قوائمها المالية على أساس الاستحقاق والذي يعترف بالمصروفات والخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم، وكذلك بالإيرادات والمكاسب التي تتعلق بالفترة المالية سواء، تم قبضها أم لا، ويتعلق أساس الاستحقاق بالاعتراف ببنود الميزانية، قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وبخصوص قائمة التدفقات النقدية فلا تعد على أساس الاستحقاق كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية.

2-3-4 الاتساق أو الثبات: يعني الاتساق الثبات في استخدام الأسس والمبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، ويكون الاتساق في القوائم المالية مرتبط بالعرض والتصنيف لبنود القوائم المالية من فترة لأخرى كشكل الميزانية وأسلوب إعدادها وكذلك شكل إعداد قائمة الدخل، ويمكن التغيير في استخدام طريقة العرض والتصنيف إذا كان هذا التغير:

- مبررا بتغيير الظروف؛
- متطلبا جديدا لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS؛
- يؤدي إلى معلومات أكثر دقة و موثوقية.

فإذا تم التغيير في أسلوب وطريقة العرض والتصنيف فيجب إعادة عرض المعلومات المقارنة على هذه الأسس الجديدة.

2-3-5 الأهمية النسبية ومستوى التجميع: تعني الأهمية النسبية اعتبار بند معين هام نسبة إلى بنود أخرى، ويترتب على ذلك اختلاف في المعاملة المحاسبية وطريقة العرض، مثل اعتبار بعض تكاليف الأصول منخفضة القيمة مصاريف ايرادية استنادا إلى أهميتها نسبة إلى إجمالي الأصول، أما ما يتعلق بالأهمية النسبية للعرض فذلك يعني أن يتم عرض كل فئة تتمتع بالأهمية النسبية للبنود المماثلة بشكل منفرد في القوائم المالية, ويمكن تجميع البنود غير المتماثلة فقط عندما تكون منفردة ولا تتمتع بالأهمية النسبية.

2-3-6 المقاصة: وتعني المقاصة إظهار بنود على أساس القيمة الصافية الناتجة عن طرحها من بعضها البعض كإظهار صافي الإيرادات بعد طرحها من المصروفات، وهذا يؤدي إلى الغموض وعدم الوضوح والبعد عن الشفافية، وينص المعيار IAS01 على عدم إجراء مقاصة بين بنود الأصول والالتزامات أو بين بنود الدخل والمصروفات إلا إذا كان ذلك مطلوب أو جائزا بموجب معيار من معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

2-3-7 المعلومات المقارنة: تتعلق المعلومات المقارنة بالتزويد بمعلومات عن فترة أخرى وذلك تطبيقا لخاصية قابلية المقارنة، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمبدأ الثبات والاتساق.

ويجب أن تتم المقارنة بين المعلومات الموجودة في القوائم المالية في ضوء اتساق وثبات أسلوب العرض والتصنيف، بحيث إذا تغيرت القيم المقارنة أو أعيد تصنيفها فيتطلب إدراج افصاحات عما يلي:

- طبيعة عمليات إعادة التصنيف؛
- قيمة كل بند أو فئة معينة من البنود التي تمت إعادة تصنيفها؛
- أسباب إعادة التصنيف.

وهناك اعتبارات أخرى يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية من بينها [1]:

- يجب تحديد القوائم المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات المالية الأخرى؛
- يجب أن يتم تحديد كل مكون من مكونات القوائم المالية بوضوح؛

يتم إظهار الأتي بشكل واضح:

- ✓ اسم المؤسسة محل التقرير؛
- ✓ ما إذا كانت القوائم المالية للمؤسسة بعينها أو خاصة بمجموعة من المؤسسات؛
- ✓ تاريخ التقرير أو الفترة التي تغطيها مجموعة القوائم المالية أو الإيضاحات؛
- ✓ عملية التقرير أو العرض؛
- ✓ مستوى الدقة المستخدم في عرض الأرقام في القوائم المالية.

[1] أمين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات**، مرجع سبق ذكره، ص500.

2-4 محتوى القوائم المالية وفق IAS01

لقد أشار معيار المحاسبة الدولي رقم(01) إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فأوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو القوائم المالية المتمثلة في:

- الميزانية؛
- بيان الدخل (جدول حسابات النتائج)؛
- بيان التغيرات في حقوق الملكية؛
- بيان التدفق النقدي؛
- الملاحظات والسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات.

ويتطلب الإفصاح في هذه القوائم المالية توفير حد أدنى من المعلومات تبين بشكل موثوق وملائم، نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة، وسوف نقدم فيما يلي أهم قواعد الإفصاح التي تبين محتوى القوائم المالية:

2-4-1 الميزانية: كما ذكرنا سابقا تعتبر الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية فهي تضم كل ما للمؤسسة من أصول(موجودات) وها عليها من التزامات(مطلوبات)، وقد تم تعريف الأصول على أنها موارد ينتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المؤسسة، كنتيجة لأحداث سابقة أو نتيجة لأحداث أو ظروف أخرى وتنقسم إلى قسمين هما الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة، كما عرفت الخصوم بأنها التزامات (مطلوبات) حالية تمثل حقوق للغير على المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة، تتطلب التضحية ببعض أصولها مستقبلا للتخلص من هذه الالتزامات وتنقسم إلى ثلاث أقسام هي الخصوم المتداولة، الخصوم غير المتداولة، وحقوق الملكية [1].

و تنص القواعد الخاصة بالإفصاح في الميزانية وفق IAS01 على ما يلي [2]:

2-4-1-1 التمييز بين العناصر المتداولة وغير المتداولة : بمعنى يتم عرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والخصوم المتداولة وغير المتداولة بشكل منفصل في صلب الميزانية ويصنف الأصل على انه متداول في الحالات التالية:

- عندما يتوقع أن يتحقق نقدا أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة؛

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص116.

[2] محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص ص (368، 369).

- عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة؛
- عندما يتوقع أن يتحقق خلال(12) شهرا من تاريخ الميزانية؛
- عندما يكون نقدا أو أصلا معادلا للنقد.

وتصنف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة، وتشمل الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة، والأصول التشغيلية والمالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل.

كما يتم تصنيف الخصوم على أنها متداولة في الحالات التالية:

- عندما يتوقع تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة؛
- عندما يكون ناشئا عن أغراض المتاجرة؛
- عندما يستحق التسديد خلال 12 شهرا من تاريخ إعداد الميزانية.

وتصنف جميع الخصوم الأخرى على أنها خصوم غير متداولة.

2-4-1-2 المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية: يجب أن تحتوي الميزانية في مضمونها كحد أدنى على البنود الآتية:

الممتلكات والمصانع والمعدات، الاستثمارات العقارية، الأصول غير الملموسة، الأصول المالية، المخزون، الذمم التجارية المدينة، والذمم التجارية المدينة الأخرى، النقد ومعادلات النقد، الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى، المخصصات، الالتزامات المالية، الالتزامات والأصول الضريبية الحالية، حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية، رأس المال الصادر والاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية، الأصول البيولوجية.

2-4-2 قائمة الدخل: تهتم قائمة الدخل بإظهار نتيجة عمل المؤسسة من ربح أو خسارة، فهي لا تقل أهمية عن قائمة المركز المالي (الميزانية)، فهي تكشف عن إيرادات المؤسسة خلال فترة معينة، والمصروفات التي أنفقت من اجل الحصول على هذه الإيرادات.

تعرف الإيرادات بأنها التدفقات الداخلة إلى المؤسسة تنتج من خلال زيادة أصولها أو تخفيض التزاماتها التي تنتج خلال فترة زمنية معينة، أما المصروفات فهي التدفقات الخارجة من المؤسسة، تنتج من خلال انخفاض أصولها وزيادة التزاماتها التي تحدث خلال فترة معينة [1].

2-4-2-1 المعلومات التي يجب عرضها فيصلب بيان الدخل كحد ادنى: حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم(01) يجب أن تحتوي قائمة الدخل على ما يلي كحد أدنى [1]:

[1] رضوان حلوة حنان، **النظرية المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص45.

- الإيرادات؛
- نتيجة الأنشطة التشغيلية؛
- تكلفة التمويل؛
- نصيب المؤسسة من أي أرباح أو خسائر في مؤسسات زميلة، أو أي مشاريع مشتركة حسب طريقة حقوق الملكية؛
- مصاريف الضريبة؛
- الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حقوق الأقلية(حصة الأقلية)؛
- صافي ربح أو خسارة الفترة؛
- توزيع الأرباح.

2-4-2-2 المعلومات التي يجب عرضها في صلب بيان الدخل أو في الإيضاحات:

- عرض بنود الدخل أو المصاريف الناشئة عن عمليات غير اعتيادية في صلب بيان الدخل أو في الإيضاحات؛
- عندما تكون بنود الدخل والمصروف مادية يتم الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل؛

ومن أمثلة هذه البنود:

- ✓ انخفاض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق، أو قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات إلى القيمة القابلة للاسترداد؛
- ✓ عمليات التخلص من الممتلكات والمصانع والمعدات؛
- ✓ عمليات التخلص من الاستثمارات؛
- ✓ إعادة الهيكلة والقيود العاكسة لمخصصات تكاليف إعادة الهيكلة؛
- ✓ العمليات المتوقعة؛
- ✓ تسوية القضايا والمنازعات.

2-4-3 جدول التغيرات في حقوق الملكية: يشتمل بيان التغيرات في حقوق الملكية حسب IAS01 على ما يلي:

- الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة؛

[1] وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، مرجع سبق ذكره، ص79.

– كل بند من بنود الدخل أو المصروف كما هو مطلوب من المعايير الأخرى التي يتم الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود؛

– إجمالي المبلغ الموزع على حقوق المالكين والشركاء والحصص النقدية؛

– كما يجب أن يعرض في صلب البيان التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية، ورصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة في إعداد الميزانية والتغيرات خلال الفترة.

2-4-4 جدول التدفقات النقدية: يخضع بيان التدفقات النقدية في إعداده إلى شروط وقواعد الإفصاح التي تضمنها المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 والذي سيتم تناوله لاحقا.

2-4-5 الإيضاحات(الملاحق): تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزء منها، إذ تتضمن ملاحظات وتوضيحات لما تضمنته القوائم المالية وتعتبر هذه التوضيحات ضرورية لفهم القوائم المالية من طرف المستخدمين لاتخاذ قرارات سليمة وعقلانية، ويمكن عرض هذه الملاحظات في الأتي[1] :

– **التفسيرات بين الأقواس:** مثل قرض السندات أو وحدة القياس للقوائم المالية.

– **الملاحظات الهامشية:** مثل بيان نوعية الاستثمارات قصيرة الأجل بأنها معدة للمتاجرة أو المتاحة للبيع.

– **الجداول الإضافية :** مثل جدول الممتلكات، المنشات والمعدات والذي يبين تكاليفها التاريخية ونسب اهتلاكها وقيمتها الدفترية، وكذلك جدول يوضح تحليل للمصروفات العمومية والإدارية.

– **الحسابات ذات الطبيعة المتعارضة:** مثل الحسابات المدينة.

– **حسابات التقييم:** مثل حساب الأصل غير المتداول و اهتلاكه كحساب مقابل.

– **السياسات المحاسبية:** حيث يتم عرض كافة الأسس والسياسات والقواعد التي أعدت على أساسها القوائم المالية، وتعتبر السياسات المحاسبية هامة لفهم القوائم المالية وقراءة الأرقام التي تحتويها مثل طريقة الاهتلاك المتبعة من طرف المؤسسة، أسلوب تقدير المحزونات، طريقة تقدير الاستثمارات.

– **الأحداث اللاحقة للميزانية :** حيث تطرق المعيار IAS10 إلى هذه الأحداث، وهي التي تظهر بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ التصريح بصدور القوائم المالية، قد تكون هذه الأحداث معدلة بحيث يجب تعديل القوائم المالية بها، وقد تكون غير معدلة وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عنها من خلال الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية مثل خسائر ومكاسب الدعاوي والخسائر نتيجة الكوارث الطبيعية.

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص ص (145،146).

- **الإفصاح عن الاجتهادات الشخصية** : وهي الأمور التي يتم بها تفعيل الرأي الشخصي غير المتحيز، وذلك للتأكد من توفر الموضوعية المتعلقة بالتقديرات التي تقوم بها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية التي لها اثر هام على القيم المعترف بها في القوائم المالية.

- قيمة التوزيعات المقترحة أو المصرح عنها قبل التصريح بإصدار القوائم المالية، ولكن لم يتم الاعتراف بها كتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة، وقيمة التوزيعات لكل سهم، وأمور التقدير الأخرى المتعلقة بالتدفقات النقدية ونسب الإهتلاك وكذلك تقدير خسائر الانخفاض في قيم الأصول وتقدير فائض إعادة تقييم الأصول.

- قيمة التوزيعات المتراكمة للأسهم الممتازة التي يتم الاعتراف بها.

3-المعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية (IAS07)

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الأول (عرض القوائم المالية) تلتزم المؤسسات بإعداد قائمة تدفق نقدي كجزء لا يتجزأ من القوائم المالية، وقد اهتمت لجنت المعايير الدولية اهتماما بالغا بهذه القائمة نظرا لأهميتها،لهذا تم تأسيس معيار محاسبي IAS07 يلزم المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يشابهها وتقييم هذه التدفقات خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، ويقصد بالنقدية الأموال الموجودة في الخزينة والصندوق المتاحة في اليد، بالإضافة إلى الودائع الجارية(تحت الطلب) في البنوك أو المؤسسات المالية، أما ما يشابه النقدية فهي استثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة تتصف بقابليتها للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية بالإضافة لتاريخ استحقاق قصير الأجل (03 أشهر أو أقل).

وقد حل هذا المعيار محل المعيار الدولي السابع(قائمة التغيرات في المركز المالي) الذي اصدر في1977م.

3-1 هدف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية والنقدية المعادلة، وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية .لأن القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تتطلب تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات [1].

[1] مأمون حمدان، **محاضرة في معايير المحاسبة الدولية**، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونين السورية، سوريا، 2009، ص19.

3-2 نطاق المعيار

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لها عدة فوائد في حالة استخدام هذه القوائم مع القوائم المالية الأخرى، فإنه يمكن الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي وقدرتها في التأثير على المقادير وتوقيت الحصول على التدفقات النقدية، وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية غالبا كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها. كما أنها تعتبر مفيدة في مراجعة وتقييم دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية، وتفيد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية في مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل تقديرات ومقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف المؤسسات [1].

إن قائمة التدفقات النقدية يجب استعمالها مع العناصر الأخرى للقوائم المالية، كقائمة حساب النتيجة والميزانية.

3-3 الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقIAS07

نص المعيار المحاسبي السابع على عدة اعتبارات يجب الأخذ بها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية وهي[2]:

- يجب تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية حسب واقعها، ويفصح عنها بشكل منفرد؛
- بالنسبة لسعر الصرف المستخدم في ترجمة العمليات التي تحدث بالعملة الأجنبية والتدفقات النقدية المتعلقة بالمؤسسات التابعة يجب أن يكون السعر السائد في تاريخ نشوء عملية التدفق النقدي؛
- يجب ترجمة التدفقات النقدية المتعلقة بالمؤسسة التابعة الأجنبية بأسعار الصرف السائد عن نشوء عملية التدفق النقدي؛
- في حالة اقتناء(شراء) مؤسسات تابعة ووحدات الأعمال الأخرى والتخلص منها يجب عرض التدفقات النقدية الإجمالية في قائمة تدفقات نقدية منفصلة وتصنيفها كنشاطات استثمارية مع إفصاحات إضافية أخرى، تتعلق بإجمالي قيمة الشراء أو البيع، وكذلك إجمالي التدفقات النقدية المستلمة أو المدفوعة بعد استبعاد النقدية والنقدية المعادلة التي تعتبر جزء من عملية الاقتناء أو التخلص؛

---

[1] سفير محمد، **الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة المدية، 2009، ص67.

[2] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره ص ص (140- 142).

– يجب الإبلاغ عن التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية مجملة وفق الفئة الغالبة للنقدية المستلمة أو الفئة الغالبة للنقدية المدفوعة ما عدا الحالات التالية التي يمكن التقرير عنها بالصافي:

- ✓ النقدية المستلمة والمدفوعة بالنيابة عن العملاء؛
- ✓ النقدية المستلمة والمدفوعة للبنود التي تتميز بمعدل عال للدورات، وقيم كبيرة وتواريخ استحقاق قصيرة الأجل؛
- ✓ النقدية المستلمة المدفوعة المتعلقة بالودائع ذات تاريخ الاستحقاق الثابت؛
- ✓ النقدية المستلمة مقدما والقروض الممنوحة للعملاء والمدفوعات المرتبطة بها؛

– يجب استثناء العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخداما للنقدية من قائمة التدفقات النقدية ولكن يجب الإفصاح عنها بشكل منفرد في مكان آخر في القوائم المالية؛

– يجب الإفصاح عن مكونات النقدية والنقدية المعادلة، ويتم إرفاقها مع الميزانية؛

– بالنسبة للنقدية والنقدية المعادلة الموجودة في المؤسسة والتي لا تكون قابلة للاستخدام يجب الإفصاح عنها مع تعليق المؤسسة على ذلك؛

– لا تعتبر تجزئة الأسهم وتوزيعات الأسهم كأرباح من النشاطات النقدية؛

– يمكن تصنيف الفوائد والتوزيعات المستلمة والمدفوعة كتدفقات نقدية تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، ويجب مراعاة الاتساق في تصنيفها؛

– يجب الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناتجة عن ضرائب الدخل، كما يتعين تصنيف تلك التدفقات كتدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، ماعدا في الحالات التي ترتبط بشكل خاص بالأنشطة التمويلية الاستثمارية؛

– يتم الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق ببعض النشاطات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية نظرا لأهميتها في فهم المركز النقدي للمؤسسة، ويمكن تعزيز الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية من خلال الاستناد إلى معايير عالمية أخرى تتمتع بجودة عالية من اجل حماية مصالح المستثمرين في أي دولة وعليه فان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تلعب دورا هاما على المستوى الدولي حيث وضعت معايير أخرى متعلقة بالإفصاح بالإضافة إلىIAS01 و IAS07 نذكر منها:

الجدول رقم(1-2): بعض المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالإفصاح.

رقم المعيار	عنوان المعيار
IAS02	المخزون
IAS08	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
IAS10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية
IAS17	عقود الإيجار
IAS18	الإيراد
IAS19	منافع الموظفين
IAS20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
IAS24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
IAS33	ربحية السهم
IAS38	الأصول غير الملموسة
IFRS07	الأدوات المالية، الإفصاحات
IFRS08	القطاعات التشغيلية
IFRS10	القوائم المالية الموحدة
IFRS12	الإفصاح عن المصالح في المنشات الأخرى
IFRS13	قياس القيمة العادلة

المصدر: محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 2014.

خلاصة

من خلال هذا الفصل نستخلص أن القوائم المالية هي الناتج النهائي لعملية المحاسبة فهي تتضمن معلومات هامة يعتمد عليها متخذي القرارات.

وتطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى تحسين مستوى الشفافية للمعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية، وبموجب هذه المعايير تلتزم المؤسسة بتقديم قوائم مالية تقدم أساسا احتياجات المستثمرين، وفي هذا السياق تجد المؤسسة في هذه المعايير وسيلة لتحقيق أهدافها من الإفصاح، بحيث تأخذ بعين الاعتبار التقيد بمتطلبات الإفصاح التي يستدعيها تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ذات أهمية بالغة لما لها من فوائد تخدم مصالح المستخدمين ومصالح المؤسسة كالحفاظ على صورة المؤسسة وشفافيتها.

الفصل الثالث

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول:الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني : محتوى القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تمهيد

نظرا للتغيرات التي شهدها العالم والنمو الكبير في التجارة الدولية واختلاف الأنظمة المحاسبية التي يقوم على أساسها إعداد القوائم المالية ومنحها لمستخدميها(سواء داخليين أو جانب) أدى إلى صعوبة المقارنة بين هذه القوائم المالية من طرف هؤلاء المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور معايير محاسبية دولية تهدف إلى توحيد الأسس والمبادئ والإجراءات المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية، حيث سعت العديد من دول العالم جراء ذلك تغيير أنظمتها المحاسبية لتتوافق مع هذه المعايير.

وبما أن الجزائر واحدة من الدول التي تهدف إلى مواكبة التطورات التي تحدث في العالم سعت إلى القضاء على النقائص التي كان يحتويها المخطط المحاسبي الوطني وتطوير النصوص المحاسبية، حيث شرعت وزارة المالية في إصلاحه، وقد انبثق عنه القانون المتضمن للنظام المحاسبي المالي المبني على المعايير المحاسبية الدولية.

وفي هذا الصدد سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

- الإطار العام للنظام المحاسبي المالي؛
- القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

في منتصف السبعينات من القرن الماضي، وفي إطار تغيير القوانين والتشريعات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، ومن اجل إيجاد مرجعية محاسبية تتماشى من النمط الاقتصادي الاشتراكي أنذاك من جهة أخرى تم إصدار تشريع خاص بالعمل المحاسبي وهو الامر 35/75، وكان ذلك بمثابة تغيير جدري في هذا المجال، لكن بعد مرور أكثر من30 سنة من العمل به ونظرا لتغيير النهج الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق وبفضل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بعشرية التسعينات، أصبح هذا القانون لا يساير التطورات الاقتصادية الجديدة، وتم استبداله بتشريع جديد متضمن في القانون 11/07، والخاص بالنظام المحاسبي المالي، والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من أول جانفي2010.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

نظرا لعدم استجابة المخطط الوطني المحاسبي لمتطلبات الشفافية والمصداقية للمعلومة المحاسبية المتوفرة، الأمر الذي أدى بالسلطات العمومية إلى التفكير في إصلاح هذا المخطط وإعادة بناء نظام محاسبي جديد، سمي بالنظام المحاسبي المالي والذي يتوافق إلى حد بعيد مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

1- مفهوم النظام المحاسبي المالي

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات.

1-1تعريف النظام المحاسبي المالي من الناحية القانونية

النظام المحاسبي المالي هو "مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية المحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقها وفقا لأحكام القانون، ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها [1].

1-2 تعريف النظام المحاسبي المالي من الناحية الاقتصادية

جاء مصطلح النظام المحاسبي مرادف لمصطلح المحاسبة المالية والذي عرف حسب القانون 07-11 كالتالي:"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها,

[1] كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر**، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009، ص290.

وتقييمها, وتسجيلها, وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان(أي المؤسسة) و نجاعته، ووضعية خزينة في نهاية السنة المالية"[1].

2- مجال التطبيق

يقصد بمجال التطبيق تحديد الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري والتي حددها القانون07-11 كالتالي:[2]

2-1 الكيانات الملزمة بالتطبيق

نصت الفترة الأولى من المادة 02 من القانون 07-11 على انه تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، كما حددت المادة 04 من نفس القانون الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وفق النظام المالي وهي:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية؛
- إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
-كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

2-2 الكيانات الغير ملزمة بالتطبيق

نصت الفقرة الثانية من المادة 02 من القرار المؤرخ في 26 جويلية2008 يستثني من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، ويمكن للكيانات الصغيرة التي يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها حسب نوعية نشاطها خلال سنتين ماليتين متتاليتين الحدود[3]:

- **النشاط التجاري:** - رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملاين دينار؛
  - عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجزاء.
- **النشاط الإنتاجي والحرفي:** - رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملاين دينار؛
  - عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجزاء.

---

[1] المادة 03,القانون11/07,**المتضمن النظام المحاسبي,الجريدة الرسمية,الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد74، الصادر في 25 نوفمبر2007، ص3.

[2] المادة 04,**القانون 11/07**.

[3] القرار المؤرخ في26 جويلية2008، **المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة**، الجريدة الرسمية،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد19،الصادر في25مارس 2009، ص91.

- **النشاط الخدمي والنشاطات الأخرى:** - رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملاين دينار؛
- عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجزاء.

3- أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي

اعتمدت الجزائر النظام المحاسبي المالي لتحقيق عدة أهداف لم تكن متاحة من خلال المخطط المحاسبي الوطني، ويتميز هذا النظام المستوحى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعدة مميزات والتي سنتطرق إليها بالإضافة إلى الأهداف فيما يلي:

3-1 أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى عدة أهداف نذكر منها[1] :

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارة العالمية للمؤسسة؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة؛
- التمكن من القابلية للمقارنة للمؤسسة عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- نشر معلومات كافية وصحيحة، وموثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.

3-2 مميزات النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بجملة من المميزات ولعل من أبرزها ما يلي[2] :

- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية المالية مع الممارسة العالمية، ضمن المرجعية IAS/IFRS، لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومة مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة؛

[1] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص (292،293).

[2] زين عبد المالك, **القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** مذكرة ماجستير, تخصص محاسبة, جامعة أمحمد بوقرة, بومرداس, الجزائر,2015, ص08.

– يحتوي النظام المحاسبي المالي على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل وطرق القياس وإعداد القوائم المالية وهذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإدارية و اللاإدارية؛

– يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية واضحة ومتوافقة قابلة للمقارنة واتخاذ القرارات لأنه يحتوي على:

- ✓ إطار تصوري مفاهيمي وهو مستمد من الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS؛
- ✓ نماذج للقوائم المالية: الميزانية، حسابات النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير رؤوس الأموال والملاحق.

4- مبادئ النظام المالي المحاسبي

تبنى النظام المحاسبي المالي الجزائري مجموعة من المبادئ الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية لضمان ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدميه.

4-1 المبادئ المتعلقة بالملاحظات

وتتمثل فيما يلي:

4-1-1 مبدأ القيد المزدوج : إن الكتابات المحاسبية تحرر وفقا لمبدأ القيد المزدوج، أين يمس كل تسجيل محاسبي على الأقل حسابين احدهما مدين والأخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساوي للمبلغ الدائن[1].

4-1-2 مبدأ الوحدة المحاسبية: تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول الكيان وخصومه وأعبائه ومنتجاته وأصول وخصوم وأعباء ومنتجات المشاركين في رؤوس أمواله الخاصة أو مساهميه ويجب أن لا تأخذ الكشوف المالية في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيها[2].

4-1-3 مبدأ الاستمرارية: تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في المستقبل إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات من الممكن أن تتسبب في التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب، فإذا لم يتم إعداد الكشوف على هذا الأساس،فإن الشكوك حول استمرارية الاستغلال تكون مبنية ومبررة مع ضرورة تحديد الأساس المستند إليه في ضبط وإعداد الكشوف المالية في الملاحق [3].

---

[1] المادة 16, **القانون 07-11.**

[2] المادة 09 ,المرسوم التنفيذي رقم08-156, **يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم11/07**، الجريدة الرسمية،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, العدد27، الصادرة في 28 ماي 2008، المادة09، ص12.

[3] المادة07،**المرسوم التنفيدي رقم08-156.**

4-1-4 مبدأ الفترة المحاسبية: نصت المواد 12، 13، 17 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 على مجموعة من النقاط تكرس في مجملها العمل بمبدأ الفترة المحاسبية أو مبدأ استقلالية الدورات وهي:

- تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها وعن السنة التي تليها، ومن اجل تحديدها يتعين أن تنسب لها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط؛

- يربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كان له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعيته قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية؛

- يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة للميزانية الختامية للسنة المالية السابقة كما حددت المادة 30 من القانون 07-11 السنة المالية أو المحاسبية باثني عشر(12) شهرا تغطي السنة المدينة، غير انه يمكن السماح لكيان معين قفل السنة المالية في تاريخ أخر غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطه بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدينة وفي الحالات الاستثنائية التي تكون فيها مدة السنة المالية لا اقل أو أكثر من اثني عشر شهرا، لاسيما في حالة إنشاء أو وفق الكيان أو في حالة تغيير تاريخ الإقفال، يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

4-2 المبادئ المتعلقة بالقياس

تتمثل المبادئ المتعلقة بالقياس فيما يلي :

4-2-1 مبدأ ثبات وحدة النقود: حسب النظام المحاسبي المالي على كل كيان باحترام مبدأ الوحدة النقدية ويشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، كما انه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية، فلا يدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا، غير أنه يمكن ذكر المعلومات الغير قابلة للتحديد الكمي والتقويم النقدي والتي يمكن أن يكون لها اثر مالي في ملحق الكشوف المالية[1] .

4-2-2 مبدأ التكلفة التاريخية: يتم إدراج الأصول والخصوم والنواتج والأعباء في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار وتطور القدرة الشرائية، غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية[2].

[1] المادة 10, **المرسوم التنفيذي رقم 08-156**.

[2] المادة 16, **المرسوم التنفيذي رقم 08-156**.

4-2-3 مبدأ الحيطة والحذر: اخذ النظام المحاسبي الجزائري بمبدأ الحيطة والحذر في التسجيل المحاسبي، حيث يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي تحويل شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون لممتلكات الكيان أو نتائجه، كما ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء، ويجب أن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها[1] .

4-2-4 مبدأ عدم المقاصة : بحيث لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من النواتج، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والنواتج بالتتابع أو على أساس صافي [2].

4-3 المبادئ المتعلقة بالاتصال

تتمثل المبادئ المتعلقة بالاتصال فيما يلي:

4-3-1 مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة(مبدأ الأهمية النسبية): بمقتضى هذا المبدأ تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه الكيان، فيجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للأهمية النسبية للمعلومات عند تسجيلها للأحداث والمعاملات التي يقوم بها الكيان، وبمقتضى هذا المبدأ يمكن أن لا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية [3].

4-3-2 مبدأ الصدق (الصورة الصادقة): حسب النظام المحاسبي يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية ونجاعة الكيان، ففي الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القواعد المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية[4] .

4-3-3 مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: تغير الطرق المحاسبية يعني التعديل في المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات المحاسبية التي يطبقها الكيان، ونص النظام المحاسبي على ضرورة الالتزام بمبدأ ثبات الطرق المحاسبية إذ لا يبرر أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية إلا بالبحث عن

[1] المادة 14،**المرسوم التنفيدي رقم156/08.**

[2] المادة 15،**القانون رقم 11/07** .

[3] المادة 11, **المرسوم التنفيذي رقم 08-156.**

[4] المادة 19،**المرسوم التنفيدي رقم 08-156.**

معلومة أفضل، وتغير في التنظيم، فانسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة يقتضي تطبيق نفس الطرق والقواعد المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات [1].

كما أكد ذلك القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بقوله لا يعم دالة تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم الكشوف المالية للكيان المعني[2] .

4-3-4 مبدأ تغلب الواقع المالي على الظاهر القانوني: كرست المادة 18 من المرسوم التنفيذي 07-156 بقولها تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني .

إن تطبيق هذه المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي حتما سيجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية ذات جودة ومفيدة للمستخدمين وذلك من خلال احتواءها على الخصائص النوعية للمعلومات والتي لم ينص عليها النظام المحاسبي المالي صراحة.

فحسب مبدأ الإفصاح من المعلومة الجيدة(الأهمية النسبية) سيجعل المعلومة ملائمة وتؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقدير الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

كما أن تطبيق القواعد والمبادئ المحاسبية يهدف إلى إعطاء صورة صادقة بحيث تكون خالية من الأخطاء، ويكون بمقدورها تقديم معلومات مناسبة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأداءها المالي وهذا يجعل المعلومات ذات مصداقية، كما أن مبدأ ثبات الطرق المحاسبية يجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للمقارنة في ظل انسجام المعلومات المحاسبية وتطبيق نفس القواعد المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

المطلب الثاني: هيكل النظام المحاسبي المالي

يتم تقديم في هذا المطلب كل من مكونات الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي ومكونات النظام المحاسبي المالي.

[1] المادة 15،**المرسوم التنفيذي رقم 08-156.**

[2] الفقرة(3.138), **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد19،الصادرة في 25 مارس 2009، ص21.

1- مكونات الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي

يتضمن الإطار التشريعي المتضمن النظام المحاسبي المالي ما يلي:

- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007، يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يتضمن في صلبه المحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه(43 مادة)؛

- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1429هـ الموافق ل 26 ماي سنة 2008، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد تطبيق أحكام القانون رقم 07-11(44مادة)؛

- القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ الموافق ل 26 جويلية2008، الذي يهدف إلى تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية، ومدونة الحسابات وسيرها؛

- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430هـ الموافق ل 07 افريل سنة 2009، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكيفيات مسك المحاسبة المالية عن طرق أنظمة الإعلام الآلي؛

-التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 والتي تتضمن الطرق الواجب إتباعها والإجراءات الواجب، اتخاذها من اجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، وقد أكدت هذه التعليمة على بدا تطبيق هذا النظام ابتداء من 1 جانفي 2010.

2- مكونات النظام المحاسبي المالي

يرتكز النظام المحاسبي المالي على الأركان التالية:

2-1 التعريف ومجال التطبيق

لقد تم التطرق إلى كل من التعريف ومجال التطبيق سابقا.

2-2 الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها,واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل[1]، ويعرف الإطار التصوري[2] :

- المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية؛

[1] المادة 07، **القانون رقم 07-11**.

[2] المادة 02,**المرسوم التنفيذي رقم 08-156**.

– الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية وكما يشكل مرجحا لوضع معايير جديدة، ويسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

2-3 تنظيم المحاسبة

اوجب النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الخاضعة لهذا النظام الالتزام بعدة قواعد ومراعاتها عند مسك محاسبتها، ونذكر منها [1]:

– يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية في معالجة وعرض وتبليغ المعلومة المالية، كما يجب على المؤسسة تحديد الإجراءات اللازمة لوضع نظام محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء؛

– تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية، وتحول العمليات التي بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية؛

– لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من الإيرادات، إلا إذا تمت هذه المقاصة أسس قانونية أو تعاقدية؛

– يخضع كل تسجيل محاسبي إلى مبدأ القيد المزدوج مع احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، ويجب أن يستند كل تسجيل محاسبي إلى وثائق ثبوتية مؤرخة لضمان مصداقية العملية؛

– حدد النظام المحاسبي المالي الدفاتر التي تمسكها المؤسسة بدفتر يومي، دفتر كبير ودفتر جرد،حيث يجب أن تكون هذه الدفاتر مرقمة ومؤشر عليها من طرف رئيس المحكمة مقر المؤسسة؛

– تمسك المؤسسات الصغيرة محاسبة مبسطة تتضمن الإيرادات والأعباء اليومية، ويجب أن تحتفظ بها لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ إقفال الدفاتر المحاسبية؛

– نص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

2-4 الكشوف المالية

تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق القانون رقم 07-11 الكشوف المالية سنويا على الأقل, تكون في شكل مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تقدم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء خزينة المؤسسة في نهاية الدورة، وتتمثل هذه الكشوف فيما يلي [2]:

– الميزانية؛

[1] المادة(10-24)، **القانون 07-11**.

[2] المادة 32,**المرسوم التنفيذي رقم 08-156**.

- جدول حسابات النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- الملحق.

وحسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تظهر القوائم المالية المعلومات التالية بدقة[1] :

- اسم المؤسسة، الاسم التجاري، رقم التسجيل للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية؛
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)؛
- تاريخ الإقفال؛
- العملة التي تقدم بها.

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان كتحديد:

- عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه؛
- الأنشطة الرئيسية وطبيعة العمليات المنجزة؛
- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلتحق به الكيان عند الاقتضاء؛
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

2-5 الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة

تعتبر هذه النقطة من المحاور الجديدة حيث انه بالنسبة للحسابات المجمعة ظهرت الحاجة إلى تأطيرها عند إنشاء صناديق المساهمة في بداية التسعينات، وهذا يهدف إلى الاستجابة للوضعيات الاقتصادية الجديدة المرغوب فيها والمتمثلة في الشراكة مع الشركات الأجنبية، أما بالنسبة للحسابات المدمجة أو المركبة فهي شيء جديد في المحاسبة وذلك أن كل كيان يكون مقره أو نشاطه الرئيسي موجودا في الإقليم الوطني ويشرف على كيان أو عدة كيانات أخرى، يعد وينشر سنويا الكشوف المالية المدمجة للمجموع المكون لكل هذه الكيانات ويخضع إعداد هذه الحسابات ونشرها إلى القواعد المنصوص عليها في مجال الحسابات المدمجة، كما يهدف دمج الحسابات إلى عرض الوضعية المالية ونتيجة مجموع الكيانات على أنها كيان واحد[2].

[1] الفقرة(3.210), **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**.

[2] المادة (31-35)، **القانون07-11**.

2-6 تغيير التقديرات والطرق المحاسبية

يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية، حيث يرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة, أو على معلومات جديدة والتي تسمح بتقديم معلومة أكثر موثوقية، ولتغيير الطرق المحاسبية يجب تغيير المبادئ والفروض التي يطبقها الكيان, بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية، وهذا التغيير لا يتم إلا إذا كان الهدف منه تحسين عرض الكشوف المالية لكيان معين [1].

والشكل الموالي يوضح مكونات النظام المحاسبي المالي:

الشكل رقم(01-03): مكونات النظام المحاسبي المالي

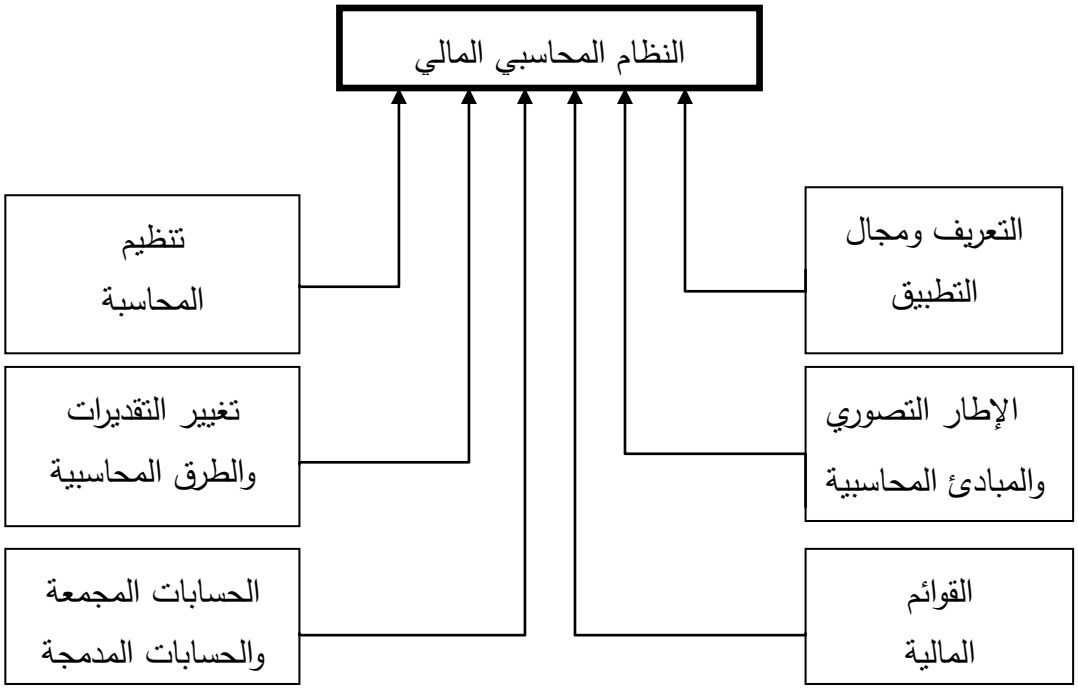

المصدر: ابتسام ساعد، **مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي لطبيعة المشروعات الصغيرة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 5و6 ماي2013، ص04.

المطلب الثالث: قواعد إدراج وقياس عناصر القوائم المالية في الحسابات

قبل التطرق إلى قواعد الإدراج والقياس سوف نستعرض العناصر المكونة للقوائم المالية:

1 -عناصر القوائم المالية

وتتمثل في:

[1] المادة (37-39)، **القانون07-11**.

1 1 الأصول والخصوم

والتي تظهرها الميزانية وتصنف على أساس خاص، حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية [1].

وسيتم دراستها كالأتي[2] :

تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية.

تحتوي الأصول غير الجارية على ما يلي:

– الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل الأصول العينية الثابتة والمعنوية؛

– الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لا يتم تحقيقها خلال الإثني عشر شهرا إبتداءا من تاريخ الإقفال؛

وتحتوي الأصول الجارية في:

– الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية؛

– الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال الإثني عشر شهرا؛

– السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

وتتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.

تتمثل الخصوم غير الجارية في الخصوم ذات الأجل الطويل والتي تنتج عنها فوائد حتى وان كان تسديدها سيتم خلال الشهور الإثني عشر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان:

– استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر شهرا؛

– الكيان ينوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل كانت هذه النية مؤكدة باتفاق إعادة تمويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات.

وتصنف لخصوم خصوصا جارية عندما:

---

[1] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص10.

[2] المادة(20-24), **المرسوم التنفيذي رقم08 – 156** .

– يتوقع أن يتم تسويقها خلال دورة الاستغلال العادية؛

– أو يجب تسديدها خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.

في حين تتمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة في فائض الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية.

2-1 منتوجات وأعباء السنة المالية

والتي يظهرها جدول حسابات النتائج الذي يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة) بالفرق بين هذين العنصرين وعليه[1] :

تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم كما تمثل المنتجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة.

بالمقابل تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة.

ويتمثل الفارق بين هذه الأعباء والمنتوجات في النتيجة الصافية للسنة المالية.

2 -قواعد عامة لإدراج وقياس عناصر القوائم المالية

تدرج عناصر القوائم المالية في الحسابات وفقا لقواعد عامة وقواعد خاصة تتمثل فيما يلي:

2-1 قواعد عامة لإدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات

يدرج عناصر الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات عندما[2] :

– يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان وللعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صحيحة؛

إن المعاملات التي تخص الأصول أو الخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والمنتوجات والأعباء كما هي محددة في النظام المحاسبي المالي يجب أن تقيد في المحاسبة، ولا يمكن تبرير عدم إدراجها في الحسابات أو تصحيحه بمعلومة سردية أو عددية من طبيعة أخرى.

[1] المادة(25-28)، **المرسوم التنفيذي رقم08-156**.

[2] الفقرات(6.111-1.11), **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**.

– يجب أن تكون منتجات الأنشطة العادية الناتجة من بيع سلع مدرجة في الحسابات عند توفر الشروط التالية:

– أن يكون الكيان قد حول للمشتري المخاطرة والمنافع الهامة اللازمة لملكية السلع؛

– أن يكون من الممكن تقييم مبلغ منتجات الأنشطة العادية بصورة صادقة؛

– أن لا يبقى للكيان دخل في التسيير ولا المراقبة الفعلي للسلع المتنازل عنها؛

– أن يكون من الممكن تقييم التكاليف التي تحملها الكيان أو سيتحملها المتعلقة بالمعاملة بشكل صادق.

– يتم تقييم المنتجات الناتجة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم أو المطلوب استلامه في تاريخ إبرام المعاملة؛

– يترتب عن الأعباء المبنية بوضوح من حيث موضوعها والمحتملة بفعل أحداث طرأت أو جار حدوثها من قبيل الاحتمال تكوين احتياطات؛

– في حالة افتراض حدث له علاقة سببية مباشرة ومرجحة مع وضعية مدونة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية، فإنه يتعين ربط الأعباء والمنتوجات المتعلقة بالحدث لسنة المالية المقفلة؛

– يدرج أي عيني في حساب النتائج بمجرد توقف النفقة عن إنتاج أي منفعة اقتصادية مستقبلية، أو كانت هذه المنافع الاقتصادية المستقبلية لا تتوفر على شروط إدراجها في الميزانية كأصل.

2-2 قواعد عامة لقياس عناصر القوائم المالية

ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على التكاليف التاريخية لها، حيث تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع، والتخفيضات التجارية وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الأتي[1]:

– بالنسبة إلى السلع المكتسبة بمقابل، من كلفة الشراء؛

– بالنسبة إلى السلع المستلمة كمساهمة عينة، من قيمة الإسهام؛

– بالنسبة إلى السلع المكتسبة مجانا، من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها؛

– بالنسبة إلى السلع المكتسبة عن طريق التبديل، تسجل بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة؛

– بالنسبة إلى السلع أو الخدمات التي ينتجها الكيان، من تكاليف الإنتاج.

وفي بعض الحالات يتم تقييم بعض العناصر انطلاقا من:

–القيمة الحقيقية (التكلفة الراهنة)؛

[1] الفقرة(1.112,2.112), **القرار المؤرخ في 26جويلية، 2008.**

– قيمة الانجاز ؛

– القيمة النفعية (القيمة المحينة).

3- قواعد خاصة للإدراج في الحسابات

القواعد الخاصة للإدراج هي قواعد مكملة للقواعد العامة السابقة[1]:

3-1 التثبيتات العينية والمعنوية

تدرج في الحسابات وفق القواعد الخاصة التالية:

3-1-1 التثبيت العيني : هو أصل عيني يحوزه الكيان من اجل الإنتاج، وتقديم الخدمات والإيجار، والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستعرض مدة استعماله إلى ما بعد السنة المالية.

3-1-2 التثبيت المعنوي : هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار أنشطة العادية، والمقصود منه مثلا المحلات التجارية المكتسبة والعلامات والبرامج المعلوماتية.

– ويدرج التثبيت العيني أو المعنوي في الحساب كأصل:

– إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى كيان؛

– إذا كانت تكلفة الأصل من الممكن تقيمها بصورة صادقة.

– تدرج التثبيتات في الحسابات تكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، وتدرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء والمصاريف ووضعها في أماكنها، والرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى ولا تدرج المصاريف العامة الإدارية ومصاريف الانطلاق في النشاط بالتالي تدرج ضمن هذه التكاليف؛

– تدرج في الحسابات النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيتات العينية أو المعنوية المدرجة في الحسابات في شكل تثبيت كعبء من أعباء السنة المالية المستحقة خلالها إذا كانت تمكن من استرجاع مستوى نجاعة الأصل.

3-2 أصول مالية غير جارية(تثبيتات مالية) سندات وحسابات مالية

تدرج الأصول المالية غير الجارية كما يلي [2]:

– تكون الأصول المالية المملوكة لأي كيان من الكيانات، من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها وللدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو عند تغيير لوجهتها في إحدى الفئات الأربعة الآتية:

✓ سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة؛

[1] الفقرات(5.12-1.121)، **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**.

[2] الفقرات(3.122-1.122)، **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**.

- ✓ السندات المثبتة لنشاط المحفظة المالية؛
- ✓ السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو التوظيفات المحتفظ بها حتى حلول اجل استحقاقها؛

-القروض والحسابات الدائنة التي إصدارها الكيان والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير,

– تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة ومصاريف البنك ولكن لا تتدرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب؛

– تسجل في الكشوف المالية الفردية المشركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها، وتسجل في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات؛

– تدرج في الحسابات القيم الفائضة أو الناقصة التي تبرز عند القيام بالتنازل عن تثبيتات مالية في تاريخ التنازل لمنتوجات أو أعباء عملياتية.

3-3 المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ

تمثل المخزونات أصولا يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري وهي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات، وتدرج اي خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لانجاز هذا المخزون[1] .

3-4 الإعانات

وتدرج في الحسابات وفق ما يلي[2] :

– تدرج الإعانات في الحسابات كمنتوجات في حساب النتائج في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي تلحق والتي يفترض فيها تعويضات الإعانات المرتبطة بالأصول القابلة للاهتلاك تدرج في الحسابات كمنتوجات حسب تناسب الاهتلاك المحتسب، وفي الميزانية تشكل الإعانات المرتبطة بأصول منتوجات مؤجلة؛

[1] الفقرات (1,123، 5.123)،**القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**.

[2] الفقرات(1.124- 6.124) ،**القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**.

– تدرج في الحسابات الإعلانات الموجهة لتغطية أعباء أو خسائر سبق حصولها أو التي هي عبارة عن دعم مالي عاجل للكيان دون إلحاق بتكاليف مستقبلية تدرج كمنتوجات في التاريخ الذي اكتسابها فيه؛

– لا تدرج في الحسابات الإعانات العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب النتائج أو في شكل أصل إلا إذا توفر ضمان معقول:

– بأن الكيان يمتثل للشروط الملحقة بالإعانات؛

– وبأن الإعانات سيتم استلامها.

– في الحالة الاستثنائية التي يدفع فيها الكيان إلى تسديد إعانة فان هذا التسديد يدرج في الحسابات باعتباره تغير التقدير حسابي؛

– يدرج الفائض في الحسابات كعبء من الأعباء.

3-5 مؤونات المخاطر والأعباء

مؤونات الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، وتدرج في الحسابات في الحالات التالية[1]

– عندما يكون للكيان التزام راهن(قانوني أو ضمني) ناتج عن حادث مضى؛

– عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد امرأ ضروريا لإطفاء هذا الالتزام؛

– عندما يمكن القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه؛

– لا تكون الخسائر العملياتية المستقبلية محلا لمؤونات الأعباء؛

– يكون المبلغ المدرج في الحسابات على سبيل مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية هو أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى تلاشي الإلزام المضي؛

– لا يستعمل أي مؤونة الأعباء إلا في النفقات التي من اجلها تم إدراجه أصلا في الحسابات.

3-6 القروض والخصوم المالية الأخرى

تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إلا إذا أدمجت في كلفة أصل[2].

3-7 تقييم الأعباء والمنتوجات المالية

تؤخذ الأعباء والمنتوجات المالية في الحسبان تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها، والفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تتناسب الكلفة التقديرية

[1] الفقرات(1.125- 4.125)،**القرار المؤرخ في 26جويلية2008**.

[2] الفقرة (2.126)،**القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**.

للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري وكمنتجات مالية في حسابات البائع[1] .

[1] الفقرة (1.127)، **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**.

المبحث الثاني: محتوى القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي المالي، وقد حدد هذا الأخير مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتوجب على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، والتي تعد نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التلخيص والتبسيط والهيكلة، إذ توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

المطلب الأول: الميزانية

تعتبر قائمة القائمة الرئيسية المعبرة عن المركز المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك لما تحتويها من معلومات وبيانات تفصيلية عن محتوياتها.

وحسب النظام المحاسبي المالي، تحدد الميزانية بصفة منفصلة عن عناصر الأصول والخصوم التي بدورها يتم الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية سواء بالنسبة للأصول أو الخصوم ويجب أن تكون الميزانية الختامية للمؤسسة مطابقة للميزانية الافتتاحية للسنة القادمة [1].

1 -الأصول

هي منافع اقتصادية متوقعة في المستقبل، حصلت عليها المؤسسة أو تخضع لسيطرتها نتيجة لعملياتها ماضية [2]. وتنقسم الأصول حسب النظام المحاسبي المالي إلى:

1 1- الأصول غير الجارية

هي الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة ومستمرة، وتتمثل في الأصول التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل او غير الموجهة لذلك، على أن يتم تحقيقها خلال الإثني عشر شهرا إبتداءا من تاريخ الإقفال[3] . وتتمثل هده الأصول في:

1-1-1 التثبيتات غير المادية: ويقصد بها التثبيتات المعنوية (غير الملموسة)، أي الأصول القابلة للتحديد يكون غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل من قبل المؤسسة في إطار أنشطتها العادية وتشمل مثلا: المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، برامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى، الإعفاءات،

---

[1] الفقرة (1.220), **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**.

[2] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص26.

[3] المادة 21,**المرسوم التنفيدي رقم 08-156**.

مصاريف تنمية حقل منجمي موجع موجه للاستغلال التجاري، فارق الاقتناء...الخ، بالإضافة إلى تثبيتات غير مادية أخرى [1].

1-1-2 التثبيتات المادية: وتشمل كل من الأراضي، تهيئة الأراضي، المباني، التركيبات، المعدات والأدوات الصناعية بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى، وتظهر في الميزانية بتكلفة اقتناءها مطروح منها الإهتلاكات (باستثناء الأراضي) وذلك للحصول على القيمة الصافية (الدفترية) للأصل وتتأثر هذه الأخيرة بطريقة الإهتلاك المتبعة من طرف المؤسسة، حيث يستخدم في هذا المجال طرق مختلفة كالقسط الثابت، طريقة القسط المتزايد، طريقة القسط المتناقص ووحدات الإنتاج [2].

1-1-3 التثبيتات المالية: هي أصول تنتج من خلال استثمار النقدية الزائدة من طرف المؤسسة في شكل أوراق مالية طويلة الأجل تتعدى مدة بقاء هذه الأوراق في المحفظة الإثني عشر شهرا وتتمثل في شكل أسهم وسندات بالإضافة إلى تثبيتات (أصول) مالية أخرى [3].

1-1-4 الضرائب المؤجلة: وهي عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح قابلة للتحصيل خلال السنوات المالية المستقبلية [4].

كما يندرج ضمن الأصول غير الجارية ما يلي:

- التثبيتات الجاري انجازها؛
- التثبيتات الممنوح امتيازها.

1-2 الأصول الجارية

هي الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية, التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة ويتم حيازتها لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة, والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال الإثني عشر شهرا، وتكون في شكل سيولات أو شبه سيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود[5] .

وتتمثل العناصر التي تدخل ضمن الأصول الجارية في [6]:

---

[1] الفقرة (2.121),**القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص45.

[3] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض)**، مرجع سبق ذكره، ص56.

[4] الفقرة (2.134), **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**.

[5] المادة 21، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156**.

[6] دريد كامل أل شيب، مرجع سبق ذكره، ص ص(50،51).

1-2-1 المخزونات: هي عبارة عن المواد الأولية والبضائع المشتراة أو المنتجة بقصد استخدامها بشكل مباشر لتصنيع السلعة، بالإضافة إلى البضاعة التي لم تكتمل في شكلها النهائي حتى تاريخ إعداد القوائم المالية والبضاعة التامة الصنع والجاهزة في تاريخ إعداد القوائم المالية.

1-2-2 الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة: وهي الذمم المدينة المتمثلة في أرصدة المدينون وأوراق القبض التي تستحق بفترة اقل من سنة، والمدينون عبارة عن أرصدة البيع بالأجل كالزبائن...الخ.

أما أوراق القبض فهي عبارة عن تعهد بالدفع في وقت معين وقد تكون قابلة للخصم, وتصبح في هذه الحالة شبه نقد نظرا لارتفاع درجة سيولتها، وتتميز هذه الحسابات بارتفاع مخاطر عدم الدفع مما يحتم تكوين احتياطي ديون مشكوك فيها (مؤونات) وعليه فهي تظهر في الميزانية بقيمتها الإجمالية مع طرح المؤونات المخصصة لها إن وجدت للحصول على القيمة الصافية.

1-2-3 المصروفات المدفوعة مسبقا (الأعباء المثبتة مسبقا): يتم في بعض الأحيان دفع قيمة البضاعة أو الخدمة المتوقع استنفادها خلال السنة مسبقا قبل الحصول عليها، ومثل هذه المصاريف تصنف ضمن الأصول الجارية.

1-2-4 **خزينة الأصول الايجابية (النقد):** وهي أكثر الأصول سيولة، تكون جاهزة لتلبية متطلبات عمليات التشغيل الجارية، وتشتمل جميع الأرصدة النقدية للمؤسسة سواء كان الرصيد في الخزينة أو في البنوك.

1-2-5 الأصول المالية الجارية (الاستثمارات قصيرة الأجل): هي المبالغ المستثمرة في الأوراق المالية التي تتميز بقابليتها للبيع الفوري كالأسهم التي يتم تداولها في السوق المالي وكذلك السندات قصيرة الأجل، وخاصة سندات الحكومة التي يسهل تحويلها إلى نقد عند الحاجة هذا بالإضافة إلى بنود أخرى يتم تصنيفها كأصول جارية مثل الضرائب وما شابهها وأصول دارية أخرى.

2 -الخصوم

وتتضمن العناصر التالية[1]:

2-1 الخصوم غير الجارية

هي الالتزامات التي تستحق على المؤسسة للغير لأكثر من دورة محاسبية (طويلة الأجل) وتتمثل في:

- القروض والديون المالية الطويلة الأجل؛
- الضرائب المؤجلة (خصوم) أي الضريبة عن الأرباح القابلة للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية)؛
- خصوم أخرى غير جارية؛

[1] عدنان تايه النعيمي وآخرون, **الإدارة المالية**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، 2011, ص74.

– المؤونات والخصوم المماثلة.

2-2 الخصوم الجارية

هي عبارة عن التزامات مستحقة على المؤسسة للغير واجبة السداد خلال فترة زمنية قصيرة وغالبا تكون خلال الفترة التشغيلية الواحدة أي خلال السنة المالية للمؤسسة وتشتمل هذه الخصوم: الموردون والبنوك وأوراق الدفع والقروض القصيرة الأجل، الضرائب المستحقة الدفع والمصاريف الأخرى المستحقة، الإيرادات المثبتة مسبقا بالإضافة إلى الخزينة السالبة (النقدية وما يعادلها).

2-3 الأموال الخاصة (حقوق الملكية)

وهي عبارة عن حقوق أصحاب المؤسسة حسب نسبة مساهمة كل مالك في موجودات المؤسسة وهي تمثل حسب معادلة الميزانية الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم وتتضمن كل من:

– رأس المال؛

– الاحتياطات؛

– فارق إعادة التقييم؛

– مرحل من جديد؛

– النتيجة الصافية (نتيجة الدورة).

وتتشكل قائمة الميزانية من جانبين يتضمن العناصر السابقة الذكر (أصول وخصوم) كما هو موضح في الملحق رقم (01).

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى المعلومات الواجب الإفصاح عنها في كل من قائمة حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية.

1- جدول حسابات النتائج

وفقا للنظام المحاسبي المالي تتضمن قائمة جدول حسابات النتائج بيان ملخص الأعباء والمنتوجات المنجزة من قبل الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل او تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)[1].

وتتمثل المعلومات الواجب توفرها في قائمة حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي بغض النظر على النموذج المتبع (حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة) في ما يلي [2]:

[1] الفقرة(1.230), **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**.

[2] الفقرة(2.230),**القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**.

– تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الأمر الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية المتمثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال؛

– منتجات الأنشطة العادية؛

– المنتجات المالية والأعباء المالية؛

– أعباء المستخدمين؛

– الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

– المخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛

– المخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛

– نتيجة الأنشطة العادية؛

– العناصر العادية (منتجات وأعباء)؛

– النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛

– النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ويأخذ شكل حسابات النتائج وفقا للنظام المحاسبي المالي نموذجين (حسب الطبيعة وحسب الوظيفة) وللمؤسسات الحرية في تطبيق النموذج المناسب لها، ويمكن عرض هذين الشكلين كما هو موضح في الملحقين رقم 2–3 .

2– جدول سيولة الخزينة[1]

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها الثلاث والمتمثلة في:

– التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية: وهي الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل؛

– التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار: وهي عمليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل؛

– التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل: وهي التدفقات المتأتية من أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

ويتم تقديم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية بالطريقتين التاليتين:

[1] الفقرات (2.240–5.240), **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.**

الطريقة المباشرة: وتتمثل في:

– تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية قصد إبراز تدفق نقدي صافي، ويمكن تقديم التدفقات المالية الآتية على أنها مبلغ صافي السيولات أو شبه السيولات المختارة لحساب الزبائن، بالإضافة إلى العناصر سريعة الدوران والمبالغ المرتفعة والاستحقاقات القصيرة؛

– تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

الطريقة غير المباشرة: وتتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان بما يلي:

– أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة مثل: الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين؛

–التفاوتات أو السنويات (ضرائب مؤجلة)؛

– التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة والناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

وتتمثل الموجودات المالية في:

– السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع بما في ذلك الكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناء على الطلب وغير ذلك من تسهيلات الصندوق؛

– شبه السيولات المحتازة قصد الوفاء بالالتزامات ذات الأجل القصير والبالغة السيولة السهلة التحويل إلى سيولات والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها.

وتأخذ قائمة التدفقات النقدية النموذجين الموضحين في الملحقين رقم(4–5).

المطلب الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية

سنحاول في هذا المطلب استعراض كل من قائمة تغيرات الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية على حدى.

1– جدول تغيرات الأموال الخاصة

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

وحسب النظام المحاسبي المالي يجب أن يظهر جدول تغيرات الأموال الخاصة للمعلومات التالية كحد أدنى[1]:

[1] **الفقرة (1.250), القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.**

– النتيجة الصافية للسنة المالية؛

– تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛

– المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

– عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)؛

– توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية والشكل التالي يبين تغير الأموال الخاصة.

ويأخذ جدول تغيرات الأموال الخاصة الشكل الموضح في الملحق رقم (06).

2- الإفصاح في ملحق الكشوف المالية

تتضمن الملاحق شرحا كتابيا لقواعد التسجيل والتقييم والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، ويعطي معلومات تسمح بفهم مضمونها، وحسب النظام المحاسبي المالية يجب أن يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية [1]:

2-1 القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية

يشتمل الملحق على المعلومات الآتية حول القواعد والطرق المحاسبية متى كانت هامة:

– مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير، كل مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها وتبريرها؛

– بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف فصول الكشوف المالية لاسيما في مجال وتقييم إهتلاكات العناصر العينية والعناصر المعنوية الواردة في الميزانية؛

– الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الاختبارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما؛

– تفسيرات لعدم إدراج الحسابات في المحاسبة أو عمليات إعادة الترتيب والتعديلات للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة؛

– التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية الممارسة من اجل الحصول على تخفيفات جبائية؛

– تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ؛

– بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية.

2-2 مكملات إعلام ضرورية لفهم أفضل للميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاص

وتتمثل في:

[1] **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008**،ص ص(38-41).

– بيان الإهتلاكات وخسائر القيمة مع تبيان أنماط الحساب المستعملة، والمخصصات والاستئنفات التي تمت خلال السنة المالية؛

– ذكر ما يتعلق بالتزامات المتخذة في مجال القرض الايجاري (طبيعة الممتلكات المعالجة المحاسبية، الاستحقاق والمبالغ)؛

– توضيحات حول طبيعة الديون الخاصة غير المحددة المدى ومبلغها ومعالجتها المحاسبية؛

– بيان المؤونات مع ذكر طبيعة كل مؤونة وتطورها؛

– مبلغ الفوائد والمصاريف الملحقة المندرجة عند الاقتضاء في تكلفة إنتاج التثبيتات والمخزونات من السلع التي صنعتها المؤسسة؛

– بيان أجال استحقاق الحسابات الدائنة والديون في تاريخ وقف الحسابات (مع بيان العناصر التي يقل اجل استحقاقها عن عام واحد، والتي يتراوح أجال استحقاقها بين سنة وخمس والتي يفوق الخمس سنوات)؛

– طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات، وطريقة معالجة تغيرات القيمة السوقية بالنسبة إلى التوظيفات المدرجة في الحسابات بقيمة السوق؛

– طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات الواردة في رؤوس الأموال؛

– وصف المنتوجات والأعباء الناتجة عن النشاط العادي، والتي تتطلب بفعل أهميتها أو طبيعتها، القيام بإبرازها لشرح مدى نجاعة الكيان بالنسبة إلى الفترة.

2-3 المعلومات التي تخص الكيانات والمعاملات التي تمت بين هذه الكيانات أو مسيريها

وتشمل:

– فيما يتعلق بالكيانات الحائزة على نسبة تفوق 20% أو التي تمارس المؤسسة نفوذا ملحوظا عليها يجب أن تبين اسم الكيان ومقره ومبلغ رؤوس أموالها الخاصة في السنة المالية الأخيرة المقفلة؛

– بيان كسر التثبيتات المالية والحسابات الدائنة والديون وكذلك الأعباء والمنتوجات المالية التي تخص الكيان الأم، الفروع التابعة لها، الكيانات المشاركة للمجمع والأطراف الأخرى المرتبطة بها (المساهمين، المسيرين... الخ)؛

– طبيعة العلاقات، أنماط المعاملات، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار الخاصة بالمعاملات التي تمت خلال السنة المالية مع الكيانات المشاركة أو مسيريها؛

ونتيجة المجموع الذي تتألف من الكيانات المندرجة ضمن الإدماج بشكل صحيح؛

– تخصيص فوارق الإدماج الأول وطريقة إهتلاك فوارق الاقتناء الايجابي.

2-4 المعلومات ذات الطابع العام أو التي توضح بعض العمليات الخاصة

وتشمل:

- بالنسبة لكل فئة من فئات الأسهم في شركات رؤوس الأموال:
  - عدد الأسهم الرخص بها، التي صدرت ولم تسدد بكاملها؛
  - القيمة الاسمية للأسهم (أو بيان غياب القيمة الاسمية)؛
  - تطور وعدد الأسهم بين بداية السنة المالية ونهايتها؛
  - عدد الأسهم التي تحوزها المؤسسة، وفروعها أو الكيانات المشاركة لها؛
  - الأسهم المحتفظ بها لإصدارها في إطار خيارات أو عقود بيع.
- مبلغ توزيع الحصص المقترحة، ومبلغ الحصص ذات الامتياز غير المدرجة في الحسابات (عن السنة المالية أو المجمعة)؛
- بيان الأقساط الرابحة والسندات القابلة للتحويل أو القابلة للمبادلة وقسائم الاكتتاب، والسندات المماثلة التي أصدرتها الشركة مع بيان فئة عددها، قيمتها الاسمية وامتداد الحقوق التي تخولها؛
- متوسط عدد المستخدمين الموظفين أثناء السنة المالية (مقسمين حسب كل فئة)؛
- مبلغ الالتزامات المالية غير المسجلة في الميزانية المقرونة بضمانات والتي توضح سندات التجارة وأشباهها المحسومة غير المستحقة، الناتجة عن عمليات أو عقود النقل والممنوحة بصورة اشتراطية؛
- مخاطر وخسائر غير قابلة للقياس في تاريخ إعداد الكشوف المالية، ولم تكن موضوع مؤونة؛
- حوادث حصلت بعد إقفال السنة المالية، ولا تؤثر في وضعية أصول أو خصوم الفترة السابقة لإقفال، ولكنها كفيلة بحكم أهميتها وتأثيرها المحتمل في الممتلكات وفي الوضعية المالية أو في نشاط الكيان بان تؤثر في حكم المستعملين للكشوف المالية؛
- مساعدات عمومية غير مدرجة في الحسابات بفعل طبيعتها ولكنها تكتسي طابعا هاما.

كما فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تعزز الفهم الافضل للقوائم المالية هي:

- جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية؛
- جدول الإهتلاكات؛
- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية؛
- جدول المؤونات؛

– جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)؛

– بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال الحسابات.

وعليه لمعرفة مدى صدق ما تحتويه هذه القوائم المالية يتم إرفاق تقارير سنوية لكل شركة قامت بإعداد هذه القوائم تتمثل في [1]: (الملحق رقم 07)

– **تقرير مدقق الحسابات (محافظ الحسابات):** وهو تقرير يرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يقوم المدقق (محافظ الحسابات) من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في المؤسسة عن فترة مالية معينة، كما يوضح المدقق رأيه بمدى توافق إعداد هذه القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى بيان رأيه بخصوص كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية، واهم ما يوفره هذا التقرير المستخدمين هو إمكانية الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد.

– **تقرير مجلس الإدارة:** وهو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للمؤسسة، ويقوم فيه مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة من أنشطة المؤسسة خلال فترة مالية معينة، حيث يتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج، ومركز المؤسسة المالي والتسويقي، بالإضافة إلى المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنجزتها المؤسسة خلال العام وما تنوي انجازه في العام القادم.

[1] مؤيد راضي خرفي، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص51.

خلاصة

يتضح لنا مما سبق أن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي يعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية والدولية الجديدة وكذا مواكبة للتطورات الحاصلة في العالم، حيث يسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية والفصح عنها في مختلف القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا لمجموعة من المفاهيم والمبادئ المترابطة.

تمثل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، فهي تعتبر وسيلة النظام المحاسبي في التعبير عن نتائج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وكذلك الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف المستخدمين حيث تسمح بتصوير الوضع المالي للمؤسسة لفترة زمنية معينة من خلال الميزانية، في حين يقدم جدول حسابات النتائج معلومات حول الأداء المالي وترتب فيه الإيرادات والأعباء حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة. أما بالنسبة للتغيرات في وضع الخزينة فيمكن استخراجها من جدول تدفقات الخزينة الذي يحتوي على جميع المتحصلات والمدفوعات النقدية، كما يقدم جدول التغيرات رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتكون منها رؤوس الأموال الخاصة وتضم الملاحق معلومات تكتسي طابعا هاما ومفيدا لفهم القوائم المالية السابقة الذكر.

الفصل الرابع

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة مدبغة جيجل في ظل النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة مدبغة جيجل

المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة مدبغة جيجل

تمهيد:

بعد الإحاطة بالجانب النظري لكل من القوائم المالية و متطلبات الإفصاح فيها، وقف النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الدراسة النظرية على الواقع العملي، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة مدبغة جيجل التي تعتبر من بين المؤسسات الرائدة على المستوى الوطني في صناعة الجلود، و إلقاء الضوء على قوائمها المالية لسنة 2015 والتعرف على مدى الإفصاح في قوائمها المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي ومتطلباته، ومن أجل الوصول إلى الهدف، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة مدبغة جيجل.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة مدبغة جيجل.

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة مدبغة الجلود SPA

مؤسسة مدبغة جيجل هي إحدى المؤسسات القليلة في مجال تخصصها في أشغال و تحويل الجلود على المستوى الوطني، وتعتبر كذلك من المؤسسات التي سايرت التحولات التي طرأت على البيئة المحاسبية،ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى نشأة المؤسسة بالإضافة إلى أهدافها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة مؤسسة مدبغة جيجل و نشاطها

تعد مؤسسة مدبغة جيجل من أكبر المؤسسات الجزائرية في مجال صناعة الجلود و الرائدة فيها، وسنتطرق فيما يلي إلى أهم ما يرتبط بهذه المؤسسة[1].

1 نشأة مؤسسة مدبغة جيجل:

وحدة مدبغة جيجل هي وحدة صناعية أنشأت في إطار برنامج تنمية الاقتصاد الوطني بعد فترة الاستعمار ،حيث تم إنجازها من طرف مؤسسة بلغارية في إطار التعاون الجزائري البلغاري، فكانت انطلاقة الأشغال بها في 14 جوان 1956، أما نهايتها فكانت في 1967م، و هي سنة بداية الوحدة في الإنتاج المقدر ب 11 طن يوميا آنذاك، وذلك بتشغيل 367 عامل، أما رأسمالها التأسيسي فكان 360 مليون دج، وقد كانت الفترة بين (1970–1973) مميزة حيث بلغ الإنتاج خلالها 25 طن وعدد العمال 467عامل.

كما شهدت هذه الوحدة عدة تحولات و إصلاحات، ففي بداية النشاط كانت تابعة للمؤسسة الوطنية لصناعة الجلود و الأحذية (SONIPEC)، لكن مع مرور الوقت تم تقسيم هذه المؤسسة إلى ثلاث مؤسسات اقتصادية و ذلك بمقتضى المرسوم الوزاري رقم 426/82 المؤرخ في 04 ديسمبر 1982 المتضمن إعادة هيكلة المؤسسة العمومية، وهذه المؤسسات الثلاث هي:

- ✓ المؤسسة الوطنية لصناعة الجلود (ZNIPEC)
- ✓ المؤسسة الوطنية لصناعة الأحذية (EMAC)
- ✓ المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات الجلدية (DISTRICH).

حيث كانت المؤسسة الوطنية لصناعة الجلود الواقع مقرها في جيجل تضم سبعة وحدات و هي:

- ✓ وحدة مدبغة جيجل

[1] مقابلة مع السيد فتوسي عماد،**موظف في مديرية المحاسبة و المالية**، مؤسسة مدبغة جيجل، يوم 2017/04/11، الساعة 14:30.

- ✓ وحدة سطيف
- ✓ وحددة الدباغة بالعمرية ولاية وهران
- ✓ وحدة عين الدفلى
- ✓ وحدة باتنة
- ✓ وحدة رويبة
- ✓ وحدة الجلفة.

إلا أنه في 10 جانفي 1998 عرفت الوحدة الإنتاجية بجيجل استقلالا تاما بشخصيتها القانونية و ذمتها المالية، وأصبحت بذلك عبارة عن شركة مساهمة (SPA) تحت اسم (مدبغة الجلود بجيجل) TAJ، إذ يقدر رأس مالها الحالي بـ 180000000دج مقسم إلى 3600 سهم متساوية القيمة، و تقدر قيمة السهم الواحد (القيمة الاسمية) بـ 50000دج مقيدة بقانون تجاري مرتبط بمجمع الجلد المستقل عن الشركة القابضة العمومية للصناعات الفلاحية و الغذائية و المنتجات المصنعة.

2 نشاط مؤسسة مدبغة جيجل

تقوم مؤسسة مدبغة جيجل بإنتاج جلد الأبقار و الأغنام لتسويقها محليا و دوليا، وتستخدم في ذلك مجموعة من المواد و اللوازم تتمثل أساس في الجلود الخاصة من عدة أصناف، مواد كيميائية يتم استيرادها من إسبانيا بالإضافة إلى قطع الغيار التي يتم استيراد معظمها أيضا من إيطاليا و شراء جزء منها من مؤسسات وطنية عمومية و محلية.

وقد حازت المؤسسة على شهادة الجودة حسب المعيار الدولي ISO لكل نشاطاتها ابتداء من 01 أوت 2004 و لمدة 03 سنوات متتالية.

تشغل هذه المؤسسة حاليا 136 عامل يتوزعون على مختلف المديريات، الأقسام و المصالح و الورشات كما ينقسم عمال ورشات الإنتاج إلى فئتين(صباحية و مسائية)، تعملان بالتناوب على مدار 16 ساعة يوميا، أما حالة خفض الإنتاج فهي تكتفي بفرقة واحدة. و تحتوي هذه الورشة (ورشة الإنتاج) على العدد الأكبر من العمال كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): توزيع العمال على مختلف مديريات مؤسسة مدبغة جيجل

المديرية	عدد العمال
المديرية العامة	03
مديرية الموارد البشرية	08
مديرية المحاسبة والمالية	04
مدديرية التجارة	04
مديرية الصيانة	14
مصلحة الوقاية والأمن	19
مصلحة تسيير المخزون	07
المديرية التقنية	06
مديرية الإنتاج	71
العدد الكلي للعمال	136

المصدر: إدارة المحاسبة و المالية لمؤسسة مدبغة جيجل.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة و تعاملاتها

يمكن توضيح الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة بالإضافة إلى تعاملاتها و ذلك كالآتي:[1]

1 أهداف مؤسسة مدبغة جيجل:

تسعى مؤسسة مدبغة جيجل إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1 1 الأهداف الاقتصادية: و يمكن حصرها فيما يلي:

- تحقيق الربح: كأغلب المؤسسات الاقتصادية الصناعية فإن الهدف الأول الذي تسعى إليه مدبغة جيجل هو تحقيق الربح، وذلك من خلال الوصول إلى رقم الأعمال المسطر لكل عام، إضافة إلى كسب المنافسة.
- تحقيق متطلبات المجتمع: تسعى المدبغة إلى تحقيق احتياجات المجتمع من خلال تقديم منتوج نوعي ذو جودة عالية و بأفضل الأسعار.

[1] مقابلة مع السيد فتوسي عماد، موظف في مديرية المحاسبة و المالية، مؤسسة مدبغة جيجل، يوم 2017/04/11، الساعة 14:30.

- عقلنة الإنتاج: ويتم ذلك من خلال الاستعمال الجيد لممتلكاتها و بالإشراف على عمالها بشكل يسمح في نفس الوقت بتلبية رغبات المجتمع.

1 2 -الأهداف الاجتماعية: و تتمثل أساسا في

- ضمان مستوى مقبول من الأجور للعمال: و يعتبر عمال مدبغة جيجل من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم بها، و يعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا، إذ يعتبر العامل الحيوي لمؤسسة مدبغة جيجل، إلا أن هذه الأجور منخفضة و هذا راجع إلى طبيعة المؤسسة وكذا عامل السوق و الهدف منها هو تحسين المستوى المعيشي.
- إقامة أنماط صناعية معينة: تقوم مؤسسة مدبغة جيجل عادة بتقديم منتجات جديدة أو التأثير على أذواق المستهلك الصناعي عن طريق الإشهار و الدعاية سواء لمنتجات جديدة أو قديمة.
- الدعوة إلى تنظيم و تماسك العمال: إن المؤسسة تتوفر بداخلها على علاقات مهنية و اجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية و انتماءاتهم الاجتماعية و السياسية، إلا أن دعوتهم إلى التمسك و التفاهم هي الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة لهذه المؤسسة لتحقيق أهدافها.
- توفير التأمينات ومرافق العمال: تعمل مدبغة جيجل على توفير بعض التأمينات كالتأمين ضد حوادث العمل، التأمين الصحي وكذلك التقاعد، وتهدف إلى تخصيص مساكن سواء وظيفية منها أو عادية لعمالها بالإضافة إلى المرافق العامة.
- تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى: مع التطور السريع الذي شهدته وسائل الإنتاج وزيادة تعقيداتها، فإن مدبغة جيجل تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريبا كافيا بشكل يسمح لهم باستغلال هذه الوسائل استغلالا عقلانيا، كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون استخدامها مما يدفع بالمؤسسة إلى إعادة تدريبهم.
- الإهتمام بالجانب البيئي أو النتائج البيئية: إذ يفرض عليها موقعها الجغرافي كونها تتوسط مجمع سكني التحكم قدر الإمكان في نفاياتها الصناعية.

1 3 -الأهداف التكنولوجية: تكمن الأهداف التكنولوجية في سعي المدبغة إلى تطوير وسائل و طرق الإنتاج.

2 - تعاملات مؤسسة مدبغة جيجل:

تتعامل المدبغة مع زبائن و موردين من داخل و خارج الوطن و هذا كالتالي:

2 1 -تعاملات محلية: و تتمثل في:

- ✓ مؤسسة الملابس و الأحذية BHC
- ✓ مؤسسة الصناعات و الأحذية بالشراقة MAS STYLE
- ✓ وزارة الدفاع الوطني
- ✓ بعض الزبائن من الخواص.

2 2 -تعاملات خارجية و تتمثل في:

- ✓ تصدير الجلد النصف نهائي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مدبغة جيجل:

سنقوم فيما يلي بتحليل الهيكل التنظيمي لمؤسسة مدبغة جيجل، وذلك وفقا للمعلومات التي تم الحصول عليها،لكن قبل ذلك سيتم توضيح الهيكل التنظيمي للمؤسسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(1-4) الهيكل التنظيمي لمؤسسة مدبغة جيجل.

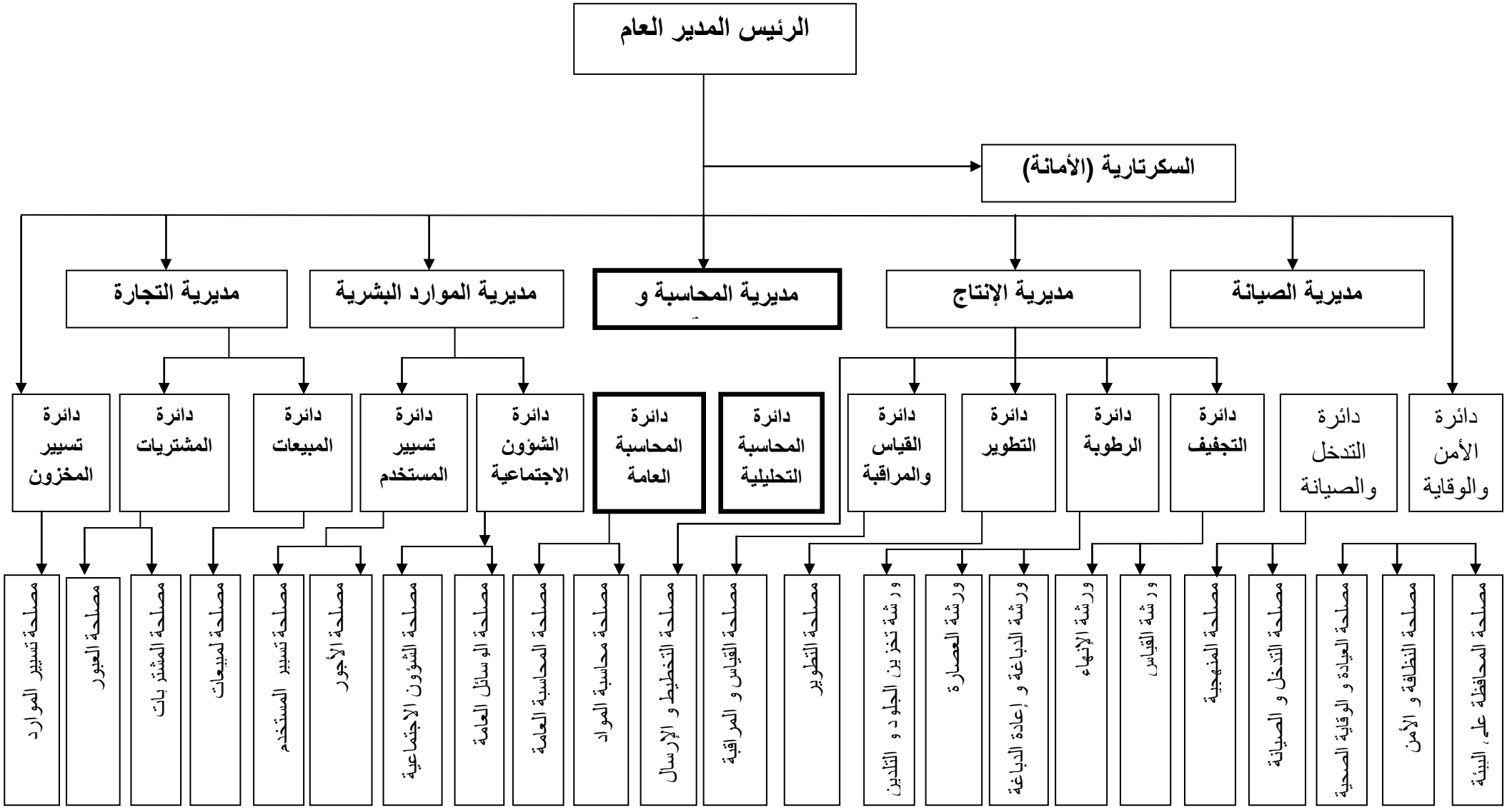

المصدر: وثائق مقدمة من إدارة المؤسسة محل التربص

و تتمثل مهام هذه المديريات و المصالح فيما يلي:

1 **المدير العام** : و تتمثل مهام المدير في:

- ✓ تسيير أمور المؤسسة في أحسن الظروف مع ضمان عوامل أمن لتحقيق الأهداف.
- ✓ الحرص على المشاركة الفعالة لتحقيق الأهداف المرجوة.
- ✓ الحرص على احترام قواعد العمل داخل المؤسسة.
- ✓ يعمل على تحقيق التنبؤ، التسيير والمراقبة.
- ✓ تحسين ظروف العمل داخل المؤسسة.
- ✓ العمل على تعظيم أرباح المؤسسة.

2 **السكرتارية (الأمانة)**: من بين مهامها ما يلي:

- ✓ تنظيم اللقاءات و الزيارات الخاصة بالمدير العام.
- ✓ تسجيل البريد الوارد و الصادر.

3 **مصلحة المراجعة الداخلية و مراقبة التسيير**: و تعمل على

- ✓ مساعدة الرئيس المدير في كل ميادين العمل الخاصة بالمؤسسة.
- ✓ المساهمة في إعداد سياسة الجودة الإنتاجية و الموارد البشرية.
- ✓ معالجة و إعداد كل الملفات المطلوبة من طرف المدير.

4 **مديرية الصيانة**: تضم هذه المديرية كلا من:

4-1- دائرة الوقاية و الأمن: التي تضم بدورها:

- ✓ مصلحة المحافظة على البيئة.
- ✓ مصلحة النظافة و الأمن.
- ✓ مصلحة العيادة و الوقاية الصحية.

4-2- دائرة التدخل و الصيانة: و تضم كل من:

- ✓ مصلحة التدخل و الصيانة.
- ✓ مصلحة المنهجية.

أما مهام هذه المديرية فتتمثل في:

- ✓ المحافظة على المعدات و صيانتها من الأعطاب.
- ✓ متابعة و تنظيم برامج الصيانة.
- ✓ تنفيذ و تنظيم عمل الورشات.

5 **مديرية الإنتاج:** بما أن مؤسسة مدبغة جيجل إنتاجية فإن مديرية الإنتاج تؤدي دور جد مهم في ضمان استمرارية المؤسسة، و هي تضم أكبر كتلة من اليد العاملة في المؤسسة، حيث تعمل على متابعة الإنتاج و كذا مراقبة المنتجات المصنعة و النصف مصنعة، بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة للعمل داخل الوحدات. وتنقسم هذه المديرية إلى:

- ✓ مديرية التجفيف و تضم كل من ورشة القياس و ورشة الأنهاء.
- ✓ دائرة الرطوبة و تضم بدورها كلا من ورشة الدباغة و إعادة الدباغة، ورشة العصارة وورشة تخزين الجلود و التزيين.
- ✓ دائرة القياس و المراقبة و تشمل مصلحة القياس و المراقبة.

6 **مديرية المحاسبة و المالية:** و تتكون هذه المديرية من دائرة المحاسبة التحليلية ودائرة المحاسبة العامة ودائرة الشؤون الاجتماعية و الوسائل العامة، ويمكن حصر مهام هذه المديرية فيما يلي:

- ✓ تتبع المدخلات و المخرجات بعد الحصول على الوثائق الخاصة بها.
- ✓ إعداد برامج المالية والتأكيد على إنتاجها و المراقبة الشهرية لها.

7 **مديرية الموارد البشرية:** هذه المديرية تشتمل على دائرة تسيير المستخدمين التي تنقسم إلى مصلحة تسيير المستخدمين و مصلحة الأجور، و تتمثل مهما هذه المديرية فيما يلي:

- ✓ تسيير المستخدمين و الأجور
- ✓ تسيير الوسائل العامة.

8 **مديرية التجارة:** تشتمل هذه المديرية على دائرة المبيعات ودائرة المشتريات ودائرة تسيير المخزون، ويمكن حصر مهامها فيما يلي:

- ✓ إدارة المبيعات و الفواتير.
- ✓ تسيير مخزون المنتجات المصنعة والمواد الأولية وقطع الغيار.
- ✓ مراقبة جودة المنتجات المصنعة.
- ✓ مراقبة التمويل بالمواد الأولية.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة مدبغة جيجل

تعتبر القوائم المالية ملخص العمليات المحاسبية التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة، حيث تسمح بإعطاء الصورة المعبرة عن أداء المؤسسة، الوضعية المالية، تدفقات الخزينة خاصة إذا كانت تتميز بالشفافية و المصداقية، وفيما يلي سنقوم بعرض القوائم المالية الموجودة في مؤسسة مدبغة جيجل و مدى توفرها على المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي في الميزانية و جدول حسابات النتائج

يعتبر إعداد كل من الميزانية و حسابات النتائج مهما بالنسبة لمستخدمها سواء بالنسبة لإدارة المؤسسة أو الأطراف الأخرى، وذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة.

1 -الإفصاح المحاسبي في الميزانية:

تعد قائمة الميزانية أحد مكونات التقارير المحاسبية والتي تلعب دورا إعلاميا هاما، فهي تعكس الصورة الحقيقة لوضعية المؤسسة والتي من خلالها يتم اتخاذ القرارات المناسبة، و سنحاول في هذا العنصر عرض ميزانية مؤسسة مدبغة جيجل مع القيام بمقارنتها مع متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وتظهر ميزانية المؤسسة لسنة 2015 كما يلي:

الجدول رقم (2-4): قائمة الميزانية لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة2015 – أصول

الوحدة: دج

الأصول	ملاحظة	الإجمالي	اهتلاكات/مؤونات	صافي (2015)	صافي (2014)
الأصول غير الجارية					
فارق الشراء					
تثبيتات غير مادية		**65 520.00**	**65 520.00**		
تثبيتات مادية		571222000.00		571222000.00	571222000,00
الأراضي		90276884,86	7533282,37	14944602,49	15163595,19
المباني		590614903,94	357488391,29	233126512,65	111129479,13
تثبيتات مادية أخرى		16082167,02		16082167,02	150770529,07
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات جاري انجازها					
التثبيتات المالية					
السندات الموضوعة موضع المعادلة					
–المؤسسات المشاركة					
السندات المثبتة الأخرى					
السندات التي تمثل حق الدين الدائن		20800,00		20800,00	20800,00
السندات المثبتة التابعة لنشاط		104973,54		104973,54	104973,54
الحافظة		5023405,70		5023405,70	5480783,37
القروض و الحسابات الدائنة					
الودائع و الكفالات المدفوعة					
الحسابات الدائنة المثبتة الأخرى					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية		**1273410655,06**	**432886193,66**	**840524461,40**	**861892160,30**
الأصول الجارية					
المقرونات و الجاري إنجازها		128261761,46	13484211,09	114777550,37	115317421,98
الزبائن		157895965,99	7099564,65	150796401,34	156743076,39
المدينون الآخرون		769642,18		769642,18	812559,08
الضرائب		10449588,00		1049588,00	
الأصول الجارية الأخرى		47999154,00		47999154,28	35407055,66

توظيفات و أصول مالية جارية					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية		**335976111,91**	**20583775,74**	**315392336,17**	**308280113,11**
المجموع العام للأصول		**1609386766,97**	**453469969,40**	**1155916797,51**	**1170172273,41**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (8).

الجدول رقم (3-4): قائمة الميزانية لمؤسسة مدبغة جيجل 2015 –خصوم

الوحدة: دج

الخصوم	ملاحظة	المبالغ (2015)	المبالغ (2014)
الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر		180000000,00	180000000,00
رأس المال غير المطلوب			
العلاقات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)		75469432,91	86488923,49
فارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة			
النتيجة الصافية		- 29402756,63	26618355,62
مرحل من جديد		- 184327243,61	-221965089,81
رؤوس أموال أخرى		568240344,77	568240344,77
حصة الشركة المدمجة			
حصة ذوي الأقلية			
المجموع (01)		**609979777,44**	**639382534,07**
خصوم غير جارية			
القروض و الديون المالية		464595529,93	460638241,93
الضرائب(الضرائب المؤجلة و المرصودة لها)			
الديون الأخرى غير الجارية			
المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات مسبقا		23442278,03	21310632,61
مجموع الخصوم غير الجارية(مجموع02)		**488037807,96**	**481948874,54**
الخصوم الجارية			
الموردون و الحسابات الملحقة		18229236,86	1303647,59
الضرائب		18714843,62	18863963,44
الديون الأخرى		20955131,69	28673253,77
خزينة الخصوم			
مجموع الخصوم الجارية (المجموع03)		**57899212,17**	**48840864,80**
المجموع العام للخصوم		**1155916797,57**	**1170172273,41**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(8).

نلاحظ من خلال الجدولين السابق عرضهما أن شكل ومضمون الميزانية للمؤسسة مجل الدراسة قد أعد وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي حيث أن عرضها تم في شكل جدول يضم دورتين على التوالي وهما دورة 2014 (يحتوي على الأرصدة فقط) ودورة 2015 التي تضم القيم الإجمالية والصافية مع الفصل بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وقد تضمنت كذاك عمود خاص بالاستهلاكات والمؤونات بالإضافة إلى عمود يتمثل في الملاحظات، وهي تحتوي على الحد الأدنى من العناصر الواجب عرضها ضمن محتوياتها ماعدا عدم الإشارة من قبل المؤسسة إلى ذكر أي ملاحظة مرفقة لبنود الأصول والخصوم، وتشتمل قائمة الميزانية لمؤسسة مدبغة جيجل على الإفصاحات التالية:

1 1 -الإفصاح عن الأصول

من خلال الميزانية المقفلة في تاريخ 2015/12/31 ظهر مجموع أصول المؤسسة المقدر بـ 1155916797.37دج لسنة 2015 مقابل1170172273,41 دج لسنة 2014، ومن خلال هذا نلاحظ أن هناك انخفاض في القيمة الصافية للأصول تقدر بـ 14255475,84 وقد قسمت هذه الأصول حسب درجة سيولتها (من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة) كما قسمت عناصر هذه الأصول إلى أصول جارية وأصول غير جارية.

1 1 1 -الأصول غير الجارية: تتمثل فيما يلي:

- ✓ التثبيتات غير المادية (المعنوية).
- ✓ التثبيتات المادية (العينية) وتضمنت كل من الأراضي والمباني والتثبيتات الجاري إنجازها بالإضافة إلى تثبيتات مادية أخرى، أما التثبيتات الممنوح امتيازها فنلاحظ أن المؤسسة لا تمتلكها.
- ✓ التثبيتات المالية: وتتمثل في في القروض والحسابات الدائمة، والودائع و الكفالات المدفوعة، ضرائب مؤجلة على الأصل.

1 1 2 -الأصول الجارية: تضمنت الأصول الجارية التي أفصحت عنها المؤسسة ما يلي:

- ✓ المخزونات والجاري انجازها.
- ✓ الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة (الزبائن، المدينون الآخرين، الأصول الجارية الأخرى).
- ✓ الضرائب.
- ✓ الخزينة.

1 2 - الإفصاح عن الخصوم

من خلال ميزانية موسعة لمدبغة جيجل المقفلة ف 2015/12/31، نلاحظ أن مجموع الخصوم هو نفسه مبلغ مجموع الأصول وهذا طبقا لمبدأ القيد المزدوج ويحتوي جانب الخصوم من الميزانية على كل من الأموال الخاصة، الخصوم الغير جارية والخصوم الجارية.

1-2-1 الأموال الخاصة: تتمثل الأموال الخاصة التي تمتلكها المؤسسة والمفصح عنها في رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات النتيجة الصافية، المرحل من جديد ورؤوس أموال أخرى.

1-2-2- الخصوم الغير جارية: حيث تضم الخصوم الغير جارية كل من القروض والديون المالية بالإضافة إلى المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات مسبقا.

1-2-3- الخصوم الجارية: من خلال الميزانية شملت الخصوم الجارية على الموردين والحسابات الملحقة الضرائب وخزينة الخصوم.

2 -الإفصاح المحاسبي في جدول حسابات النتائج

من خلال الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة مدبغة جيجل نلاحظ أن المؤسسة تقم بإعداد قائمة حسابات النتائج حسب الوظيفة، حيث اكتفت بإعداد هذه القائمة حسب الطبيعة والتي تظهر في الشكل التالي:

الجدول رقم (4-4): جدول حساب النتيجة (حسب الطبيعة) لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2014

الوحدة: دج

البيان	المبلغ (2015)	المبلغ (2014)
المبيعات والمنتجات الملحقة	327728746,50	329049851,68
تغير المخزونات من المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها	2 434009.95	19359580,23
1 -إنتاج السنة المالية	**330162756,53**	**348409431,91**
المشتريات المستهلكة	230191072,18	226852460,29
الخدمات الخارجية	3031204,24	2949282,44
الخدمات الخارجية الأخرى	3488103;44	9094263,81
2 -استهلاك السنة المالية	**236710379,86**	**238896006,54**
3 -القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**93452376,67**	**109513425,37**
أعباء المستخدمين	79050051,13	71439385,30
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	9801589,18	8910158,94
4 -إجمالي فائض الاستغلال	**4600736,36**	**29163881,13**
منتجات عملياتية أخرى	453532,09	530821,60
أعباء عملياتية أخرى	140830,61	334655,97
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة	37112387,71	24729913,18
استرجاعات على خسارة القيمة و المؤونات	3251599,34	19190028,23
5 -النتيجة العملياتية	**-28947350,53**	**23820161,81**
المنتوجات المالية	1971,57	67628,46
الاعباء المالية	-	-
6 -النتائج المالية	**1971,57**	**67628,46**
7 -النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**-28947350,53**	**23887790,27**
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	457377,67	-2730565,35
مجموع منتجات الانشطة العادية	333869859,53	368197910,20
مجموع اعباء الأنشطة العادية	363272616,16	341579554,58
8 -نتيجة الانشطة العادية	**-29402756,63**	**26618355,62**
عناصر غير عادية (منتجات)	-	-

عناصر غير عادية(أعباء)	-	-
النتيجة غير العادية	-	-
صافي نتيجة السنة المالية	**-29402756,63**	**26618355,62**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (9).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جدول حسابات النتائج قد عرض وفق المتطلبات عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، حيث يتألف من مجموعتين: الأولى تمثل إيرادات (منتوجات) الدورة، أما الأخرى فهي تمثل أعباء (استهلاكات) الدورة، في حين نلاحظ أن المؤسسة لم تدرج أية ملاحظة خاصة للبنود الموجودة في هذا الجدول.

2 1 - الإيرادات المفصح عنها في جدول حسابات النتائج:

تتمثل في الإيرادات المحققة من الأنشطة العادية، وهي بدورها تضم المبيعات و المنتجات الملحقة إنتاج مخزن منتوجات عملياتية أخرى، استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات، المنتوجات المالية، وقد ظهر مجموع هذه الإيرادات في الجدول بمبلغ 333869859.53دج في سنة 2015, أما في سنة 2014 فقدر بـ:368197910.20دج، كما نلاحظ أن المؤسسة لم تحقق إيرادات ناتجة عن الأنشطة غير العادية.

2 2 - الأعباء المفصح عنها في جدول حسابات النتائج:

تتمثل في الأعباء المحتملة من الأنشطة العادية خلال الدورة و المتمثلة في المشتريات المستهلكة، الخدمات الخارجية، الخدمات الخارجية الأخرى، أعباء المستخدمين، الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة، أعباء عملياتية أخرى، مخططات الإهتلاك و المؤونات وخسائر القيمة، حيث كان مجموع هذه الأعباء في جدول حسابات النتائج يقدر بـ: 363272616.16 دج لسنة 2015، وقدر بـ:341579554.58 دج في سنة 2014, أما الأنشطة غير العادية فلم تتحمل المؤسسة أيه أعباء غير عادية.

ومن خلال العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة الجارية 2015، حققت خسارة تقدر بـ: 29402756.63 دج بعد طرح الأعباء من الإيرادات، على عكس سنة 2014 التي كانت نتيجتها ربحا يقدر بـ: 26618355.62 دج ، وهذا يعود إلى انخفاض الإيرادات و ارتفاع الأعباء خلال سنة 2015 مقارنة بسنة2014.

كما نلاحظ أن جدول حسابات النتائج للمؤسسة قد أوضح الحسابات الوسيطة للتسيير التي جاء بها النظام المحاسبي المالي و المتمثلة في إنتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة (الناتجة عن طرح استهلاك السنة المالية من إنتاج السنة المالية)،إجمالي فائض الاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضرائب (الناتجة عن جمع النتيجة المالية مع النتيجة العملياتية)، نتيجة الأنشطة العادية (ويتم الحصول عليها بطرح مجموع أعباء الأنشطة العادية من مجموع منتجات الأنشطة العادية أو من خلال طرح الضرائب المؤجلة على النتائج العادية من النتيجة العادية قبل الضرائب)، نتيجة الأنشطة غير العادية ، صافي نتيجة السنة المالية.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي في جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة:

يعتبر جدول تدفقات (سيولة) الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة من بين القوائم التي ألزم النظام المحاسبي المؤسسات بإعدادها، وسنحاول في هذا المطلب معرفة المحتويات و الإفصاحات المتضمنة في كل قائمة.

1 -الإفصاح المحاسبي في جدول تدفقات الخزينة

يتضمن جدول تدفقات الخزينة معلومات حول مصادر و استخدام الأموال أثناء السنة المالية وتظهر قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة مدبغة جيجل التي اتبعت في إعدادها على الطريقة المباشرة في الشكل التالي:

الجدول رقم (5-4) :قائمة تدفقات الخزينة(الطريقة المباشرة) لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015 الوحدة:دج

البيان	المبالغ (2015)	المبالغ 2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	347420469,63	466743058,16
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	-380683197,46	-444074497,64
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-495565,76	-208013651
الضرائب على النتائج المدفوعة		
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر العادية	**-33758293,59**	**20588424,01**
تدفقات أموال الخزينة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)	448104,00	0,03
صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)	**-33310189,59**	**20588424,04**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		

المسحوبات عن إنشاء تثبيتات مادية أو غير مادية	-	-182088033,37
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مادية أو غير مادية		-
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	-	495000,00
الفوائد التي تم تحصيلها من التوظيفات المالية		-
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	**-**	**-173593033,37**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم		
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		
التحصيلات المتأتية من القروض	3957288,00	170584398,56
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)	**3957288,00**	**170584398,56**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	**1971,57**	**67620,23**
تغير الأموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)	**-293529901,59**	**170579789,23**
أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية	3540755,66	36255120,27
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	6128355,19	35407055,66
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**-29278700,47**	**-848064,61**
المقارنة مع النتيجة المحاسبية	**124056,16**	**-27466420,23**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (10).

من خلال عرض قائمة تدفقات الخزينة للمؤسسة لسنة 2015، نلاحظ أن هذه القائمة قد أعدت وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، حيث تم إعدادها وفقا للطريقة المباشرة، إذ قدمت الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال قصد إبراز تدفق نقدي صافي وتقريب هذا التدفق إلى النتيجة قبل الضريبة، وقد صنفت هذه النفقات حسب مصادرها(أنشطتها)إلى:

1 1 -النفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية: حيث تضمنت كل من:

- ✓ التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.
- ✓ المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين
- ✓ الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة.
- ✓ الضرائب على النتائج المدفوعة.

- ✓ تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

حيث نلاحظ أن هذه التدفقات غير مرتبطة لا بالأسعار ولا بالتمويل.

1 2 -التدفقات الناشئة عن أنشطة الاستثمار: و تضمنت الإفصاح التالية:

- ✓ المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية.
- ✓ التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات المالية.

وكما هو مبين في القائمة فإن المؤسسة لم يتولد لديها أي تدفق نقدي من أنشطة الاستثمار خلال سنة 2015، وأن هاذين التدفقين متعلقين بدورة 2014.

بالإضافة إلى عناصر أخرى أدرجت في القائمة لكن لم تتولد لدى المؤسسة.

1 3 -التدفقات الناتجة عن أنشطة التمويل

و تضمنت التحصيلات المتأتية من القروض.

و بجمع مبالغ التدفقات الثلاث تم الحصول على تغيير أموال الخزينة للفترة، أما بالنسبة لمبلغ المقاربة مع النتيجة المحاسبية و ذلك بطرح النتيجة المحققة خلال السنة من تغيير أموال الخزينة الذي بدوره يتمثل من خلال جمع أموال الخزينة ومعادلاتها خلال افتتاح السنة المالية و أموال الخزينة و معادلاتها خلال إقفال السنة المالية.

كما أن المؤسسة لم تفصح في هذه القائمة عن أية ملاحظة حول البنود الموجودة فيها.

2- الإفصاح المحاسبي وفق جدول تغيرات الأموال الخاصة

يتضمن جدول تغيرات الأموال الخاصة معلومات هامة حول المؤسسة تساعد المستخدمين في معرفة الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة ويظهر جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة مدبغة جيجل في الشكل التالي:

الجدول رقم(6-4):قائمة تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015. الوحدة: 1دج

البيان	ملاحظة	رأس مال المؤسسة	علاة الاصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياطات والمؤونات
الرصيد في2013/12/31 تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية		180000000.00				432764178.45 26618355.62
الرصيد في2014/12/31		**180000000.00**				**459382534.07**
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة راس المال صافي نتيجة السنة المالية						 - 29402756.63
الرصيد في 2015/12/31		**180000000.00**				**42997977.44**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم(11).

من خلال عرض جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة مدبغة جيجل نلاحظ أن هده القائمة قد أعدت وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي حيث تضمنت كل الحركات المتصلة برؤوس الأموال المتمثلة في النتيجة الصافية للسنة المالية، تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة، الأرباح والخسائر الغير المدرجة في حساب النتيجة والمسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة، الحصص المدفوعة والزيادة في رأس المال، في حين أن المؤسسة لا تمتلك كل هذه العناصر, كما انها لم تقم بإدراج أية ملاحظة في جدول تغيرات الأموال الخاصة.

المطلب الثالث:الإفصاح المحاسبي وفق الملاحق

تعتبر الملاحق وثائق ملخصة تحتوي على معلومات لفهم أفضل للقوائم المالية، والتي تسمح بتحديد المعلومات التي لم يتم إدراجها فيها ويتم الإفصاح عنها في الملاحق, وذلك حسب الخصائص المتعلقة بالمعلومات وأهميتها النسبية حيث تشمل الملاحق على معلومات تطلبها النظام المحاسبي المالي تكون مفيدة لتحقيق العرض العادل والصورة الصادقة لحالة المؤسسة, ومن خلال الوثائق المحصل عليها من المؤسسة محل الدراسة يمكن عرض الإفصاحات التي قامت بها المؤسسة في الملاحق كما يلي:

1-القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في لإعداد الكشوف المالية

إن حسابات مؤسسة مدبغة جيجل (taj) تعد بموجب القانون 07-11 الصادر في 25نوفمبر2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الموافق ل 26جويلية 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، بالإضافة إلى نظام المحاسبة المالية المؤرخ في 26جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها, وكدا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. (بالاعتماد على الملحق رقم 12)

وعليه فالمؤسسة قد اتبعت في إعداد كشوفها المالية على المبادئ والقواعد التي نص عليها النظام المحاسبي وهدا ما يتجلى من خلال:

1 1 مدى المطابقة مع المعايير والمبادئ المحاسبية

حيث لا توجد معلومات في ملحق الكشوف المالية تتضمن مخالفة لهده المعايير ماعدا وجود تعديل الطريقة المحاسبية خلال السنة محل الدراسة وهي ناتجة عن فوارق إثر الانتقال من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي الجديد وسيتم توضيحها لاحقا من خلال المعلومات الأخرى المفصح عنها[1].

وقد أعدت هده الكشوف طبقا لمبادئ النظام المحاسبي وهدا ما تم ملاحظته في الكشوف المعدة كما يلي:

- ✓ تطابق الميزانية الإفتتاحية لسنة 2015 مع الميزانية الختامية لسنة 2014، واستقلالية نتيجة كل سنة عن السنة الأخرى(2014،2015) وهدا حسب مبدأ الفترة المحاسبية(الملحق رقم 12-13).
- ✓ فصل أصول المؤسسة عن خصومها مع عدم المقاصة بين أي عنصر من الاصول وعنصر من الخصوم، ولا يبين أي عنصر من الأعباء وعنصر من النواتج وهذا حسب مبدأ الوحدة المحاسبية ومبدأ عدم المقاصة؛
- ✓ احترام مبدأ ثبات وحدة النقود وذلك يعرض جميع معاملات المؤسسة بوحدة نقدية هي الدينار الجزائري وذلك خلال السنتين (2014، 2015)؛
- ✓ تشكيل مؤونات خاصة بمواجهة ظروف عدم التأكد وهذا طبقا لمبدأ الحيطة والحذر؛

[1]-مقابلة مع السيد فتوسي عماد، **موظف في مديرية المحاسبة والمالية**، مؤسسة مذبغة جيجل، يوم2017/04/18، الساعة 15:00 .

تم إدراج المعلومات في القوائم المالية حسب أهميتها النسبية في حين تضمنت الملاحق الخاصة بها معلومات أخرى هامة متعلقة بها وهذا طبقا لمبدأ الأهمية النسبية.

2-1 بيان أنماط التقييم المطبقة على عناصر القوائم المالية

حيث أفصحت المؤسسة في ملحق كشوفها المالية على أنها تسجل عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والمصروفات في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، والطريقة المتبعة في حساب الإهتلاكات هي طريقة الإهتلاك الثابت (الخطي)، في حين قيمة المخزونات واللوازم بمتوسط التكلفة المرجحة، ويتم تقييم نقل وتحويل المن توج النهائي وكذا مخزون نهاية الفترة بسعر البيع مع خصم يقدر ب 05% (بالاعتماد على الملحق رقم12)

2- معلومات ضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية

لقد أدرجت المؤسسة محل الدراسة من خلال ملاحقها المعلومات التي لم تستطع إدراجها في القوائم المالية والتي تساعد على فهم تلك المدرجة من قبل مستخدميها وسيتم عرض هذه المعلومات كما يلي:

2-1- معلومات لفهم أفضل للميزانية

عند النظر في عناصر الميزانية السابقة نلاحظ أن البعض منها قد تم إدراجه بصفة عامة في حين تم تفصيله من خلال الملاحق كالآتي:

2-1-1- الأصول:

- ✓ تتمثل التثبيتات غير المادية (غير الملموسة) في برامج الكمبيوتر فقط بقيمة **65520,00** في سنة 2015 وبنفس المبلغ في سنة 2014.
- ✓ تتمثل التثبيتات المادية في العناصر الموجودة في الميزانية، في حين تتمثل التثبيتات المادية الأخرى في عناصر ستوضح كما يلي:

الجدول رقم (7-4): التثبيتات المادية لمؤسسة مدبغة جيجل **الوحدة:** **1دج**

التثبيتات المادية	2015	2014	الفارق
– الأراضي	571222 000	571222 000	-
– المباني	90276884,86	90276 884,86	-
– تثبيتات جاري إنجازها	16 082 167,02	150 770 529,07	-134 688 362,05
– تثبيتات مادية أخرى			
✓ معدات تقنية	78 653 306,75	78 653 306,75	-
✓ معدات وأدوات	407 607 396,46	326 668 752,86	80 938 643,57
✓ معدات نقل	11 285 013,46	11 285 013,46	-
✓ معدات مكتبية	2 652 170,52	2 652 170,52	-
✓ تجهيزات التركيب	90 348 406,75	27 130 098,75	63 218 308
✓ تجهيزات اجتماعية	68 610	68 610	–
المجموع العام	**1268195 955,22**	**1258727366,30**	**9468589,52**
الإهتلاكات	432820673,66	402441762,91	30378910,75
المبلغ الصافي	**835375282,16**	**856285603,39**	**-20910321,23**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (14)

وعليه من خلال الجدول نلاحظ أن التثبيتات المادية ارتفعت قيمتها الإجمالية بـ: 9468589,52 دج ويعود هذا الارتفاع لاقتنائها لبعض المعدات الأخرى:

- ✓ تتعلق "الضريبة المؤجلة أصول" بمؤونة منح التقاعد في نهاية السداسي الثاني لـ 2015 بـ: 5023405,70دج في حين بلغت في سنة 2014 5480783,37 دج بمعنى قد انخفضت بما قيمته : 457377,67 دج (الملحق رقم 14)
- ✓ بالاعتماد على الملحق رقم (19) تشمل القروض والذمم المدينة المقدرة بـ: 125773,54دج للسنتين على :
  - قروض الموظفين بـ: 20800,00دج
  - ضمانات أخرى للدفع بـ: 104973,54دج
- ✓ تتمثل البنود التي دخلت ضمن الحساب الرئيسي للمخزونات والجاري إنجازها الظاهر في الميزانية فيما يلي:

الجدول رقم (8-4): المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ لمؤسسة مدبغة جيجل **الوحدة: 1دج**

المخزونات	2015	2014	الفارق
مواد أولية ولوازم	35893716,88	34015656,58	1878060,03
لوازم أخرى	27890870,31	28943057,26	-1052186,95
منتجات قيد التنفيذ	49301674,06	47991202,66	1310471,41
مخزون المنتجات التامة	15175500,21	14051961,66	1123538,55
المبلغ الإجمالي	**128261761,46**	**125001878,43**	**3259383,03**
المؤونات	13484211,09	9684456,45	3799754,64
المبلغ الصافي	**114777550,37**	**115317421,98**	**-539871,61**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (14).

إن ارتفاع القيمة الإجمالية للمخزونات يرجع أساسا إلى ارتفاع مواد أولية بـ: 1878060,03 دج والمنتج التام بـ: 1123538,55 دج، والمنتجات قيد التنفيذ بـ: 1310471,40 دج.

- ✓ يمكن تفسير القيمة الإجمالية للزبائن المدرجة في الميزانية بقيمة إجمالية 157895965,99 دج كما يلي:

الجدول رقم (9-4): الزبائن لمؤسسة مدبغة جيجل **الوحدة:** **1دج**

الزبائن	2015	2014	الفارق
– المؤسسات والخدمات العامة	1118988,00	–	–
– الوطنية الخاصة	7033428,89	7436096,58	-402667,69
– الشركات الجلدية التابعة للمجموعة	131279966,03	149306979,81	-18027013,78
– الزبائن الأجانب	–	–	–
– الزبائن المشكوك فيهم	58268,93	58268,93	–
– زبائن مشكوك فيهم (وطنية خاصة)	163866,39	673866,39	-510000,00
– زبائن مشكوك فيهم (ش تابعة)	6877429,33	6877429,33	–
– المنتجات غير المفوترة	1134018,42	–	1134018,42
المجموع	**157895965,99**	**164352641,04**	**-6456675,05**
المؤونات	7099564,65	7609564,65	-510000,00
المبلغ الصافي	**150796401,32**	**156743076,39**	**-5946675,05**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (14)

مقارنة مع العام 2014 تم تخفيض المستحقات بـ: 6456675,05 دج

كما انخفضت قيمة الزبائن المشكوك فيهم (ش خاصة) بمبلغ 510000,00 دج

- ✓ يمكن تفسير القيمة الإجمالية للذمم المدينة الأخرى التي ظهرت في الميزانية بمبلغ 769642.18 دج بـ:
  - الأسهم أوامر مسبقة بـ: 52414.89 دج
  - اعتقالات أخرى لحساب بـ: 622768.13 دج
  - الرسوم المؤجلة بـ: 94459.16 دج

حيث انخفضت هذه الذمم في سنة 2015 بقيمة 42916.90 دج مقارنة مع سنة 2014 .(الملحق رقم 14)

- ✓ تتمثل الضرائب المدرجة بالميزانية في الرسم على القيمة المضافة (TVA)
- ✓ يتم تقسيم المجموع الذي ظهرت به الخزينة (أصول) في الميزانية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10-4) : أصول الخزينة لمؤسسة مدبغة جيجل

الخزينة	2015	2014	الانحراف
مجموع الشيكات	4990624.77	-	4990624.77
شيكات للتحصيل	36880174.32	-	36880174.32
القرض الشعبي الجزائري (جيجل)	5802054.31	15264807.61	946753.30
القرض الشعبي الجزائري رأس المال العامل (دج)	189994.74	20079558.03	19889563.29
بنك الجزائر الخارجي (جيجل بالدينار)	20950.75	21535.75	585.00
القرض الشعبي الجزائري(الأورو)	20024.86	18260.09	1764.77
بنك الجزائر الخارجي (الأورو)	2346.48	2139.68	206.80
الصندوق الرئيسي	92984.05	20754.50	72229.55
المجموع	**47999154.05**	**35407055.66**	**12592098.62**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (14)

-حساب القرض الشعبي رأس المال العامل بناء على تعليمات المجموعة و تستخدم لتمويل و شراء المواد الخام.

-الرصيد النقدي تم تبريره من قبل محضر قضائي للنقدية في 2015/12/31.

2-1-2- الخصوم: تم تقسيم رأس المال الخاص الموجود في الميزانية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11-4): رأس المال الخاص لمؤسسة مدبغة جيجل الوحدة :1دج

رأس المال الخاص	2015	2014	الفارق
رأس المال الصادر	80000000.00	18000000.00	-
الاحتياطات	-	-	-
-احتياطي قانوني	5181803.38	5181803,38	-
-احتياطي اختياري	81307120.11	81307120,11	-11019490,58
-تعديل طريقة المحاسبة	-11019490.58	-	-560211122,5
النتيجة الصافية	-29402756.63	26618355,62	-
مرحل من جديد		-210945599,23	26618355,62
-الأرباح المحتجزة	-184327243.61	-11019490,58	11019490,58
-تعديل طريقة المحاسبة	-	568240344,77	-
رؤوس أموال أخرى	568240344.77		
المجموع	**609979777,44**	**639382534,07**	**-29402756,63**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (14).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة قد وضحت طبيعة كل احتياط من الاحتياطات ، حيث تضمنت كل من الاحتياطي القانوني و الاختياري بالإضافة إلى تغيير طريقة المحاسبية، وقد ظهر هذا الحساب نتيجة الانتقال من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، وأدرج ضمن حساب المراحل من جديد وذلك من 2010 حتى 2014 و بنفس الرصيد.

لكن في سنة 2015 و عند إعادة النظر فيها من قبل محافظة الحسابات تم فصلها من حساب المرحل من جديد إلى حساب الاحتياطات نظرا لزيادة الخسائر في حساب المرحل الجديد و جعلها تنخفض في الاحتياطات(الملحق رقم14).

و يتمثل المبلغ الذي ظهر به حساب تعديل طريقة المحاسبة الذي نتج في 2009/12/31 في العناصر التالية:

الجدول رقم (12–4) :تعديل التغييرات و الطرق المحاسبية لسنة 2014 الوحدة :1دج

التاريخ	البيان	المبلغ
2009/12/31	الضرائب المؤجلة للسداسي الثاني 2009	-422184,52
2009/12/31	تصحيح القيم للمنتجات التامة2009	3326363,82
2009/12/31	خصم ذمم العملة الصعبة	-1241775,05
2009/12/31	خصم ديون العملة الصعبة	14086,87
2009/12/31	مؤونات المعاشات التقاعدية	9342999,46
المجموع(مدين)		**11019490,58**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (15).

إن رصيد هذا الحساب (ح، 115) مدين لهذا ظهر في مكونات رأس المال بقيمة مالية ما ينتج عنه تخفيض في قيمة رأس المال الخاص.

- ✓ تمثل القروض و الديون المالية في سلفيات القرض الشعبي الجزائري بمبلغ 464595529.93 دج وقد تم استعماله في إعادة تمويل مقدمي الديون ب 103000000.00دج، رأس المال العامل 1000000000.00دج معدات التركيبة إلى 50000000.00 دج ، تحديث معدات لازمة بـ: 202777217.14 دج و أخيرا البرنامج التدريبي بـ: 8818312.52دج (الملحق رقم14).

و نلاحظ أن هذه القروض زادت في دورة 2015 عنها في سنة 2014 بمبلغ 3957288.00 دج.

- ✓ يتم تفسير قيمة الضرائب الموجودة في ميزانية المؤسسة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (13–4): الضرائب المتعلقة بمؤسسة مدبغة جيجل **الوحدة:** **1دج**

الضرائب	2015	2014	الفارق
– طوابع على المبيعات	18241,00	5564,00	12677,00
– TVA مستحقة الدفع	–	908838,00	-908838,00
– الرسم على النشاط المهني	294239,00	366411,00	-72172,00
– ضريبة الأملاك	124190,00	62095,00	62095,00
– الضرائب الموحدة	200000,00	100000,00	100000,00
– الضريبة على البيئة	17790750,00	17166000,00	624750,00
– رسوم التدريب	287423,62	255055,44	32368,18
المجموع	**20955131,29**	**28673253,77**	**-7718122,48**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (14)

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن الضرائب قد انخفضت وهذا يرجع أساس إلى ضريبة القيمة المضافة المستحقة بقيمة 908838,00 دج.

–2– معلومات لفهم أفضل لجدول حسابات النتائج

أوضحت المؤسسة في ملاحظتها تفسيرات حول العناصر الموجودة في جدول حسابات النتائج، حيث أفصحت عن بعض العناصر الأخرى التي لم تستطع إدراجها في الجدول.

يتضمن إنتاج السنة المبيعات التالية:

الجدول رقم (14–4) :إنتاج السنة المالية لمؤسسة مدبغة جيجل الوحدة: 1دج

إنتاج السنة	2015	2014	الفارق
مبيعات البضائع	4004058,75	151917,00	3852141,75
مبيعات البقر كاملة (الجلد)	179600108,75	75229275,00	104370833,7
مبيعات داخل المجموعة	133455055,08	235950976,68	-102495921,6
مبيعات القشرة مخملية	15676,25	6881,25	8795,00
مبيعات قشرة الكووم	1921036,50	1273588,50	647448,00
مبيعات القشرة المصطبغة	3582709,25	5390984,00	-1808274,75
مبيعات المواشي الأخرى	3823292,00	7090425,25	-3267133,25
مبيعات وسيطية	774395,00	3260104,00	-2489709,00
مبيعات النفايات و الخردة	552415,00	695700,00	-143285,00
المجموع	**327728746,58**	**329049851,68**	**-1321105,10**

التغييرات الجاري تصنيعها	1310471,40	15680921,03	-14370449,63
التغييرات في الجلود المصنعة	1123538,55	3678619,20	-2555120,65
التغيير في مخزون المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها	**2434009,95**	**19359580,23**	**-16925570,26**
مجموع انتاج2015	**330162756,53**	**348409431,91**	**-18246675,38**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (14).

من خلال الجدول نلاحظ مجموع الإنتاج لسنة 2015 قد انخفض بقيمة 18246675.38 دج مقارنة بسنة 2014 كما انخفضت قيمة التداول داخل المجموعة بـ: 10249592.60دج.

- ✓ تفسر قيمة المشتريات المستهلكة المقدر قيمتها بـ 230191072.18 دج الى :

السلع الاستهلاكية: 3817655.25 دج

الجلود الخام المستهلكة: 146665989.11 دج

المنتجات الكيماوية المستهلكة: 70343714.32 دج

التزويدات المستهلكة الأخرى: 9363713.50 دج

ونلاحظ أن قيمة المشتريات المستهلكة قد زادت خلال سنة 2015 بمبلغ : 3338611.89 دج وهذا راجع أساسا إلى شراء البضاعة المباعة.(ملحق رقم 14)

- ✓ تتمثل الخدمات الخارجية في الإيجارات، صيانة وإصلاح، أقساط التأمين والتوثيق والتي في مجموعها بلغت: 3031204.24 دج وقد ارتفعت مقارنة بسنة 2014 بمبلغ 81921.80 دج (ملحق رقم14).
- ✓ تتمثل الخدمات الخارجية الأخرى المقدرة بـ: 3488103.44 دج في العناصر التالية:

تعويض مؤقت، الإشهارات، النقل (السفر، الاستقبال، المهمة) رسوم البريد، خدمات بنكية، المساهمات والتغيرات والتي انخفضت في سنة 2015 بمبلغ 560610.37 دج مقارنة بسنة 2014 (بالاعتماد على الملحق رقم 14).

- ✓ يفسر استهلاك السنة المالية بإجمالي المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية بالإضافة إلى الخدمات الخارجية الأخرى (بالاعتماد على الملحق رقم 14)

يرجع مبلغ أعباء المستخدمين الموضح في جدول حسابات النتائج إلى:

الجدول رقم (15-4): أعباء المستخدمين لمؤسسة لمدبغة جيجل لسنة 2015. الوحدة:1دج

أعباء المستخدمين	2015	2014	الفارق
أجور الموظفين	37958998.83	31673493.08	6285505.75
دفع الحوافز	2000000.00	-	2000000.00
نفقات الموظفين الأخرى	26403658.96	27665089.61	-1261430.65
مساهمة المنظمات الاجتماعية	10912154.75	10244058.22	668096.53
رسوم الضمان الاجتماعي	1775238.59	1856744.39	-81505.80
مجموع نفقات الموظفين	**79050051.13**	**71439385.30**	**7610665.83**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (14).

وقد ارتفع مبلغ من أعباء المستخدمين في 2015 بـ 761066.83 دج مقارنة بـ2014 .

- ✓ تفسر قيمة الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة المدرجة في جدول حسابات النتائج والمقدر قيمتها بـ: 9801589.18 دج من خلال العناصر التالية:

- ضرائب التدريب المهني: 796962.18 دج
- الرسم على النشاط المهني: 4141284.00 دج
- حقوق التسجيل والطابع: 2000.00 دج
- ضريبة الأملاك: 470000.00 دج
- الضرائب الموحدة: 200000.00 دج
- البيئة الضريبية: 3783750.00 دج
- ضرائب ورسوم أخرى: 407000.00 دج

وقد زادت هذه القيمة في سنة 2015 بمبلغ 891430.24 دج مقارنة بسنة 2014 وهذا راجع أساسا إلى الضرائب البيئية(بالاعتماد على الملحق رقم 14).

- ✓ تتضمن قيمة المنتجات العملياتية الأخرى في سداد التأمينات ، تسديدات أخرى، منتجات استثنائية أخرى لمنتجات الإدارة الأخرى.

وقد ظهرت في مجموعها بمبلغ 453532.09 دج ونلاحظ أنها انخفضت بقيمة 77289.56 في السنة محل الدراسة (2015) مقارنة بالسنة السابقة (2014) (بالاعتماد على الملاحق رقم 14).

- ✓ في حين تشمل الأعباء العملياتية الأخرى على رسوم الحضور بقيمة 140000.00 دج بالإضافة إلى مصروفات الإدارة الجارية بمبلغ 830.61 دج (بالاعتماد على الملحق رقم 14).
- ✓ تم تفسير مخصصات الاهتلاكات والمؤونات ذات القيمة 37112387.71 دج كما يلي:

الجدول رقم (16-4): مخصصات الاهتلاكات والمؤونات لمؤسسة مذبغة جيجل الوحدة:1دج

الاهتلاكات والمؤونات	2015	2014	الفارق
مخصصات الاهتلاكات	30378910.75	15496106.37	14882804.38
مؤونات الخصوم غير جارية	2131645.42	9233806.81	-7102161.39
مؤونات الاصول الجارية	4601831.54	-	4601831.54
مجموع الاهتلاكات والمؤونات	**37112387.71**	**24729913.18**	**12382474.13**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 14.

نلاحظ من خلال جدول مخصصات الاهتلاكات والمؤونات ان المؤسسة قد بينت المؤونات وطبيعتها ، إضافة إلى الاهتلاكات التي سجلت زيادة فيها سنة 2015 بمبلغ 14882804.38 دج مقارنة بسنة 2014 وهذا راجع إلى حصول المؤسسة على آلات وقطع الغيار.

- ✓ يتعلق حساب استرجاع خسائر القيم والمؤونات التي ظهرت في جدول حسابات لنتائج بمبلغ 325199.34 دج إلى تعديل المؤونات بقيمة 1312076.90 دج واسترجاع المؤونات بقيمة 1939522.44 دج (بالاعتماد على الملحق رقم14).
- ✓ تتعلق المنتجات المالية بمكاسب البورصة المتأتية من خصم أسعار صرف العملات في 2015/12/31 وذلك بقيمة 1971.57 (بالاعتماد على الملحق رقم 14).
- ✓ تتمثل قيمة الضرائب المؤجلة في تغيرات الضرائب المؤجلة أصول وذلك بمبلغ 457377.67 دج (بالاعتماد على الملحق رقم14).

3- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت بين هذه الكيانات أو مسيريها

إن المعلومات المتضمنة في هذا العنصر غير متوفرة في المؤسسة محل الدراسة، كونها مؤسسة مستقلة بشخصيتها القانونية وذمتها المالية برأس مال تملكه الشركة الأم(المؤسسة الوطنية لصناعة الجلود – ENIPEC –) كما أنها لا تمتلك أي مساهمة في رؤوس أموال شركات أخرى، لكن اكتفت بإفصاحها عن الديون اتجاه هذه الشركة الأم البالغة 15233739.61 دج وتوضيحها في دفتر الأستاذ العام كالآتي :

الجدول رقم (17-4): دفتر الأستاذ العام للديون اتجاه المجمع الوحدة:1دج

التاريخ	مدين	دائن
الرصيد الاولي		21554984.09
2015/06/24-	2000 000.00	
2015/09/30-		35424.32
2015/09/30-		44328.96
2015/09/30-		75145.45
2015/09/31-		34839.32
2015/12/31-	4510982.53	
رصيد الحساب النهائي		**15233739.61**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ملحق رقم:23.

ويلاحظ أن رصيد الحساب النهائي للديون هو نفس المبلغ الذي ظهر في الميزانية.

4- المعلومات ذات الطابع العام والتي توضح بعض العمليات الخاصة

من خلال المعلومات المتحصل عليها نلاحظ أن المؤسسة لم تدرج بعض المعلومات ضمن هذا العنصر كونها لا تمتلك أسهم في شركات أسهم في شركات رؤوس الأموال ولا تمتلك سندات.

- ✓ لا توجد التزامات مالية غير مسجلة في الميزانية؛
- ✓ لم تحدث أي خسائر أو مخاطر غير قابلة للقياس في تاريخ إعداد الكشوف المالية؛
- ✓ لم تحصل المؤسسة على أية مساعدة عمومية غير مدرجة في الحسابات؛

- ✓ أوضحت المؤسسة متوسط المستخدمين الموظفين أثناء السنة المالية حيث قسمتهم حسب كل فئة، إذ بلغ عدد العمال 136 عامل مقسمين على مديريات ومصالح كما تم عرضهم في العرض العام للمؤسسة ، كما بلغت أجور المستخدمين لسنة 2015 ماقيمته 79050051.13دج ؛
- ✓ قامت المؤسسة بتحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط وحسب كل قطاع جغرافي إذ أفصحت عن الزبائن(الوحدات) الذين تتعامل معهم والمختصين في القطاع الإنتاجي البالغ قيمتهم 131279966.03دج كالتالي:

الجدول رقم (18-4): ميزان المراجعة للغير لسنة 2015 الوحدة :1دج

الزبائن (الشركات الجلدية التابعة للمجموعة	حركات الطلب للفترة السابقة		حركات الطلب للفترة الحالية		رصيد التوازن	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
-وحدة برج الكيفان (الجزائر)	40864756.13	0.00	21810866.52	23577904.03	39117718.62	0.00
-وحدة اقبو	45511045.65	0.00	104694346.86	60879014.85	89326377.66	0.00
-وحدة الشراقة	17591779.08	0.00	35568287.54	53160377.66	0.00	0.00
-وحدة نقاوس	27435023.04	0.00	9860070.58	37295093.62	0.00	0.00
-وحدة الجلفة	175829.94	0.00	0.00	175829.94	0.00	0.00
-وحدة العمرية	17728527.97	0.00	906042.15	15798700.37	2835869.75	0.00
الرصيد المتراكم	**149306979.81**	**0.00**	**172859613.65**	**190886627.43**	**131279966.03**	**0.00**
رصيد جدول	**149306979.81**	**0.00**	**0.00**	**18027013.78**	**131279966.03**	**0.00**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 22.

الجدول رقم (19–4): توزيع رقم الأعمال لمدبغة جيجل حسب القطاع الجغرافي لسنة 2015 الوحدة: 1دج

ولايات الشرق	المبالغ	ولايات الغرب	المبالغ	ولايات الوسط	المبالغ	ولايات الجنوب	المبالغ
باتنة	8247410,75	تلمسان	60789658,75	بومرداس	21943282,75	خنشلة	1930800,00
الطارف	1198774,50	وهران	6519343,00	تيزي وزو	4327584,00		
جيجل	4757580,00		774395,00	الجزائر	106800510,50		
قسنطينة	3096226,75	بوسعادة		المدية	5618366,25		
ميلة	4048857,00	وهران	5718408,75	بجاية	79528948,08		
سطيف	12124564,00						
أم البواقي	124036,00						
المجموع	**33777449,50**	**المجموع**	**73801805,50**	**المجموع**	**218218691,58**	**المجموع**	**1930800,00**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (12)

و عليه:

- المجموع 33777449,50 دج يمثل ما نسبته 10,30 % بالنسبة لولايات الشرق
- المجموع 218218691,58 دج يمثل نسبته 66,59 % بالنسبة لولايات الوسط
- المجموع 73801805,50 دج يمثل نسبته 22,52 % بالنسبة لولايات الغرب
- المجموع 1930800,00 دج يمثل نسبته 0,59 % بالنسبة لولايات الجنوب

و نلاحظ أن أغلب الزبائن لهذه الشركة من ولايات الوسط

إضافة إلى كل هذا فقد قامت المؤسسة بإعداد جداول في ملاحقها وكانت هذه الجداول موافقة للنماذج التي نص عليها النظام المحاسبي المالي واعتبرها كنماذج لفهم أكثر للقوائم المالية وسيتم عرضها كالتالي:

الجدول رقم (20-4): تطور الأصول والممتلكات المالية غير جارية الوحدة:1دج

البيان	ملاحظات	القيمة الإجمالية في بداية السنة المالية	الزيادات خلال السنة	تخفيضات السنة المالية	القيمة الإجمالية في نهاية الفترة المالية
التثبيتات المادية (غير الملموسة)		65520.00	-	-	65520.00
الأراضي		571222000.00	-	-	57122000.00
بناءات		90276884.86	-	-	90276884.86
معدات تقنية		78653306.75	-	-	7865330.75
آلات ومعدات		326668762.89	80938643.57	-	407607396.45
معدات النقل		11285013.46	-	-	11285013.52
تجهيزات مكتب		2652170.52	-	-	90348406.75
تجهيزات اجتماعية		27130098.75	63218308.00	-	68610.00
		68610.00			
إجمالي تثبيتات أخرى ملموسة		**446457952.37**	**144156951.57**	**-**	**590614903.95**
تثبيتات مادية جاري انجازها		150770529.07	7488660.00	142177022.05	16082167.02
إجمالي التثبيتات		**12588792886.30**	**15164561.57**	**-**	**1268261475.82**
القروض (قروض الأفراد)		20800.00	-	-	20800
ودائع أخرى مدفوعة		104973.54	-	-	104973.54
أصول الضرائب المؤجلة		5480783.37	569372.87	1026750.54	5023405.75
إجمالي الأصول غير الجارية		**1264399443.21**	**152214984.44**	**1026750.54**	**1273410655.05**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم16.

يتبين لنا من جدول تطور الأصول والممتلكات غير الجارية أن هناك زيادة في قيمة هذه الأصول بمبلغ 9011211.84 دج كما أن المؤسسة لم تكن لديها تخفيضات خلال السنة إلا فيما يخص تثبيتات انجازها وأصول الضريبة المؤجلة.

الجدول رقم (21–4): جدول الاهتلاكات لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2015 الوحدة:1دج

البيان	ملاحظات	الاهتلاك المتراكم في بداية السنة المالية	زيادة الاهتلاك خلال السنة المالية	التخفضيات في عناصر الخارجية	الاهتلاك المتراكم في نهاية السنة المالية
مؤشر Good will		65520.00	-	-	65520.00
تثبيتات غير مادية(معنوية)					
الأصول المادية					
– الأراضي		-	-		-
– منشآت		75113289.67	218992.70	-	75332282.37
– معدات تقنية		78653306.75	-	-	78653306.75
– معدات وادوات		210547169.02	23734054.41	-	234281223.43
– معدات نقل		8952613.48	499800.00	-	9452413.48
– تجهيزات مكتب		2507841.91	49799.40	-	2557608.31
– تجهيزات التركيب		26598932.08	5876297.24	-	32475229.32
– تجهيزات اجتماعية		68610.00	-	-	68610.00
اجمالي الاصول المادية (الملموسة)		**402441762.91**	**30378910.75**	**-**	**432820673.66**
المجموع الكلي		**402507282.91**	**30378910.75**	**-**	**432886193.66**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 17.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان هناك زيادة في قيمة الاهتلاكات خلال سنة 2015 بـ 30378910.75 دج وهي خاصة بالأصول المادية فقط، كما انه لا توجد أي تخفيضات خلال السنة.

الجدول رقم (22-4):خسارة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

البيان	ملاحظات	خسارة القيمة المتراكمة	زيادة خسارة القيمة خلال السنة المالية	استرجاع خسارة القيمة	خسارة القيمة المتراكمة في نهاية السنة
-مؤشر Good will		T N	A	E	N
-التثبيتات غير المادية (المعنوية)		T N	A	E	N
-التثبيتات المادية (العينية)		T N	A	E	N
-مساهمات		T N	A	E	N
-اصول مالية اخرى غير جارية		T N	A	E	N

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 18.

من خلال خسارة القيمة للتثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية نلاحظ أن المؤسسة ليس لديها خسارة قيمة عن هذه العناصر.

الجدول رقم(23-4): جدول المؤونات لمؤسسة مدبغة جيجل لسنة 2011 الوحدة:1دج

البيان	ملاحظات	المؤونات المتراكمة في بداية السنة	مخصصات السنة	استرجاعات السنة	المؤونات المتراكمة في نهاية السنة
مؤونات الخصوم غير الجارية		21310632.61	2131645.42	-	234442278.03
مؤونات المعاشات التقاعدية والالتزامات المماثلة					
مؤونات خاصة بالضرائب					
مؤونات خاصة بالنزاعات					
المجموع		**21310632.61**	**21331645.42**	**-**	**23442278.03**
مؤونات الخصوم الجارية		1939522.44	2421326.47	1939522.44	2427326.47
مؤونات خاصة بالمعاشات التقاعدية والالتزامات المماثلة					
مؤونات اخرى متعلقة					

بالافراد مؤونات خاصة بالضرائب					
المجموع		**1939522.44**	**2421326.47**	**1939522.44**	**2427326.47**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 19.

تبين لنا من خلال الجدول السابق أن مؤونات الخصوم غير الجارية تتمثل في مؤونات المعاشات التقاعدية والالتزامات المماثلة فقط حيث تم تكوين لها مخصص في سنة 2015 بـ 2131645.42 دج في حين تتمثل المؤونات الخاصة بالخصوم الجارية في مؤونات متعلقة بالأفراد وقد تم تكوين مخصص لها في سنة 2015 بقيمة: 2427326.47 دج كما تم استرجاع مؤونة في نفس السنة بمبلغ 1939522.44دج.

الجدول رقم: (24-4): جدول استحقاقات الحسابات الدائمة والديون عند إقفال السنة المالية للمؤسسة

الوحدة: 1دج

البيان	الملاحظات	لمدة عام على الاكثر	من سنة الى 5 سنوات	اكثر من 5 سنوات	المجموع
الحسابات الدائنة					
القروض	-	-	-	20800.00	20800.00
الضمانات المدفوعة	-	-	-	104973.54	104973.54
الاخرى					
الزبائن		134432483.31	16363917.53	7099564.65	15789965.99
مدينون آخرون		717227.29	52414.89	-	769642.16
الضرائب		1049588.00	-	-	104958.00
المجموع		**136199299.10**	**16416332.42**	**7225338.19**	**159840969.71**
الديون					
اقتراضات (قرض الشعبي)		-	-	464595529.93	464595529.93
ديون اخرى		8408336.16	9878400.23	6268395.30	20955131.69
الموردون		17477359.20	121914.00	633563.66	18229236.86
الضرائب		2571093.62	16143750.00	-	18714843.62
دائنون اخرون		-	-	-	-
المجموع		**24853188.89**	**26144064.23**	**471497488.89**	**522494742.10**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 20.

من خلال الجدول نلاحظ أن استحقاقات الحسابات الدائنة للمؤسسة ناتجة أساسا عن حقوقها القصيرة الأجل (عام على الأكثر).

أما بالنسبة للديون الخاصة بالمؤسسة فهي ناتجة عن ديون طويلة الأجل.

المطلب الرابع: دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة مدبغة_جيجل

أصبحت المعلومات المحاسبية و المالية المورد الجوهري في العصر الحالي, تعتمد عليها فئات عديدة

من المستخدمين و أصحاب العلاقة في اتخاذ القرارات, و يكون ذلك بتوفير المؤسسات لمعلومات ذات جودة تتصف بالخصائص النوعية.

1-جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل جودة المعلومات المحاسبية في الخصائص التي تتسم بها هذه المعلومات المحاسبية, والقواعد الواجب استخدامها لتقييم المعلومات المحاسبية وما تحققه من منفعة للمستخدمين , وحتى تكون المعلومات ذات جودة بجب أن تخلو من التحريف و التضليل وهي من متطلبات النظام المحاسبي و احد أهدافه لتقريب الممارسات المحاسبية المحلية مع الممارسات المحاسبية الدولية , كما أنها تعني قيمة المعلومات التي يتمثل دورها في التقليل من حالة عدم التأكد عند المستفيدين منها, و التي يفترض أن تشعرهم بالقدرة على اتخاذ القرارات التي تكون اقل ضرر و أكثر نفعا, أي أنها تؤدي إلى زيادة الأرباح و التقليل من الخسائر.

كما تتحدد جودة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي و توقع استعمالها في المستقبل, و كفاءة و فعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات.

2- مدى جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في مؤسسة مدبغة جيجل

حسب المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية: الملائمة, الدقة, القابلية المقارنة و الوضوح, و بالنظر إلى المعلومات التي قامت بها المؤسسة محل الدراسة بالإفصاح عنها في قوائمها المالية, و التي تعبر عن الأحداث و المعاملات التي قامت بها, يمكن دراسة مدى جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها, و ذلك من خلال ربطها بالخصائص النوعية التي تتمتع بها حسب (scf) و المتمثلة في:

2-1-الملائمة

حسب المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يجب ان تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها و نوعيتها و ضمن احترام المبادئ و القواعد المحاسبية, بهدف إعطاء صورة صادقة لمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية و النجاعة وتغير الوضعية المالية للكيان, فحسب النظام المحاسبي المالي جودة المعلومات تكون بملائمتها وقدرتها في التأثير على القرارات الاقتصادية للمستعملين, وذلك من خلال مساعدتهم في تقدير الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية, أو على تأكيد تقديراتهم السابقة وتصويبها.

وحتى تكون المعلومات التي أفصحت عنها المؤسسة محل الدراسة ملائمة لمستخدميها يجب أن تكون لديها القدرة التنبؤية وتكون في الوقت المناسب, وتكتسي بالأهمية النسبية.

- ✓ – القدرة التنبؤية: بمعنى تساعد المعلومات المفصح عنها في تحسين قدرة متخذ القرار بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء النتائج الماضية والحاضرة, وعليه فقيام المؤسسة بالإفصاح عن معلومات خاصة بالسنة السابقة 2014 و أحداث السنة محل الدراسة 2015 تجعل هذه المعلومات ملائمة تساعد بالتنبؤ بوضعية المؤسسة مستقبلا من خلال النتائج المحققة حاليا والنتائج المحققة سابقا , بالإضافة إلى هذا قمنا بإجراء مقابلة مع احد مسيري الشركة فيما يخص مساعدة المعلومات على التنبؤ فأكدوا لنا أنها تساعدهم بدرجة كبيرة في عملية التنبؤ بالأحداث و النتائج الملاحقة باستعمال موازنات تقديرية و مساعدتهم في معرفة الانحرافات و تصحيحها.
- ✓ –الوقت المناسب: بمعنى توفير المعلومات في الوقت الذي يحتاج إليها المستخدمون حتى تكون لها تأثير على اتخاذ القرارات, حيث أن النظام المحاسبي المالي (scf) قد فرض على المؤسسات أن تعد قوائمها المالية قبل 30 أفريل من كل سنة مالية و ذلك في أجل أقصاه 04 أشهر من تاريخ الإقفال, و قد التزمت مؤسسة مذبغة جيجل بهذا التاريخ كما أنها لديها معلومات حول النتائج المحققة في كل شهر و هو ما أكده لنا مدقق الحسابات الداخلي للمؤسسة, و أنهم بإمكانهم منحها في أي وقت يحتاجها المستخدمون و ذلك بإعداد قوائم مالية مرحلية في نهاية كل شهر.
- ✓ الأهمية النسبية: نظرا لأهمية هذه الخاصية اعتبرها النظام المحاسبي كمبدأ وذلك حسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 08–156, إذ وجب على كل كيان إبراز المعلومات المهمة التي يمكن أن تأثر على حكم المستفيدين كما اعتبر أن المعلومة تكتسب أهمية نسبية إدا كان من الممكن أن يسبب عدم بيانها أثرا على القرارات الاقتصادية.

ومؤسسة مدبغة جيجل وبإتباعها قواعد ومبادئ النظام المحاسبي المالي قد أفصحت عن المعلومات التي من الممكن أن تؤثر على اتخاذ القرارات المختلفة, كأخذها بعين الاعتبار مبدأ الحيطة والحذر وذلك بتكوين مؤونات, لتفادي تحويل شكوك موجودة إلى المستقبل, وعدم المبالغة في تقدير قيمة الأصول والمنتوجات, ولا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء, وهدا حسب ما جاء في المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 08–156.

2-2 القابلية للمقارنة

حسب المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 تكون المعلومة المحاسبية قابلة للمقارنة يجب أن يكون هناك دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات ولا يكون هناك تغيير في الطرق إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم, وذلك للسماح لمستعمليها بإجراء مقارنات معتبرة في الزمن بين الكيانات وداخل المؤسسة نفسها.

وبالنظر إلى المعلومات المفصح عنها من قبل المؤسسة محل الدراسة, لاحظنا أنها اتبعت نفس الطرق المحاسبية وبكيفية مماثلة في تقدير العناصر, ماعدا تغيير لطريقة المحاسبة الناتجة عن التغير في التنظيم(الانتقال من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي المالي), وهو ما نص عليه scf, إضافة إلى إفصاحها عن معلومات خاصة بالسنة المالية(2015) والسنة المالية السابقة(2014), وذلك في كافة القوائم المالية, مما يجعلها تتصف بخاصية القابلية للمقارنة.

2-3 المصداقية

حسب النظام المحاسبي المالي جودة المعلومة تكون خالية من الخطأ أو الحكم المسبق المعتبر والتي يمكن أن يوليها المستعملون ثقتهم لتقديم صورة صادقة حيث ألزم المؤسسات بأن تتصف عملية المحاسبة بالانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها, وبإجراء مقابلة مع المدقق الداخلي للمؤسسة استخلص لنا أن المعلومات التي أفصحت عنها المؤسسة تتصف بالمصداقية وتعبر فعلا عن الوقائع والأحداث التي قامت بها المؤسسة.

وقد حرص النظام المحاسبي المالي على أن تكون المعلومات حيادية ولا يجب أن تكون موضوع انحياز, وما أكده لنا أحد مسيري المؤسسة أنه هناك نوع من الحياد في الإفصاح عن المعلومات بمعنى لا يتم التعامل مع المستخدمين للمعلومة بنفس المعاملة, وهدا ما يؤثر على جودة المعلومات المفصح عنها.

كما أن إتباع المؤسسة في إفصاحها عن القوائم المالية على المبادئ التي نص عليها النظام المحاسبي سيقلل من حالة الحدوث في الأخطاء والتلاعب, ويجعل المعلومات ذات مصداقية, وما يعزز المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية لمؤسسة مدبغة جيجل أنها تتمتع بخاصية المصداقية هو تقرير محافظ الحسابات(الملحق رقم 21).

4-2 القابلية للفهم

حسب النظام المحاسبي المالي نوعية معلومة ما تكون بسهولة فهمها من طرف أي مستعمل له معرفة معقولة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية وبالمحاسبة, وله القدرة على دراسة المعلومة بكيفية جادة بما فيه الكفاية.

و بدراستنا للمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة لاحظنا أن المؤسسة عملت على جعل هده المعلومات مفهومة, وذلك بتقديم إيضاحات في ملاحقها حول المعلومات التي يصعب تفسيرها في القوائم الأربعة, ما يجعل هذه المعلومات سهلة الفهم من قبل المستخدمين.

إن المعلومات التي أفصحت عنها مؤسسة مدبغة جيجل تتمتع بالخصائص النوعية للمعلومات, مع غياب نوع من الشفافية, إذ أن النظام المحاسبي المالي اعتبر الشفافية تكون فيها المعلومات عن الشروط و القرارات و الأعمال متوفرة و واضحة و مفهومة من جميع الفاعلين في السوق المالي, و باعتبار أن المؤسسة لا تملك سندات يتم تداولها في السوق فهذا يعني أنه ليس هناك مستخدمين معتبرين لهذه المعلومات كونها غير مفيدة لهم.

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على الواقع العملي المحاسبة في المؤسسات الجزائرية وهذا بعد مرور 7 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال مؤسسة مدبغة جيجل التي قامت بإعداد خمس قوائم مالية كما نص عليها هذا النظام المتمثلة في : الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق، حيث لاحظنا أن هذه القوائم تتوافق بشكل كبير من حيث الشكل والمضمون مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي ما عدا عدم إدراجها ملاحظات حول العناصر الموجودة في القوائم الأربعة الأولى في العمود الخاص بها، كما أن المؤسسة اعتمدت في تقدير بنود الأصول والخصوم على التكلفة التاريخية بالإضافة إلى اعتمادها على التكلفة الوسطية المرجحة في تقييم المخرجات من المخزونات، كما قامت بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة باعتبار أن النظام المحاسبي المالي لم يلزم بإتباع طريقة معينة وهذا من اجل إنتاج معلومات تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة الذي يعتمد بشكل كبير عن مدى الإفصاح الجيد في القوائم المالية.

خاتمة

لقد أصبحت مهنة المحاسبة الآن تلعب دورا فعالا في حماية المؤسسة,خصوصا **في** ظل العلاقة الوطيدة بينها وبين مختلف المستخدمين لمخرجاتها المتمثلة في القوائم المالية, حيث تطورت المحاسبة وتطورت معها الحاجة إلى المعلومة المالية والمحاسبية والتي يتم تقديمها لمستخدمي القرارات الداخليين والخارجيين من خلال الإفصاح المحاسبي المناسب عنها للوفاء بمتطلبات مستخدميها وذلك بإظهار جميع المعلومات في القوائم المالية بشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل تساعدهم في اتخاذ قرارات سليمة.

ونظرا لاختلاف أسس القياس والإفصاح في إعداد القوائم المالية الذي شكل صعوبة في فهم واستغلال المعلومات المالية المحتواة فيها من قبل المستخدمين، أدى إلى إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة من جهة، وتلبية احتياجات متخذي القرار على المستوى الدولي بالمعلومات من جهة أخرى.

وفي ظل التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي باشرت الجزائر بإصلاحات اقتصادية تتماشى مع هذه التغيرات وذلك بإصدار قانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي (scf) ويتوافق بدرجة عالية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأصبح ساري المفعول به إبتداءا من 01 جانفي 2010، وقد بين النظام المحاسبي المالي متطلبات الإفصاح المحاسبي من خلال عرض خمس قوائم مالية والحد الأدنى للمعلومات الواجب توفرها في هذه القوائم.

1- اختبار الفرضيات

من خلال طريقة معالجتنا للموضوع وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية, يمكن التأكد من صحة الفرضيات كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تحدد متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية فقد تحققت، وذلك من خلال إصدار مجموعة من المعايير الدولية التي تبين كيفية الإفصاح ومن أهمها (IAS01) و(IAS07).

- أما بخصوص الفرضية الثانية التي نصت على أن النظام المحاسبي المالي يحدد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية قد تحققت، وذلك باعتبار أن النظام المحاسبي المالي وضح متطلبات الإفصاح المحاسبي

في القوائم المالية من خلال عرض أربع قوائم أساسية بالإضافة إلى الملاحق التي تبين طرق إعداد هذه القوائم.

– وبخصوص الفرضية الثالثة التي تقوم على أن مؤسسة مدبغة جيجل إلتزمت عند الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية بمتطلبات الإفصاح وفقا للنظام المحاسبي المالي(scf) فهي محققة, حيث إلتزمت المؤسسة بإعداد قوائمها المالية وفق هذه المتطلبات والمبادئ التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

– وفيما يخص الفرضية الأخيرة التي تنص على أن للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بمؤسسة مدبغة جيجل دور في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية فهي محققة أيضا, وذلك من خلال المعلومات التي قدمتها المؤسسة والتي كانت تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات.

2- نتائج الدراسة

بعد تدعيم الدراسة النظرية بالدراسة التطبيقية يمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها:

– تحدد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية العديد من المعايير المحاسبية التي تنظر إلى القوائم المالية نظرة موحدة، ومن بين هذه المعايير معايير متعلقة بالإفصاح المحاسبي والتي من أهمها المعيار(IAS01) الذي بين الشروط العامة لعرض القوائم المالية و الإفصاحات والتفسيرات المتعلقة بها والحد الأدنى من متطلبات كل قائمة مالية، بالإضافة إلى المعيار(IAS07) الخاص بقائمة التدفقات النقدية، إذ وضح المعلومات الواجب مراعاتها عند إعداد هذه القائمة.

– يحدد النظام المحاسبي المالي المتطلبات اللازمة للإفصاح المحاسبي الكامل وذلك من خلال عرض أربع قوائم مالية تتضمن الحد الأدنى من المعلومات وذلك وفق نماذج نمطية نص عليها ، وتتمثل هذه القوائم المالية في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى الملاحق التي تحدد جميع الأسس المحاسبية والطرق التي تم على أساسها إعداد هذه القوائم.

– إلتزمت مؤسسة مدبغة جيجل عند الإفصاح في قوائمها المالية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، من خلال إعدادها لخمس قوائم مالية بالطرق والإجراءات التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

– يلعب الإفصاح المحاسبي في المؤسسة دورا هاما في تحقيق جودة المعلومات من خلال المعلومات التي قدمتها المؤسسة والتي كانت تتميز بالخصائص النوعية للمعلومات ما يجعلها تتصف بجودة عالية.

– أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة أدى تحسين كفاءة العاملين في مجال المحاسبة بالمؤسسة.

– رأس المال لمؤسسة مدبغة جيجل غير متداول في السوق المالي وهذا يقلل من الأطراف الخارجية (خاصة المستثمرين) التي هي بحاجة إلى المعلومات حول المؤسسة، وهذا ما يؤدي إلى تراجع أهمية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة.

– تتمثل الأطراف الخارجية المستخدمة للمعلومات المحاسبية لمؤسسة مدبغة جيجل في مصلحة الضرائب والبنوك فقط، وهذا راجع إلى ضعف سوق رأس المال في الجزائر.

3– الاقتراحات

بناءا على النتائج التي التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة نقترح التوصيات التالية:

– العمل على تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال القيام بدورات تدريبية وعقد ملتقيات وندوات بتحسين عملية التطبيق للنظام المحاسبي المالي؛

– ضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لما له من فوائد كثيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛

– من الضروري تشكيل لجان مهنية متخصصة في دراسة ومتابعة القوانين الخاصة بمتطلبات الإفصاح والعمل على تطويرها بما يلائم المؤسسات التي لالتزم بالإفصاح أو تفصح عن معلومات محاسبية غير صحيحة؛

– إلزام المؤسسات الاقتصادية بضرورة نشر تقاريرها المالية بشكل دوري لتعزيز الإفصاح وإتاحتها لأصحاب المصالح لزيادة ثقتهم بها؛

– إعداد وعرض القوائم المالية وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مما يكسب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مصداقية و موثوقية أكبر ويسمح لها بمقارنة أدائها مع نظيراتها من المؤسسات الدولية؛

– العمل على تطوير مواصفات وخصائص جودة المعلومات المحاسبية والارتقاء بها على المستوى المطلوب؛

– الاهتمام أكثر بموضوع الأخلاق المهنية في الإدارة المالية, لما له علاقة كبيرة في توليد قوائم مالية عالية الجودة بعيدو عن التحيز.

4- آفاق الدراسة

بعد انتهاء هذه الدراسة نرى أنها تفتح بعض الآفاق لدراسات لاحقة في المواضيع التالية:

– دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية السليمة؛
– مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية في تحقيق جودة معلوماتها من خلال الإفصاح في قوائمها المالية طبقا للنظام المحاسبي الجديد؛
– مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

1- إسماعيل يحي التكريتي وآخرون، **أسس ومبادئ المحاسبة المالية** ، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الحامد للنشر، عمان،2010.

2- أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات** ، الدار الجامعية، مصر، 2004.

3- أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح والتقرير المالي)** ، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2007.

4- أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

5- جلال عبد الحسن، **الأصول العلمية في القوائم المحاسبية والمالية** ، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2006.

6- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها** ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

7- حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة** ، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

8- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS2007**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

9- خليل الدليمي وأخرون ، **مبادئ المحاسبة المالية** ، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2005.

10- دريد كامل آل شيب، **مبادئ الإدارة المالية** ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

11- رضوان حلوة حنان وآخرون، **أسس المحاسبة المالية** ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

12- رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

13- رضوان محمد العنانتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها** ،الجزء الأول، الطبعة السادسة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2006.

14- سليمان مصطفى الدلاهمي، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

15- سيد عطا الله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

16- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي AFRS**، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

17- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة(عرض القوائم المالية)** ، الجزء الثاني، الدار الجامعية، 2004.

18- عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي** ، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.

19- عدنان تايه النعيمي واخرون، الادارة المالية، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

20- عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

21- فارس جميل الصوفي، **المعايير المحاسبية الدولية و الأداء المالي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ،عمان، 2012.

22- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

23- كمال عبد العزيز ال‌نقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

24- كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

25- محمد أبو نصار، جمعة حميمدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية** ، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

26- محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005.

27- محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

28- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006.

29- محمد مطر، **المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية)** ، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2009.

30- محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية** ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

31- محمود عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير المحاسبية** ، شركة الجلال للطباعة والنشر، مصر، 2003.

32- مؤيد راضي خنفر ،غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2006.

33- نضال محمود الرمحي، **المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

34- نعيم دهمش وآخرون، **مبادئ المحاسبة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

35- هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة**، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر، عمان، 2009.

36- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.

37- وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، **المعايير المحاسبية الدولية** ، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013.

2/ الاطروحات

38- سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي** ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، **تخصص محاسبة**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

3/ المذكرات

39- بدرة بن تومي، **أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية(IFRS/IAS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف** ، مذكرة الماجستير، علوم تجارية، دراسات محاسبية ومالية مع مقة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013.

40- خليدة قدور، مريم حنك، **مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق ل scf** ، مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر،2016.

41- زين عبد المالك, **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** , مذكرة ماجستير, تخصص محاسبة, جامعة أمحمد بوقرة, بومرداس, الجزائر,2015.

42- سفير محمد، **الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية** ، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة المدية، 2009.

43- صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل المحاسبة الدولية IAS-IFRS وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة شهادة الماجستير، فرع المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011.

44- لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة الماجستير، علوم التسيير تخصص الادارة المالية، جامعة مرتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.

4/ الملتقيات

45- ابتسام ساعد، **مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي لطبيعة المشروعات الصغيرة في الجزائر** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 5و6 ماي2013.

46- سعيدي يحي، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي** ، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية IAS-IFRS والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، يومي14/13 ديسمبر 2011.

47- محمد براق، عمر قمان، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بش أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وآفات النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ماي2013.

48- محمد رمزي جودي، **اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية الحد من ال فسراد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، يومي2012/07/06.

5/ المجلات

49- كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر** ، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009.

6/ النصوص التشريعية والتنظيمية

50- القانون11/07، المتضمن النظام المحاسبي، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد74، 25 نوفمبر2007.

51- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الج مهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد19، الصادرة في 25 مارس 2009.

52- القرار المؤرخ في 26 جويلية2008، المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد19،الصادر في25مارس،2009.

53- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد27، الصادرة في 28 ماي 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

54- Charlotte Disle et Christine Noel, la Revolution des normes IFRS une convergence de la comptabilite vrrs la finance, la revue des gestion N224-225, 2007,P19.

55- pascal Barento, Normes IAS/IFRS Aplication Aux etats financiers, dunod paris, 2éme edition, 2006, p261.

56- Robert Obert, le nouveau corlre conceptuel de l'IASB revue francise de comptabilite, N439, janvier 2001, p28.

الملاحق

الملخص

الملخص:

يعتبر الإفصاح المحاسبي في الوقت الحالي من المفاهيم المهمة التي تلعب دورا هاما في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية, ونظرا لإخلاف طرق إعداد هذه القوائم المالية التي أثرت على قدرة فهمها خصوصا من قبل المستثمرين على المستوى الدولي, أدى إلى ظهور معايير محاسبية دولية تهدف إلى توحيد أسس القياس و الإفصاح المحاسبي التي تعد على أساسها القوائم المالية, حيث سعت العديد من دول العالم جراء ذلك التغيير في أنظمتها المحاسبية لتتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وباعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تهدفإلى مواكبة هذه التطورات الحاصلة في العالم,فقد قامت بعدة إصلاحات اقتصادية من أهمها التخلي عن المخطط الوطني المحاسبي و تبني النظام المحاسبي المالي(SCF) الذي دخل حيز التطبيق إبتداءا من01 جانفي 2010.

وقد هدفت دراستنا هذه إلى الإحاطة بالجوانب المتعلقة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي و إسقاطها على مؤسسة مدبغة جيجل لمعرفة طرق الإفصاح في القوائم المالية, و مدى جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها, حيث توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية لهذه المؤسسة تم إعدادها وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي الذي كان له دور في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها و بالرغم من ذلك يبقى للبيئةالاقتصادية أثر في محدودية تطبيق الإفصاح المحاسبي و القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي, القوائم المالية, المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية, النظام المحاسبي المالي.

Résumé:

Actuellement la divulgation comptable parmi les concepts importants qui jouent un rôle très important dans la réalisation de la fiabilité de l'information comptable figurantaux états financiers, et vue divers méthodes de calcul ces états financiers qui ont affecté sur la compréhension de es états en particulier par les investisseurs aux de niveau international, ce qui oblige l'émergence des normes comptables internationales dans le but de consolider les bases de mesure pour la

préparation des états financiers,ainsi des nombreux pays du monde changer leur système comptable conformément aux normes internationales pour la préparation les états financière.

Et en vue que l'Algérie est l'un des pays qui visent à suivre ces évolutions dansau monde, il a pris certain nombre de bonification économiques, le plus important est d'abandonner le plan comptable nationale et adopterle système comptable & finance (SCF), qui est entré en vigueur à partir du 01 Janvier de 2010.

Cette étude visait à tenir compte des aspects relatifs aux exigences de divulgation comptable aux états financiers conformément aux normes comptables internationales et le système de comptabilité financière et faire une projection sur la tannerie de Jijel pour apprendre les méthodes de divulgation aux états financiers et la fiabilité de l'information comptable, nous avons arrivé à cette étude que les états financiers de cette entreprise est conforme au système comptable, ce dernier à un rôle important pour la fiabilité de l'information comptable distribué, et malgré les avantage de système l'environnement économique à un impact de limité l'application de la divulgation comptable et les états financier selon le système comptabilité &finance.

les mots clè :la divulgation comptable, normes internationales pour la prèparation les ètats financier , des ètats financier, le système comptable financièr.